

دروسٌ تمهيدية في

# الفقه الإستدلالي

الجزء الأول

قسم العبادات

سماحة الشيخ باقر الإيرواني

المركز العالمي للعلوم الإسلامية

مكتب مطالعة و تدوين

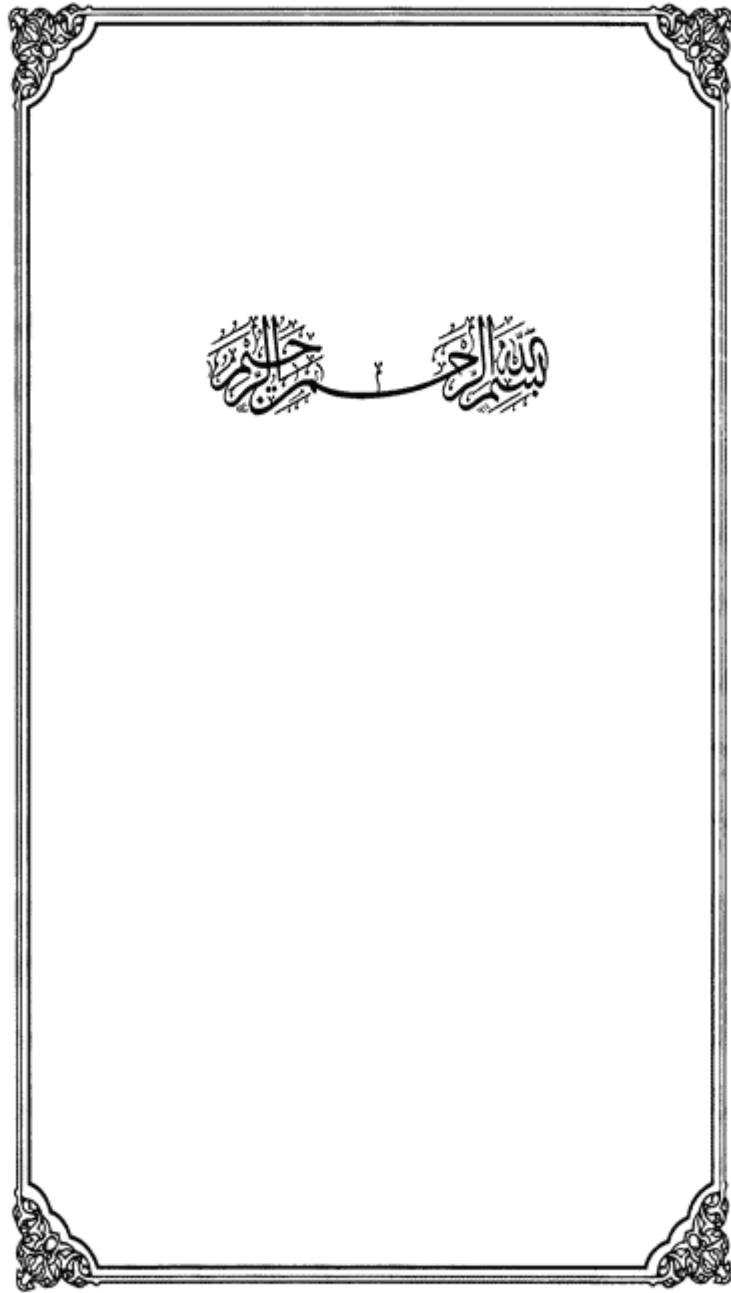
المناهج الدراسية

قناة التلغرافية الشيخ باقر الإيرواني

تحتوي جميع الدروس و الكتب:

@baqeralerawani







## المقدمة

لقد بات اصلاح الكتب الدراسية الحوزوية طموحاً لم يتحقق بعد كما ينبغي ، إذ لم تكن مصاعب الطريق مع همم الإصلاح متكافئة.

وبالرغم من تعرض الكتب الدراسية للإصلاح فيما يرتبط ببعض العلوم الحوزوية كالمنطق والفلسفة واصول الفقه والصرف والنحو والبلاغة ... غير أنّ علم الفقه والذي يُعدّ عَصَب الحياة الحوزوية لم تتعرّض كتبه الدراسية للإصلاح عبر قرون عديدة بالرغم من أنّه يشغل مساحة واسعة من حياة الطالب العلميّة.

ويمرّ الطالب عادةً في دراسته الفقهية بمرحلتين : احدهما تمهيدية (مرحلة السطح) والأخرى عالية (مرحلة الخارج) وتتخذ الدراسة في مرحلتها التمهيدية أسلوب البحث في كتب معيّنة مؤلّفة في ذلك العلم يدرسها الطالب على يد الاساتذة الأكفاء ، ليتهيأ من خلال ذلك لحضور أبحاث الخارج.

وقد جرى العرف العام في حوزاتنا جميعاً على اختيار « الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية » كأول كتاب دراسي فقهى استدلالى للمرحلة الأولى؛ إذ يجمع جميع أبواب الفقه فيمرّ الطالب من خلال دراسته له بدورة فقهية استدلالية مبسطة

وكاملة تقريباً ويمتاز هذا الكتاب أيضاً بإتقان العبائر وإيجازها بالإضافة إلى عمق الاستدلال والنظر في جملة بحوثه.

لكن هذا الكتاب - كغيره من الكتب الدراسية الموروثة - لم يؤلّف لهدف التدريس وإنما أُلّف ليعبّر عن آراء مؤلّفه ، فهو يستحقّ أن يكون مرجعاً مهماً للمتفكّه ولا يصلح أن يكون كتاباً دراسياً ، إذ لم تتوفّر فيه مميّزات الكتاب الدراسي الذي يراعى فيه مستوى الطالب وقدراته وثقافته العامة وثقافته اللغوية ومشكلات عصره وحاجاته الواقعية والأهداف التي يُراد إيصاله إليها خلال هذه المرحلة من حياته الدراسية ، على أنّ الإيجاز الشديد في بعض العبارات يبعّد الطالب عن هدف الفهم والاستيعاب للمفهوم من خلال النص الدراسي .

بالإضافة إلى عدم وجود ضرورة لأن يدرس الطالب بحوثاً تتعلق بموضوعات لا يعايشها وقد لا يجد مصداقاً واحداً لها في حياته الحالية كبحوث كتاب العتق ومنزوحات البئر .  
بعد تطوّر أساليب التعليم لمادّة الرياضيات لا يحتاج الطالب إلى أساليب الحساب القديمة والمعقدة كما هو المتداول في كتاب الإرث .

وهناك فروع فقهية يكثر ابتلاء الطالب اليوم بها ولا يجدها في مثل الروضة البهية التي هي من مصنّفات القرنين الثامن والعاشر الهجريين « وكلّ مؤلّف محكوم بمشكلات عصره والتحديات الزمنية التي تواجه المجتمع الذي يعيش فيه وليس بالإمكان أن يتجاوز مشكلاته الحاضرة ... ونتوقع منه رفق الطالب اليوم بما يتناسب مع حاجاته وهو يريد أن يمرّ في هذه المرحلة الدراسية بدورة

فقهية كاملة ولا يتيسر له بعد ذلك أن يقرأ لا في مرحلة « السطح » ولا في مرحلة « الخارج ».

ومن هنا يلزم أن تتوفر في الكتاب الدراسي جميع الفروع الفقهية المهمة للطالب في هذا العصر والتي يكثر الابتلاء بها ، وهذا ما لا يمكن تحقيقه من خلال هذا النصّ الفقهي القيم. وليس في هذا انتقاص لقيمة هذا الكتاب ولا لمؤلفه.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نستشعر بعمق ما لأصحاب هذه الكتب الفقهية قدس سرهم من فضل عظيم على الحوزة العلمية ومسيرتها العلمية ... والتي تخرّج من حلقاتها الدراسية الآلاف من الطلبة الذين وجدوا فيها سلّمهم الى أبحاث الخارج.

فلا يمكن أن ننسى هذا الجميل لهؤلاء المؤلفين العظام ونحن نبتهل الى الله تعالى أن يتغمّدهم بعظيم رحمته ويثيبهم بأفضل ثواب المحسنين.

غير أن هذا لا يحول دون أن نحاول تطوير الكتب الدراسية وتحسينها إذا وجدت مبرّرات تدعو الى ذلك وأمكن وضع كتب دراسية أكثر قدرة على أداء دورها العلمي في تنمية الطالب وإعداده للمرحلة العليا. (١)

والكتاب الذي بين يديك يمثّل محاولة جادة في هذا المضمار في حقل الفقه بالذات يضاف الى سائر المحاولات التي نجدها في هذه الأيام.

### خصائص هذا الكتاب ومميّزاته

١ - تصدّر الكتاب بحثٌ قيّم حول « خصائص مدرسة أهل البيت الفقهية » و

١ - من مقدمة الشهيد المجدّد آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر على الحلقات الثلاث في علم الاصول.

أدوار الفقه الإمامي وهو بحث مهمّ للطالب المبتديء بدراسة الفقه ، إذ يفتح ذهنه على جذور البحث الفقهي ومراحل تطوّره حتى العصر الحاضر<sup>(١)</sup>.

٢ . لقد ميّز المؤلف في كلّ مسألة بين الفتوى (الحكم) والدليل (المستند) ولم يترك حكماً شرعياً يرد ذكره بلا دليل يدلّ عليه.

٣ . لم يتعرّض المؤلف لاستقصاء الأقوال وذكر أصحابها في كلّ مورد ، باعتباره كتاباً استدلالياً يراد تدريسه في أوّل مرحلة لمن يريد الدخول الى علم الفقه ، فلا يستحسن الاستقصاء بل يكفي ذكر أهمّ الآراء مع جملة من أدلّتها لغرض التعرّف على أسلوب الاستنباط من دون أن يتجشم مشكلة عرض الأقوال والأدلة.

٤ . آثر المؤلف سهولة التعبير ووضوحه الى جانب متانة المحتوى وقوّته ، محاولاً إبطال المغالطة القائلة : أن التفقّه والاجتهاد يتوقّفان على دراسة الكتب المعقدة التعبير ، وأنّ سهولة العبارة تنتج السطحيّة والسذاجة العلميّة.

وهل في مطالبنا العلميّة ضعف لنحاول تغطيته من خلال تعقيد الألفاظ؟

وهل من المفضّل إتعاب الذهن بالضمائر والغاز الألفاظ وعدم منحه الفرصة بعد ذلك للتأمل في صحّة المطلب وسقمه؟

٥ . مال المؤلف في رأيه الفقهي في جملة من الموارد الى خلاف الرأي المشهور ، لكنّه أشار الى وجه مخالفته للمشهور بعد استعراضه لأدلة المشهور ومناقشتها طبعاً.

٦ . اتّبع المؤلف في التبويب الفقهي لكتابه هذا ، التبويب الرباعي للمحقق

---

١ . للتفصيل راجع : تاريخ التشريع الإسلامي ، للدكتور عبدالهادي الفضلي ، فهو أحدث وأوسع محاولة في هذا الحقل.



الحلى ١ والذي سار عليه عامة الفقهاء من بعده وهو تقسيم الفقه الي : (العبادات ، العقود ، الإيقاعات ، الأحكام) وأشار الى أنّ هذا التبويب يحتاج الى التطوير والإكمال ولكنّه أثر السير عليه في هذه الحلقة وذلك لغرض إيجاد ربطٍ وحلقة وصلٍ للطالب بين التراث الفقهي الموروث الذي سوف يضطرّ لمراجعته فيما بعد وبين ما استقرّ عليه الفقه في العصر الحاضر.

٧ . والمصادر الأولى للكتاب هي القرآن الكريم والسنة الشريفة التي تمثّلت في المجموعة الحديثية المعروفة بـ « وسائل الشيعة » ، وقلّما أرجع المؤلف الطالب الى المصادر الفقهيّة الأخرى أو تعرّض لمناقشتها مادام المستند الأساسي هو الوحي المتمثّل في القرآن والسنة.

٨ . حاول المؤلف أن يقدّم في كلّ مسألة نصّاً روائياً واحداً ليتربّي الطالب على معرفة النصوص الروائية التي يحتاجها في المرحلة المتطوّرة من دراسته المسماة بـ « البحث الخارج ». وبذلك يكون قد وفرّ لنفسه المقدمات اللازمة لاستيعاب البحوث الفقهية المعتمّقة.

وإذا كان بين النصوص تعارض حاول تدريب الطالب على كيفية علاجه.

وإذا كان بعض أسناد النصوص بحاجة الى وقفة قصيرة عنده ، فقد لا يترك ذلك.

وهذه نقطة مهمّة نفقد وجودها في الروضة البهية ، فالطالب حينما ينهي دراسة ذلك الكتاب لا تكون له المامة بالروايات فيواجه الطفرة حينما ينتقل الى مرحلة الخارج ويجد امامه كمّاً هائلاً من الروايات والنكات السنديّة والرجالية التي لم تطرق ذهنه مسبقاً.

- ٩ . كما حاول المؤلف أن لا يذكر حكماً فقهياً من دون دليل يدلّ عليه ، وهذا ما لانجده في الروضة البهية أو الكتب الفقهية الأخرى المتداولة للتدريس في هذه المرحلة.
- ١٠ . وحيث تميّزت المدارس الفقهية الإمامية في العصر الحاضر بخصائص معيّنة في مجال الإستدلال الفقهي مجتازة أساليب استدلال القدماء ومناهجهم ، حاول المؤلف أن يتعرّض لها ليقف الطالب على نماذج من الإستدلال الفقهي المعاصر أيضاً.
- ١١ . على أنّ المؤلف جهد في استعراض الأحكام الفقهية الأساسية ولم يول اهتمامه بالتفريع ، لأنّ ملكة الاجتهاد لا تحصل بمجرد كثرة الإطّلاع على الفروع واستيعابها فهماً وحفظاً ، وإنّما تتحقّق بالوقوف على مناهج الاستنباط وفهم أساليبه بشكل منهجي مدروس قبل كل شيء .
- ١٢ . نتمكّن أن نقول أنّ الطالب بانتهاءه للروضة البهية لا يحسّ من نفسه التقدم خطوة الى ملكة الاستنباط وإنّما يحسّ التقدم خطوة أو خطوات الى ثروة علمية لا أكثر على العكس حينما يدرس هذا الكتاب.
- إنّ هذه الخصائص التي تميّز بها هذا الكتاب لا تحوّل دون نقده وتطويره.
- فان هذه المحاولة ليست هي الأولى والأخيرة في هذا المجال ، وإنّما هي خطوة أولى فحسب ، ومن هنا فإنّنا نستقبل كل النقود البناءة والإقتراحات التي يتفضّل بها علينا الفقهاء العظام والمحققون من الأساتذة الكرام لتطوير هذا الكتاب الفقهي الدراسي برفع النقص منه وإكماله كما هو شأن أيّ عمل يُراد له الكمال.

كما يقدم المركز العالمى للدراسات الإسلامية جزيل الشكر لفضيلة الأستاذ الحجّة سماحة الشيخ باقر الإيروانى « حفظه الله » إذ تقبّل اقتراح المركز برحابة صدر وتصدّى لكتابة هذا السفر القيم فنسأله تعالى أن يتقبّل منه ومثاً بأحسن القبول ودوام التوفيق إنّه وليّ ذلك. كما نشكر المراجع والأساتذة والفقهاء الذين تفضّلوا علينا بمطالعتهم ونقده والملاحظة عليه بما يرفع النقص عنه ويمدّه بالكمال والإتقان.

وختاماً نرجو أن نكون قد وقّقنا لتحقيق شيء من طموحات قائد الثورة الإسلامية المباركة سماحة آية الله السيد الخامنئى . دام ظلّه . فى مجال تطوير المستوى الدراسى والعلمى فى حوزاتنا المباركة أملين الفوز برضا مولانا صاحب العصر والزمان (ارواحنا له الفداء).

المركز العالمى للدراسات الإسلامية

مكتب مطالعة وتدوين المناهج الدراسيّة



## كيف تطوّر فقه أهل البيت عليهم السلام

الفقه لغة وإصطلاحاً

مدرسة النصّ ومدرسة الرأي

مصادر التشريع في فقه أهل البيت :

مستندات حقّانيّة مدرسة أهل البيت :

الأدوار الثلاثة لفقه أهل البيت :



## الفقه لغةً واصطلاحاً

الفقه لغةً : الفهم والعلم. ولعلّ منه قوله تعالى : قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا ممّا تقول (١).

واصطلاحاً عبارة عن : مجموع الأحكام الشرعية الفرعية. ولعلّ منه قوله تعالى : ( فلولا نفر من كلّ فرقةٍ منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلّهم يحذرون ) (٢) وقوله ٩ : « من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين » (٣) ، فإنّ التفقه في الدين إذا لم يرد منه خصوص العلم بالأحكام الشرعية فلا أقلّ من شمول إطلاقه لها. وأمّا الاجتهاد ، فكان يطلق سابقاً على إعمال الرأى والظنون. وهو اليوم بمعنى الاستنباط والقدرة على تحصيل الأحكام من مصادرها الأصلية الآتية. ومنه يتّضح أنّ تعريف الفقه بـ « العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية » (٤) تعريف للاجتهاد دونه.

١ . هود : ٩١ .

٢ . التوبة : ١٢٢ .

٣ . أمالي المفيد : ١ / ١٥٨ ؛ صحيح البخاري : ١ / ١٦ .

٤ . معالم الدين / ٦٦ .

### مدرسة النصّ ومدرسة الرأي

يلتحق الرسول الأعظم ٩ بالرفيق الأعلى بعد إكمال رسالته الخالدة بشهادة القرآن الكريم : ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام ديناً ) (١) وتبرز إثر ذلك مدرستان : « مدرسة النصّ » و « مدرسة الرأي ».

ونعنى بالمدرسة الأولى ، مدرسة أهل البيت : المتمثلة بشخص رئيسها امير المؤمنين ٧ ومن بعده الذريّة الطاهرة من ولده .:

والطابع اللائح على هذه المدرسة اعتمادها في مصادر التشريع على الكتاب والسنة لاغير . وحركة الاجتهاد لديها تتحرّك داخل حدود المصدرين المذكورين.

وتنطلق هذه المدرسة في اقتصارها على المصدرين المذكورين على فكرة وفاء القرآن الكريم وسنة الرسول الأعظم ٩ بكلّ ما يحتاج اليه المسلمون من أحكام. فالرسول ٩ قد أودع من السنة الشريفة لدى امير المؤمنين والذريّة الطاهرة : من ولده ما يغني المسلمين عن الحاجة الى الإعتقاد على غير النصّ.

ونعنى بالمدرسة الثانية مدرسة الخلفاء بشخص رئيسها الخليفة الثاني والتي امتدّت من بعده وبلغت أوجها على يد إمام الأحناف أبي حنيفة الى حدّ كان يخالف النصّ لأجل الرأي والاستحسان ، فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخه إنّ أبا حنيفة كان يقول :

« لو ادركني رسول الله ٩ وأدركته ، لأخذ بكثير من قولي وهل الدين إلاّ الرأي الحسن

« (٢).

١ . المائدة : ٣ .

٢ . تاريخ بغداد : ١٣ / ٣٩٠ .



وتعتمد هذه المدرسة في مصادر التشريع إضافة الى الكتاب والسنة على الرأي. وحركة الاجتهاد لديها لا تقتصر على داخل حدود النص بل تتعداه الى خارجه وتجتهد وفق الرأي والاستحسان أيضاً.

وتنطلق المدرسة المذكورة في عقيدتها هذه من فكرتها الخاصة حول الكتاب والسنة الشريفين وأئمتها غير وافيين بما يحتاج اليه المسلمون من أحكام.

وقد برزت جذور هذه المدرسة في عهد النبي ٩ والسني الأولى من عصر الرسالة ، فكان النبي ٩ وهو الذي لا ينطق عن الهوى يقول شيئاً وجذور المدرسة المذكورة تحكّم رأيها واجتهادها في مقابل النصّ.

وعلى سبيل المثال كان النبي ٩ يأمر بكتابة سنته والمدرسة تمنع ، ففي حديث عبدالله بن عمرو بن العاص :

« كنت اكتب كلّ شيء اسمعه من رسول الله ٩ فنهتني قريش وقالوا تكتب كلّ شيء سمعته من رسول الله ٩ ورسول الله بشرّ يتكلّم في الغضب والرضا؟ فامسكت عن الكتابة فذكرت ذلك لرسول الله فأوماً بإصبعه الى فيه وقال : أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق » (١).

وأمر ٩ في أخريات حياته بإحضار كتاب يكتب لهم فيه ما لا يضلّون بعده أبدا فامتنعت المدرسة وقال بعض رجالها في حق النبي ٩ قد غلبه الوجع. وقد حدّثنا البخاري في صحيحه عن ابن عباس :

« لما حضر النبي ٩ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ، قال : هلمّ

---

١ . سنن أبي داود : ٢ / ١٢٦ ؛ مسند احمد : ٢ / ١٦٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٦ ؛ سنن الدارمي : ١ / ١٢٥ .

اكتب لكم كتابا لن تضلّوا بعده ، قال عمر : إنّ النبي ٩ غلبه الوجد وعندكم كتاب الله فحسبنا كتاب الله ، واختلف أهل البيت واختصموا ، فمنهم من يقول ما قال عمر ، فلمّا أكثروا اللفظ والاختلاف ، قال : قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع <sup>(١)</sup> .

وينقل البخاري في موضع آخر من صحيحه أنّه ٩ قال : « آتوني بكتاب اكتب لكم كتابا لن تضلّوا بعده أبدا ، فقالوا : يهجر رسول الله ٩ » <sup>(٢)</sup> .

ويأمر النبي ٩ بتنفيذ جيش أسامة ويجهتد آخرون في مخالفته . يقول الشهرستاني :  
« والخلاف الثاني في مرضه أنّه قال : « جهّزوا جيش أسامة ، لعن الله من تخلف عنه »  
فقال قوم : يجب علينا امتثال أمره وأسامة قد برز من المدينة . وقال قوم : قد اشتدّ مرض النبي ٩ فلا تسع قلوبنا مفارقتة والحال هذه فنصبر حتى نبصر أيّ شيء يكون من أمره » <sup>(٣)</sup> .  
يقول احمد امين :

« نقل عن كثير من كبار الصحابة قضايا ، أفتوا فيها برأيهم كأبي بكر وعمر وزيد بن ثابت ... وكان حامل لواء هذه المدرسة أو هذا المذهب فيما نرى عمر بن الخطاب <sup>(٤)</sup> » .

١ . صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب العلم : ١ / ٢٢ .

٢ . صحيح البخاري ، كتاب الجهاد ، باب جوائز الوفد : ٢ / ١٢٠ .

٣ . الملل والنحل : ٢٣ ؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ١ / ٥٣ .

٤ . فجر الاسلام : ٢٤٠ .

### لماذا الحاجة الى مصدر ثالث

إنّ بروز فكرة الاعتماد على الرأي كمصدر ثالث للتشريع في عهد الرسول الأعظم ٩ والسبب الاوّل من رحيله الى الرفيق الأعلى له أسبابه السياسية الخاصة المعروفة ، ولكن لم أخذت الفكرة المذكورة بالاختمار أكثر حتى بلغت أوجها على يد إمام الحنفية النعمان بن الثابت؟ ذلك يعود الى المنع من تدوين سنّة الرسول الاعظم ٩ على يد الخلفاء واستمرارا على يد معاوية وحتى خلافة عمر بن عبدالعزيز الذي حاول رفع الحصار حيث أمر ابن شهاب الزهري بتدوين الحديث<sup>(١)</sup>.

ويحدث الذهبي أنّ الخليفة الأوّل جمع الناس بعد وفاة النبي ٩ قائلاً : « إنكم تُحدّثون عن رسول الله ٩ أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشدّ اختلافا ، فلاتحدّثوا عن رسول الله ٩ شيئاً ، فمن سألكم ، فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرموا حرامه »<sup>(٢)</sup>. ويروى الذهبي أيضاً أنّ الخليفة الثاني حبس ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري ، قائلاً لهم : « أكثرتم الحديث عن رسول الله ٩ »<sup>(٣)</sup>. وكان يقول أيضاً للصحابيّة : « اقلّوا الرواية عن رسول الله ٩ إلّا فيما يعمل به »<sup>(٤)</sup>.

وفي عهد الخليفة الثالث أعلن على المنبر : « لا يحلّ لأحد يروى حديثاً لم يسمع

١ . طبقات ابن سعد : ٥ / ١٤٠ ؛ فتح الباري ، باب كتابة العلم : ١ / ٢١٨ .

٢ . تذكرة الحفاظ : ١ / ٣٠٢ .

٣ . تذكرة الحفاظ : ١ / ٧٠ .

٤ . تاريخ ابن كثير : ٨ / ١٠٧ .

به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر»<sup>(١)</sup>.

وفي عهد معاوية برزت ظاهرة جديدة وهي الحثّ على اختلاف أحاديث في فضائل الخلفاء. يقول الطبري :

« إن معاوية لما استعمل المغيرة بن شعبة على الكوفة سنة إحدى وأربعين وأمره عليها دعاه وقال له : «قد أردت ايصاءك بأشياء كثيرة ، أنا تاركها اعتمادا على بصرك ولست تاركا ايصاءك بخصلة : لا تترك شتم عليّ وذمه وأكثر الترحم على عثمان والاستغفار له والعيب لأصحاب عليّ والإقصاء لهم والإطراء لشيعة عثمان والادناء لهم. فقال له المغيرة : قد جربتُ وعملتُ قبلك لغيرك ، فلم يذمني وستبلو فتحمّد أو تذمّ فقال : بل نُحمّد إن شاء الله »<sup>(٢)</sup>.

هذا في مدرسة الرأي والعكس تماما نجده في مدرسة أهل البيت : للإمام الصادق ٧ يقول : « اكتبوا فانكم لا تحفظون حتى تكتبوا »<sup>(٣)</sup> و « احتفظوا بكتبكم فإنكم سوف تحتاجون اليها »<sup>(٤)</sup> و « اعرفوا منازل الناس على قدر رواياتهم عنا »<sup>(٥)</sup>.

### مناقشة أهل البيت : لمدرسة الرأي

وللإمام الصادق ٧ مناقشات متعددة ودقيقة لمدرسة الرأي. ففي يوم قال

١ . منتخب الكنز بهامش مسند احمد : ٤ / ٦٤ .

٢ . تاريخ الطبري : ٢ / ١١٢ ؛ تاريخ ابن الأثير : ٣ / ١٠٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب صفات القاضي ، حديث ١٦ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب صفات القاضي ، حديث ١٧ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب صفات القاضي ، حديث ٧ .

لأبي حنيفة : « أيّما أعظم عند الله القتل أو الزنا؟ قال : بل القتل ، فقال ٧ : فكيف رضى فى القتل بشاهدين ولم يرض فى الزنا إلا بأربعة؟ ثمّ قال له : الصلاة أفضل أم الصيام؟ قال : بل الصلاة أفضل ، قال ٧ : فيجب على قياس قولك على الحائض قضاء ما فاتها من الصلاة فى حال حيضها دون الصيام وقد أوجب الله عليها قضاء الصوم دون الصلاة. ثمّ قال له : البول أفدر أم المني؟ فقال : البول أفدر ، فقال : يجب على قياسك أن يجب الغسل من البول دون المني وقد أوجب الله تعالى الغسل من المني دون البول ... الى أن قال ٧ : تزعم أنّك تفقى بكتاب الله ولست ممن ورثه وتزعم أنّك صاحب قياس واوّل من قاس إبليس ولم يُبّن دين الله على القياس » (١).

أو ليس من الحق بعد هذا أن يقول الإمام الصادق ٧ فى حق الحكم بن عتيبة : « فليشرّق الحكم وليغرّب ، أما والله لا يصيب العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرئيل » (٢).

### أهل البيت امتداد لسنة الرسول ٩

هناك سؤال يخطر الى الذهن : كيف اكتفت مدرسة أهل البيت بسنة الرسول ٩ والحال أنّ أغلب الأئمة الطاهرين من ذريته لم يعاصروه؟ فى هذا المجال يمكن أن يجاب بأنّ أهل البيت : قد توارثوا ما عند جدّهم الرسول الاعظم ٩ من علوم وكانوا يتناقلون ذلك فيما بينهم صدرا عن صدر فكان لديهم : أ. كتاب عليّ الذى هو من إملاء رسول الله ٩ وخط أمير المؤمنين ٧ ، فعن

١. وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب صفات القاضي ، حديث ٢٨.

٢. وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب صفات القاضي ، حديث ٢٣.

عذافر الصيرفي : « كنت مع الحكم بن عتيبة عند أبي جعفر الباقر ٧ فجعل يسأله الحكم وكان أبو جعفر له مكرما ، فاختلفا في شيء ، فقال أبو جعفر : يا بُني! قم فأخرج كتاب علي ٧ فأخرج كتابا مدرجا عظيما ، ففتحه وجعل ينظر فيه حتى أخرج المسألة ، فقال أبو جعفر ٧ : هذا خطّ عليّ وإملاء رسول الله ٩ . وأقبل علي الحكم وقال : يا أبا محمد! اذهب أنت وسلمة وأبوالمقدام حيث شئتم يمينا وشمالاً ، فوالله لا تجدون العلم أوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرئيل » (١).

ب . والجامعة ، ففي صحيحة أبي بصير : « دخلت علي أبي عبدالله ٧ فقلت له : جعلت فداك إني أسألك عن مسألة ، ههنا أحد يسمع كلامي؟ قال : فرفع أبو عبدالله ٧ سترًا بينه وبين بيت آخر ، فاطلع فيه ، ثم قال : يا أبا محمد! سل عما بدا لك. قال قلت : جعلت فداك إن شيعتك يتحدثون أنّ رسول الله ٩ علّم عليًا ٧ باباً يفتح له منه ألف باب ، قال : فقال : يا أبا محمد! علّم رسول الله ٩ عليًا ٧ ألف باب يفتح من كلّ باب ألف باب. قال : قلت : هذا والله العلم ، قال : فنكت ساعة في الأرض ، ثم قال : إنّه لعلم وما هو بذلك.

ثمّ قال : يا أبا محمد! وإنّ عندنا الجامعة وما يدرّهم ما الجامعة؟ قال : قلت : جعلت فداك وما الجامعة؟ قال : صحيفة طولها سبعون ذراعًا بذراع رسول الله ٩ وإملائه من فلق فيه وخطّ عليّ بيمينه ، فيها كلّ حلال وحرام وكلّ شيء يحتاج الناس اليه حتى الأرش في الخدش وضرب بيده إليّ فقال : تأذن لي يا أبا محمد؟ قال : قلت : جعلت فداك إنّما أنا لك فاصنع ما شئت ، قال : فغمزني بيده وقال : حتى أرش هذا ، كأنه مغضب ... » (٢).

١ . رجال النجاشي : ترجمة محمد بن عذافر .

٢ . اصول الكافي : ١ / ٢٣٩ .

ج . والجفر ، وقد أشار اليه الإمام الصادق ٧ في الصحيحة المتقدمة بقوله : « وإنَّ عندنا الجفر وما يدريهم ما الجفر؟ قال : قلت : وما الجفر؟ قال : وعاء من آدم فيه علم النبيين والوصيين وعلم العلماء الذين مضوا من بني اسرائيل ... »<sup>(١)</sup>.

د . ومصحف فاطمة ٣ ، وقد أشارت له صحيحة أبي عبيدة حينما سأل بعض الأصحاب الإمام الصادق ٧ عنه ، فقال ٧ : « إنَّكم لتبحثون عمّا تريدون وعمّا لا تريدون. إنَّ فاطمة مكثت بعد رسول الله ٩ خمسة وسبعين يوماً وكان دخلها حزن شديد على أبيها وكان جبرئيل ٧ يأتيها ، فيحسن عزائها على أبيها ويطيّب نفسها ويخبرها عن أبيها ومكانه ويخبرها بما يكون بعدها في ذريّتها وكان على ٧ يكتب ذلك ، فهذا مصحف فاطمة ٣ »<sup>(٢)</sup>. هذا كلّ ، بالإضافة إلى الوسائل الغيبية التي كان يزود الله تبارك وتعالى بها أئمّة أهل البيت : بما يشاء من العلم ، ففي غير واحد من الأخبار : لولا أنّهم : يزدادون لنفد ما عندهم<sup>(٣)</sup>. كما أنّ في غير واحد من الأخبار أيضاً : إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك<sup>(٤)</sup>.

وبهذا يتّضح الجواب عن تساؤل آخر وهو : كيف يحصل العلم للأئمّة من أهل البيت : وكيف يتداولونه؟ إنّ الوسيلة المهمّة لذلك بالإضافة إلى الوسائل الغيبية هي تداول الكتب السابقة. وفي حديث سليم بن قيس : « شهدت وصيّة أميرالمؤمنين ٧ حين أوصى الى ابنه الحسن ٧ واشهد على وصيّته الحسين ٧

١ . اصول الكافي : ١ / ٢٣٩ .

٢ . اصول الكافي : ١ / ٢٤١ .

٣ . اصول الكافي : ١ / ٢٥٤ .

٤ . اصول الكافي : ١ / ٢٥٨ .

ومحمدا وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته ثم دفع إليه الكتاب والسلاح وقال لإبنة الحسن ٧ : يا بُنيّ! أمرني رسول الله ٩ أن أوصي إليك وأن ادفع اليك كتيبي وسلاحي كما أوصى إليّ رسول الله ٩ ودفع إليّ كتبه وسلاحه وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعها إلى أخيك الحسين ٧. ثم أقبل على ابنه الحسين ٧ فقال : وأمرك رسول الله ٩ أن تدفعها إلى ابنك هذا ثم أخذ بيد علي بن الحسين ٧ ، ثم قال لعلي بن الحسين : وأمرك رسول الله ٩ أن تدفعها إلى ابنك محمد بن علي وأقرأه من رسول الله ٩ ومي السلام» (١).

### مصادر التشريع في فقه أهل البيت :

وقد تجلّى ممّا سبق أنّ مصادر التشريع التي يمكن الاستناد إليها في فقه أهل البيت :  
 إثنان : « الكتاب الكريم » و « السنّة الشريفة » .  
 وأمّا الإجماع ، فعده مصدرا مستقلاّ مبنيّ على المسامحة ، لأنّه بما هو إجماع ومن دون كاشفيّته عن موافقة المعصوم ٧ ليست له قيمة في نظرنا ، ولانسلم بالمقالة القائلة : « لا تجتمع أمّتي على ضلال » . فالقيمة على هذا الأساس للسنّة ، أي لرأى المعصوم ٧ المنكشف بالإجماع ، ودور الإجماع ليس إلّا دور الكاشف عن السنّة .  
 وأمّا العقل ، فليس له حقّ التشريع ولا معنى لأن يحصل له القطع بجرمة شيء أو وجوبه ، إذ ليس له طريق لإدراك ملاكات الأحكام . أجل يمكن أن يحصل له القطع في موردين :

أ . باب الملازمة ، كأن يقطع بالملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته أو



حرمة ضده. ومتعلّق القطع في هذا هو الملازمة دون الحكم. وبضمّ القطع المذكور الى حكم الشارع بوجود شيء معين يستكشف أنّ الشارع قد حكم بوجود المقدّمة أو حرمة الضدّ.

ب. الأحكام البديهية الواضحة كوجوب العدل وحرمة الظلم مثلاً ، ولكن في هذين الحكمين وما شابههما توجد أدلة شرعية تدلّ على ذلك ولا يكون عدّ العقل مصدراً من مصادر التشريع بعد هذا قضيةً فنيةً.

ونؤكّد : إنّ دور العقل في المورد المذكورين . الملازمة والأحكام البديهية . دور المدرك والمستكشف دون المؤسّس والحاكم ، إذ ليس من حقّه ذلك.

وإذا سألت عن السيرة هلّا يصلح عدّها مصدراً من مصادر التشريع؟ كلاً لا يمكن ذلك ، لأنّ حجّيتها تنبع من كاشفيتها عن رأي المعصوم ٧ الذي هو السنّة وإلاّ فهي لا قيمة لها.

أمّا كيف تكشف السيرة عن موافقة المعصوم ٧؟ ذلك لأنّها إذا كانت عقلانية ومعاصرة لزمن المعصوم ٧ فعدم الردع عنها يدلّ على امضائها ، وإذا كانت متشرعية ومتصلة بزمن المعصوم ٧ فهي تكشف مباشرة عن موافقته وإلاّ لم تكن سيرة متشرعة<sup>(١)</sup>.  
وأمّا الاستصحاب وبقية الأصول العملية ، فهي قواعد عامّة مستفادة من السنّة وليست شيئاً مستقلاً في مقابلها.

---

١ . تجد تفصيل البحث حول السيرة في : دروس في علم الاصول ، الحلقة الثانية ، ص ١٣٧ . ١٤٠ . و ١٥٣ .  
١٥٩ ، ط مجمع الفكر الاسلامي.

### مستندات حَقَائِيَّة مدرسة أهل البيت :

وقد يخطر للذهن التساؤل عن الوجه في حَقَائِيَّة مدرسة أهل البيت : وبالأحري : ما هو الوجه في حجية حكم الإمام الصادق <sup>٧</sup> وغيره من أئمة أهل البيت : حينما يحصل ذلك منهم في مختلف القضايا الفقهية؟ المستندات كثيرة نشير الى بعضها باختصار.

١ . آية التطهير : ( **إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** )<sup>(١)</sup> ، فإنَّ المراد من أهل البيت أصحاب الكساء الخمسة : محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين . صلوات الله وسلامه عليهم . فقد ذكر الهيثمي في صواعقه أنَّ : « أكثر المفسرين على أنَّها نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين لتذكير ضمير . عنكم . وما بعده »<sup>(٢)</sup> .  
وإذا رجعنا الى الروايات المفسرة للآية الكريمة وجدنا أنَّها تُفسَّر أهل البيت بأصحاب الكساء الخمسة وأنَّ عددها من غير الشيعة أكثر ممَّا ورد من طرقهم .  
وكمثال لذلك : روى احمد في مسنده عن امِّ سلمة : « أنَّ النبي ٩ كان في بيتها ، فأنته فاطمة بريمة فيها حريرة ، فدخلت بها عليه ، فقال لها : ادعى زوجك وابنيك ، قالت : فجاء علي والحسن والحسين ، فدخلوا عليه ، فجلسوا يأكلون من تلك الحريرة وهو على منامة له على دكان<sup>(٣)</sup> تحته كساء له خيري . قالت : وأنا أصلِّي في الحجرة ، فأنزل الله هذه الآية ( **إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** )

١ . الاحزاب : ٣٣ .

٢ . الصواعق المحرقة : ١٤١ .

٣ . البرمة : قدر من حجر . والحريرة : الدقيق مطبوخ بلين . والدكان : مرتفع يجلس أوينام عليه والكساء : الثوب .

( قالت : فأخذ فضل الكساء فغشاهم به ، ثم أخرج يده فألوى بها الى السماء ، ثم قال : اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً . قالت : فأدخلت رأسي البيت فقلت : وأنا معكم يا رسول الله؟ قال : إنك إلى خير ، إنك إلى خير » (١).

٢ . حديث الثقلين : الصادر من النبي ٩ في مواطن متعدّدة وبأسانيد متعدّدة من غير

الشيعة.

وعلى سبيل المثال روى الحاكم النيسابوري باسناده عن زيد بن أرقم : « لما رجع رسول الله ٩ من حجّة الوداع ونزل غدير خم ، أمر بدوحات فقممن ، فقال : كأني قد دُعيت فاجبت . إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر : كتاب الله تعالى وعترتي ، فانظروا كيف تخلفوني فيها ، فأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض . ثم قال : إنّ الله عزّ وجل مولاي وأنا مولى كلّ مؤمن . ثم أخذ بيد علي . رض . فقال ٩ : من كنت مولاه فهذا وليه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه » (٢).

والحديث يستفاد منه اعلميّة أهل البيت : بالكتاب الكريم من غيرهم لقرنهم به ، وإنّ التمسك بالكتاب والعترة يمنع من الوقوع في الضلالة ، وإنّ الابتعاد عنهم والتقدّم عليهم حرام ، لأنّه يوقع في الهلاك ، وهذا يعنى بعبارة ثانية حصر الإمامة فيهم . كما ويستفاد منه رابعا عدم انحراف العترة يوما ما عن الكتاب الكريم بل ذلك باقٍ الى يوم القيامة .

٣ . حديث السفينة : المروى بطرق متعدّدة . وكمثال عليذلك : ذكرابن جراهيشمي :

١ . مسند احمد : ٦ / ٢٩٢ .

٢ . مستدرک الحاكم : ٣ / ١٠٩ .

« جاء من طرق عديدة يقوى بعضها بعضا : إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا. وفي رواية مسلم : ومن تخلف عنها غرق ... »<sup>(١)</sup> والدلالة واضحة.

٤ . حديث الأمان : المروى بطرق متعددة أيضا. وكمثال على ذلك : روى الحاكم النيسابوري عن ابن عباس أن رسول الله ٩ قال : « النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف ، فاذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب ابليس »<sup>(٢)</sup> والدلالة واضحة.

٥ . حديث الاثني عشر : المروى بطرق متعددة أيضا. وكمثال على ذلك : روى مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة : « دخلت مع أبي علي النبي ٩ فسمعتة يقول : إنَّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة. ثم تكلم بكلام خفي عليّ. قال فقلت لأبي : ما قال؟ قال : كلهم من قريش » . وقد رواه بسبع طرق.<sup>(٣)</sup> ودلالة الحديث واضحة حيث لا يلتزم مضمونه إلا على مبنى الإمامية.

#### الأدوار الثلاثة لفقه أهل البيت :

والنقطة المهمة في هذا البحث ملاحظة ما مرّ به فقه أهل البيت : من أدوار ويمكن أن نعدّها ثلاثة ، ملاحظين في تقسيمنا لذلك الظواهر البارزة لما مرّ به الفقه في كلّ دور.

#### \* الدور الأوّل :

وهو دور الرواة من صحابة الائمة : - ويبتدأ من الايام الاولى للتشريع

١ . الصواعق المحرقة : ١٥٠ .

٢ . مستدرک الحاكم : ٣ / ١٤٩ .

٣ . صحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب ١ « باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش » ، حديث

الاسلامى وحتى بداية الغيبة الصغرى سنة ٢٦٠ هـ.

والظاهرة البارزة والمشاركة في هذا الدور أنّ الفقه كان يعيش حالة تدوين الروايات وبشكل متناثر لا أكثر ، فالاصحاب كانوا يسمعون الأحاديث من المعصومين : ويسجّلونها في مدوّناتهم بشكل غير مبوّب ، فكل ما يسمع يسجّل في أوراق خاصة ، فرب حديث يسمع في باب الطهارة الى ثان في باب النكاح الى ثالث في باب الديات ، والكل يسجّل في مكان واحد من دون استيعاب للابواب الفقهية ولا تبويب لها بل هي اشبه بالمذكرات الشخصية الخاصة.

ولعل اول مدوّنة . بعد استثناء ما كتبه اميرالمؤمنين ٧ المعروف بكتاب على وما شاكلة من الجفر والجامعة ومصحف فاطمة ٣ مما تقدّمت الاشارة له سابقا . هي مدوّنة ابي رافع صاحب رسول الله ٩ واميرالمؤمنين ٧ الذي دخل يوما على النبي ٩ وهو نائم او يوحى اليه ، ورأى حية في جانب البيت ، فكره ان يقتلها خوفا ان يستيقظ ٩ فنام بينه وبينها كى اذا كان منها سوء توجّه اليه دون النبي ٩ ، ان هذا الرجل على ما ذكر النجاشي له كتاب باسم كتاب السنن والاحكام والقضايا<sup>(١)</sup>.

ولابنه المسمّى بعلى بن ابي رافع الكاتب لاميرالمؤمنين ٧ كتاب في فنون من الفقه كالوضوء والصلاة وسائر الابواب.

وتوالى المدوّنات الفقهية وبلغت الذروة في عهد الإمامين الباقر والصادق ٨ حيث سنحت لهما الفرصة . بسبب ضعف السلطة الاموية واطرافها وانتقالها الى السلطة العباسية . بيث الكثير من علومهما وتدوين خيار الصحابة من الشيعة لها في مذكراتهم الشخصية.

---

١ . رجال النجاشي : ترجمة ابي رافع.

وبلغت تلك المدونات حسب عملية الاحصاء التي قام بها الحر العاملي (٦٦٠٠) كتاب<sup>(١)</sup> الا أنّ الذي اشتهر من بين هذه الكتب (٤٠٠) كتاب وهي المعروفة بالأصول الأربعمئة التي نتجت منها بعد ذلك الكتب الأربعة للمحمّدين الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن حجر عن الإمام الصادق ٧ : « ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان وانتشر صيته في جميع البلدان. وروى عنه الائمة الاكابر كيحيى بن سعيد وابن جريح وما لك والسفيانين وابي حنيفة وشعبة وأيوب السجستاني »<sup>(٣)</sup>.

وكان المركز العلمى لمدرسة أهل البيت : تلك الفترة هى المدينة المنورة فهى العاصمة لعلومهم وروّادها.

وفي هذه الأثناء انتقل الامام الصادق ٧ الى الكوفة . المركز العلمى الثانى لمدرسة أهل البيت : . أيام ابي العباس السفاح واستمر فيها فترة سنتين واشتغل ٧ فى نشر علومه وافكار مدرسته لضعف السلطة آنذاك بسبب انتقالها من الأمويين الى العباسيين . وكان منزله ٧ فى الكوفة فى بنى عبد القيس<sup>(٤)</sup>.

ويحدث الحسن بن على الوشاء : « إني أدركت فى هذا المسجد . مسجد الكوفة . تسعمائة شيخ كلّ يقول حدّثني جعفر بن محمد ٧ »<sup>(٥)</sup>.

ويحدّث محمد بن معروف : مضيت الى الحيرة الى جعفر بن محمد ٧ فما كان

---

١ . وسائل الشيعة : آخر الفائدة الرابعة من الفوائد المذكورة فى الخاتمة.

٢ . وهم : محمد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب الكافي ، ومحمد بن على بن الحسين الصدوق صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه ، ومحمد بن الحسن الطوسى صاحب كتاب التهذيب والاستبصار رحمهم الله.

٣ . الصواعق المحرقة : ١٩٩ .

٤ . تاريخ الكوفة للبراقى : ٤٠٨ .

٥ . رجال النجاشي : ترجمه الوشاء .

لى فيه حيلة من كثرة الناس ، فلما كان اليوم الرابع رأى فادنانى وتفترق الناس عنه ومضى يريد قبر امير المؤمنين ٧ فتبعته وكنت اسمع كلامه وانا معه امشي .

وإلى هذه الفترة يشير الحديث الوارد عن الامام الصادق ٧ « دخلت على ابي العباس بالحيرة ، فقال : يا أبا عبدالله ، ما تقول فى الصيام اليوم؟ فقال : ذاك إلى الإمام ، إن صُمتَ صُمتنا وإن افطرتَ افطرتنا ... »<sup>(١)</sup>.

وكان كبار اصحاب الإمام ٧ من الكوفة كأبان بن تغلب الذى روى عنه (٣٠/٠٠٠) حديثا ومحمد بن مسلم الذى روى (٤٠/٠٠٠) حديثا.

وقد حاول الحافظ ابو العباس بن عقدة الهمداني الكوفي جمع أسماء من روى عن الإمام الصادق ٧ فى كتاب فكان عددهم (٤٠٠٠) رجل. وقد نقل من ذلك الكتاب الشيخ الطوسى والنجاشى فى فهرستهما الشيء الكثير.

وبعد هذا فليس من الغريب اذا ما سمعنا الذهبى يقول :

« فهذا . التشيع . كثر فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو ردّ حديث هؤلاء . أى الشيعة . لذهب جملة الآثار النبوية »<sup>(٢)</sup>.

ونحن حينما ذكرنا أنّ الظاهرة البارزة والمشاركة لهذا الدور ، تولد فقه أهل البيت : على مستوى تدوين الأحاديث وبشكل متناثر وبدون استيعاب؛ فهذا لايعنى عدم اشتماله على فقهاء كبار يشكّل كل واحد منهم فى نفسه مجرا متلاطما كمحمد بن مسلم وزرارة بن اعين وابي بصير الذين قال عنهم الإمام الصادق ٧ :

١ . وسائل الشيعة : باب ٥٧ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٥ .

ولايجفى أنّ الكبرى المذكورة فى الرواية وإن كانت جدية إلا أنّ التطبيق صادر تقيّة.

٢ . ميزان الاعتدال : ١ / ٥ .

« بشر المخبتين بالجنة : بريد بن معاوية العجلي وأب بصير ليث البختري المرادي ومحمد بن مسلم ووزارة أربعة نجباء أمناء الله على حاله وحرامه لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندurst »<sup>(١)</sup>.

بل كانوا بمستوي يرى فيهم الإمام ٧ الاجتهاد والقدرة على الاستنباط ولذا تارة امرهم بممارسة ذلك فعلاً حيث قال ٧ : « إنما علينا أن نلقى اليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا »<sup>(٢)</sup>.

وأخرى يحصل منهم مراجع في الأحكام كيونس بن عبد الرحمان حيث قيل للإمام ٧ إي : « لا أكاد اصل اليك أسألك عن كل ما احتاج اليه من معالم ديني أفيونس بن عبد الرحمان ثقة أخذ عنه ما احتاج اليه من معالم ديني فقال : نعم »<sup>(٣)</sup>.

وثالثة يأمرهم بالإفتاء كأبان بن تغلب حيث قال له الامام ٧ : « اجلس في مسجد المدينة وأفت الناس فإنني أحب ان يرى في شيعتي مثلك »<sup>(٤)</sup>.

ويدخل على الامام الصادق ٧ مرة فلما يبصر به يصفحه ويعانقه ويرحب به ويأمر له بوسادة. وكان إذا قدم المدينة تتقوض له الخلق وتُحلى له سارية النبي ٩<sup>(٥)</sup>.

أو ليس من المناسب بعد هذا حينما يصل نعيه الى الامام ٧ يقول : « والله لقد أوجع قلبي موت أبان »<sup>(٦)</sup>.

١ . رجال الكشي : ترجمة أبي بصير ليث المرادي.

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب صفات القاضي ، حديث ٥١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب صفات القاضي ، حديث ٣٣ .

٤ . رجال النجاشي : ترجمة أبان .

٥ . نفس المصدر .

٦ . نفس المصدر .



### \* الدور الثاني :

ويبدأ هذا الدور من بداية الغيبة الصغرى سنة ٢٦٠ هـ وحتى فترة زعامة الشيخ الطوسى المولود سنة ٣٨٥ هـ والمتوفى سنة ٤٦٠ هـ.

والظاهرة البارزة والمشاركة في هذا الدور انتقال فقه أهل البيت : من كونه مجرد روايات مسجّلة ومن دون تبويب الى عرضه كمتون فقهية لا تتجاوز حدود ما هو الموجود في الروايات كما ولا يتعدى الفاظها ، كما نرى هذا واضحا في شرايع على بن بابويه التي هي رسالته إلى ولده محمد والتي قيل عنها أنّ الاصحاح كانوا متى ما اعوزتهم النصوص اخذوا بشرايع على بن بابويه.

ومن أمثلة ذلك ايضا كتابا « المقنع » و « الهداية » للشيخ الصدوق محمد بن على بن بابويه ، وكتاب « النهاية » للشيخ الطوسي.

ولا نعدم في هذه الفترة اعلاما اقتصروا في عرض الفقه على تدوين الروايات فقط إلا أنّ عرضهم كان مبوبا وشاملاً لجميع ابواب الفقه ، كما نرى ذلك واضحا في الكافي للشيخ الكليني ومن لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق.

هذا هو الطابع العام في الدور المذكور ولكن هذا لا يعنى عدم وجود اعلام تجاوزوا نطاق النصوص وتعدّوا عنها محاولين بذلك التمسك بالإستدلالات العقلية ايضا كما هو الحال بالنسبة الى العثماني والاسكافي.

واذا اردنا التوضيح اكثر ، امكن أن نقول : ان هذا الدور ضمّ ثلاث مدارس بارزة :  
أ . مدرسة « قم » و « الري » ؛ وكانت هذه المدرسة تحاول التمسك بالنصوص وعدم التعدى عنها إلى الإستدلالات العقلية. ومن جملة اعلام هذه المدرسة الصدوقان (الاب والابن) وابن قولويه. وكانت هذه المدرسة قوّة ومورد اعتماد

الاصحاب حتى أنّ سفير الناحية المقدسة الشيخ النوبختي الحسين بن روح يرسل كتاب التأديب الى قم ويكتب إلى جماعة الفقهاء بها : « انظروا ما في هذا الكتاب وانظروا فيه شيء يخالفكم ». (١)

ب . مدرسة العماني والاسكافي؛ وكانت هذه تحاول التمسك بالاستدلالات الاصولية العقلية حتى أنّه قد ينسب اليها العمل بالقياس والرأي.  
والعماني هو الحسن بن علي بن ابي عقيل الذي انتهت اليه الزعامة الدينية الشيعية بعد انتهاء فترة الغيبة الصغرى.

وقيل : إنّهُ أوّل من أدخل الإجتهد بشكله المعروف الى الأبحاث العلمية واخذ بتحرير الفروع الفقهية وذكر الادلة لها وألّف كتابه المعروف بـ « المستمسك بجبل آل الرسول » الذي قال عنه النجاشي :

« كتاب مشهور في الطائفة. وقيل ما ورد الحاج من خراسان الا طلب واشترى منه نسخا ، وسمعت شيخنا أبا عبد الله ؛ يكثر الثناء على هذا الرجل ؛ ». (٢)  
ومع الأسف لم يبق لهذا الكتاب يومنا هذا عين ولا اثر.

والإسكافي هو محمد بن احمد بن الجنيد الذي انتهت اليه شيخوخة المذهب بعد ابن ابي عقيل والّف كتابين فقهيّين : احدهما باسم « تهذيب الشيعة لاحكام الشريعة » والاخر باسم « الأحمدي في الفقه المحمدي ». ولا اثر لهذين الكتابين يومنا هذا ايضاً.

١ . الغيبة للشيخ الطوسي : ٢٤٠ .

٢ . رجال النجاشي : ترجمة الحسن بن علي بن ابي عقيل.

ج . مدرسة بغداد أو بالأحرى مدرسة الشيخ المفيد وتلاميذه التي حاولت أن تجمع بين الأتجاهين : التمسك بالنصوص والإستدلالات العقلية. ولعل السبب في ذلك يعود الى تتلمذ الشيخ المفيد على رواد كلتا المدرستين السابقتين ، فهو من تلامذة ابن الجنيد صاحب المدرسة السابقة وجعفر بن محمد بن قولويه الذي هو من قم ومن رواد مدرستها. وللشيخ المفيد عدّة مؤلفات : منها « المقنعة » التي شرحها الشيخ الطوسي في كتاب باسم « تهذيب الأحكام ».

### \* الدور الثالث :

ويبتدأ هذا الدور من فترة زعامة الشيخ الطوسي وإلى الفترة الحاضرة. والظاهرة البارزة في هذا الدور تحول الفقه من تدوينه كمتون فقهية موافقة للنصوص في الفاظها إلى التدوين بلا تقيّد بالفاظها ومع التعدى بذكر تفرّيعات جديدة لا وجود لها فيها ، كل ذلك مع الإستدلال المتكامل بالنصوص والقواعد الأصولية العقلية.

واول ما وصل بايدينا من نتاج هذا الدور كتاب المبسوط للشيخ الطوسي ١ . وهو في مقدمة الكتاب قد اشار الى ذلك وأنّ المخالفين لازالوا يستخفون بنا وينسبون لنا قلة التفرّيعات والمسائل مدّعين أنّ من لا يعمل بالقياس والاجتهاد ليس باستطاعته تكثير المسائل والتفرّيع على الأصول. ثم أضاف قائلاً : « وكنت من قديم الزمان متشوقاً الى ذلك ولكن يعوقني قلة رغبة هذه الطائفة فيه وترك عنايتهم به ، لأنهم ألفوا الاخبار وما روه من صريح الألفاظ حتى ان مسألة لو غير لفظها وغير عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم لعجبوا منها وقصر فهمهم عنها ». ثم قال : « وإني كنت قد ألقت النهاية بالالفاظ المنقولة حتى لا يستوحشوا من ذلك »

انتهى ما افاده ١ .

وهو يدلّ بوضوح على النقلة العظيمة التي قام بها الشيخ من الدور الثاني الى الثالث .  
وينبغي ان يكون واضحا انا حينما نعدُّ الفترة المذكورة دورا واحدا فهذا لا يعنى انعدام  
الظواهر المختلفة فيها ، كيف والشيخ بعد أن قام بإعفاء هذا التحول وشيّد اركان مدرسته  
المباركة في النجف الأشرف التي ارتحل اليها بعد هروبه من بغداد اصاب نخضته العلمية هذا  
شيء من الركود بعد التحاقه بالرفيق الأعلى بحيث كل من جاء بعده انبهر بعظمته ولم  
يستطع الوقوف امامه ومناقشة آراءه العلمية ، الفترة التي يصفها ابن ادريس بـ « فترة المقلدة  
» ولم يستطع القضاء عليها الا هو ، حيث وقف مناقشا لآراء الشيخ العلمية وكسر نطاق  
الخوف إلا أنّ هذا لا يعنى حصول تغيير في جوهر الدور الذي قام به الشيخ بل إنّ الطريقة  
التي قام بها في مبسوطه باقية إلى يومنا هذا وإن حصلت بعض التغيرات الجانبية .

ولا تفوتنا الإشارة الى ظاهرة الإجماع ، فإنّ الإجماع كدليل إلى جانب بقية الأدلة برز  
لدى غير الشيعة بعد وفاة النبي ٩ دعما لبعض المواقف التي حصلت في تلك الفترة وبقى  
مختصا بهم إلى فترة الشيخ الطوسي واستاذه المرتضى حيث برز لدى الشيعة كدليل يتمسك  
به واخذوا يستدلّون على حجّيته بطريقة اللطف او غيرها حتى انتهت النوبة إلى المحقق  
التستري ، فألّف كتابا خاصا بذلك باسم كشف القناع عن وجوه حجّية الإجماع .

وبقى الإجماع دليلاً يتمسك به فيما بعد في كلمات المحقق والعلامة والشهيدين ولم  
يكتف وحده بالبروز في ميدان الاستدلال حتى انضمت اليه الشهرة الفتوائية ، فكثيرا ما  
يستدلّ بالإجماع المنقول والشهرة المحققة . الا انه في الآونة الأخيرة لم

تبقى قيمة معتدّ بها هذين الدليلين وِعوّض عنهما بالإرتكاز وسيرة المتشرعة وسيرة العقلاء او ان المسألة ابتلائية ، فلو كان فيها حكم اخر لاشتهر وذاع وما شاكل ذلك.  
ولا يفوتنا ان نسجّل لمثل المحقق الحلى ما قام به من خدمة جلييلة فى تأليف كتابه المشهور بـ « شرايع الاسلام » حيث قسم ابواب الفقه الى تقسيم رباعى معروف استمرت روحه الى وقتنا الحاضر. كما وان المنهجة التى قام بها فى كتابه عند بحثه لكلّ باب والإشارة الى الاقسام بالأرقام وتشقيق كل قسم الى شقوق أخرى بأرقام أخرى مضبوطة كل ذلك فضل لا يُنسى.

وهكذا ما قام به العلامة من ادخال الرياضيات فى علم الفقه او اجراء ابّحاث فقهية مقارنة بين المذاهب جهود مشكورة وثمينة وليس من الانصاف تناسيها.  
أجل الذى أراه . إن لم أكن مخطئاً . إنّ كثيراً من وجوه الإستدلال التى كان يتمسك بها مثل الشيخ وصاحب السرائر والعلامة و ... اصبحت يومنا هذا أشبه بالاستحسانات منها بالأدلة العلمية ونظرة سريعة على فقه القدماء توضّح بشكل جلى ما نقول.  
ولا ننسى أن نشير ايضاً إلى أنّ الابّحاث السندية والتدقيق من الزاوية المذكورة ظلّ مهملات فى كلمات القدماء بل وإلى يومنا المعاصر تقريباً ، فهذا مكاسب الشيخ الأعظم مثلاً لا نجد مثل ذلك فيه.

والنتيجة التى يمكن ان ننتهى اليها ان روح الدور الثالث بقيت على ما هى عليها الى يومنا المعاصر. ولئن حصل هناك تطوّر ، فهو فى مسائل جانبية من قبيل :  
أ . منهجة الأبحاث بشكل أكثر فنية.  
ب . التعرّض الى فروع أكثر واوسع تبعاً للمرحلة الزمنية.  
ح . التعويض بأشكال من الإستدلال أكثر متانة وقوة.

- د . محاولة ربط المسائل الفقهية بالمسائل الاصولية بدرجة اكبر .  
هـ . محاولة الاهتمام بالأبحاث السنية بدرجة اقوي .  
و . اهمال بعض التفريعات القديمة لفقدان الحاجة اليها والتعويض عنها بتفريعات جديدة ، تبعا للحاجة الزمنية .

### منهجة الأبواب الفقهية

قسّم المحقق الحلي في شرائعه الأبواب الفقهية إلى أربعة أقسام : عبادات وعقود وإيقاعات وأحكام .

ووجه ذلك على ما ذكره الشهيد الأول : ان الغاية من الحكم إذا كانت مرتبطة بالآخرة فذاك مورد العبادات .

وان كانت مرتبطة بالدنيا فتارة يحتاج تحققها إلى إيجاب وقبول ، وأخرى إلى إيجاب فقط ، وثالثة لا يحتاج إلى شيء من ذلك .

والأول مورد العقود ، والثاني مورد الإيقاعات ، والثالث مورد الأحكام<sup>(١)</sup> .

وهو ان كان بحاجة إلى إصلاح ليبرز دور التشريع الاسلامي في مجالاته بشكل أكثر فنية إلا انّا نترك ذلك إلى مستوى أعلى من البحث ونسير في عرضنا للأبواب الفقهية على ضوء التقسيم المتوارث .

نسأل الله سبحانه ان يوفقنا لخدمة دينه الحنيف وان يهدينا الى تطوير الفقه الاسلامي بالشكل المناسب إنّه خير سميع ومجيب .

## كتاب الطّهاره

- ١ . أقسام المياه وأحكامها
- ٢ . أحكام التخلي
- ٣ . الوضوء
- ٤ . الغسل
- ٥ . التيمم
- ٦ . النجاسات
- ٧ . المطهّرات





## اقسام المياه واحكامها

### تقسيم الماء

ينقسم الماء الى مطلق ومضاف.

والمضاف طاهر في نفسه وليس بمطهر من الحدث ولا من الخبث.

وإذا لاقى نجاسة تنجس جميعه مهما كان مقداره الا مع التدافع فلا ينجس جميعه.

والمستند في ذلك :

١ . أما انقسام الماء الى مطلق ومضاف ، فهو وجداني لا يحتاج الى دليل.

أجل ، اطلاق لفظ الماء على المضاف مجاز ، فالتقسيم من باب تقسيم الشيء الي

نفسه والى غيره.

٢ . وأما أن المضاف طاهر في نفسه ، فلقاعدة الطهارة المستفادة من موثقة عمار

الساباطى عن ابي عبدالله ٧ : « كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قدر ، فاذا علمت فقد قدر

وما لم تعلم فليس عليك » <sup>(١)</sup>. مضافا الى استصحاب الطهارة مع فرض طهارة الأصل.

٣ . وأما أنه ليس بمطهر من الحدث ، فهو المشهور بين الاصحاب. ويكفى لاثبات

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب النجاسات ، حديث ٤ .

ذلك مجرد الشك في رافعيته للحدث ، فإن ارتفاع الحدث به يحتاج الى دليل . لاستصحاب بقاء الحدث بعد الغُسل . وهو مفقود. بل الدليل على العدم موجود ، وهو قوله تعالى : ( ... فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيدا طيبا ) <sup>(١)</sup>.

٤ . وأما أنه ليس بمطهر من الخبث ، فهو المشهور بين الاصحاب ايضا. ويكفي لاثبات ذلك عدم الدليل على ارتفاع الخبث به ، بل الدليل على العدم موجود ، كرواية يزيد بن معاوية عن ابي جعفر ٧ : « يجزئ من الغائط المسح بالاحجار ، ولا يجزئ من البول الا الماء » <sup>(٢)</sup> ، فانه بضم عدم الفصل بين البول وغيره يثبت المطلوب. هذا والمنسوب الى الفيض الكاشاني حصول الطهارة من الخبث بكل جسم مزيل للنجاسة ولو بالمضاف <sup>(٣)</sup>. والمنسوب الى السيد المرتضى وشيخه المفيد : عدم كفاية ازالة النجاسة بكل جسم ، بل لابد من تحقق عنوان الغُسل الا أنه لايلزم كون الغسل بالماء بل يكفي كل مائع ولو كان هو المضاف <sup>(٤)</sup>.

٥ . وأما تنجسه بمجرد الملاقاة ، فهو متسام عليه. ويمكن الاستدلال له بموثقة السكوني عن جعفر عن ابيه ٨ : « أن عليا ٧ سئل عن قدر طبخت واذا في القدر فآرة. قال : يهرق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل » <sup>(٥)</sup> ، فإنه بضم عدم الفصل يثبت العموم.

١ . النساء : ٤٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٠ من احكام الخلوة ، حديث ٢ .

٣ . الحدائق الناضرة : ١ / ٤٠٦ .

٤ . الحدائق الناضرة : ١ / ٣٩٩ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الماء المضاف ، حديث ٣ .

٦ . وأما أنه مع التدافع لا ينجس جميعه ، فلأنه لو كان يتدافع من العالى الى السافل مثلاً ولاقت النجاسة السافل ، فلا يتنجس العالى بل السافل فقط : اما لانه مع التدافع يتحول المائع الى مائعين بالنظر العرفي ، ولا موجب مع تنجس احدهما لتنجس الثاني ، او لأن العرف لا يرى تأثير العالى بالنجاسة ، ومسألة كيفية السراية حيث لم يرد فيها نص خاص ، فلا بدّ من تنزيلها على ما يراه العرف .

### المطلق واحكامه

المطلق قد يكون كثيرا وقد يكون قليلاً .  
والكثير لا يتنجس بملاقاة النجاسة الا اذا تغير احد اوصافه الثلاثة .  
والمراد بالكثير الكر . وبحكمه القليل الذى له مادة .  
والقليل يتنجس بمجرد ملاقاة النجاسة الا اذا كان متدافعا .  
وفي مقدار الكر اقوال .

### والمستند فى ذلك :

١ . أما عدم نجاسة الماء اذا بلغ كرا ، فلصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ٧ :  
« اذا كان الماء قدر كُرٍ لم ينجسه شيء » <sup>(١)</sup> وغيره .  
٢ . واما تنجسه عند تغير احد اوصافه الثلاثة ، فلصحيحة حريز عن أبي عبد الله ٧ :  
« كلما غلب الماء على ربح الجيفة فتوضاً من الماء واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فلا توضاً منه ولا تشرب » <sup>(٢)</sup> . وهى واردة فى طبيعى الماء فتشمل

١ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المطلق ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الماء المطلق ، حديث ١ .

باطلاقها الكر.

٣ . واما الحاق ذى المادة بالكر ، فلصحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع : « كتبت الى رجل اسأله ان يسأل ابا الحسن الرضا ٧ فقال : ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه او طعمه فينزع منه حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة » (١) ، فانها تدل على كلا الحكمين : عدم الانفعال بمجرد الملاقاة والانفعال بالتغير .  
وبعموم التعليل يتعدى الى كل ذى مادة .

٤ . واما تنجس القليل بمجرد الملاقاة ، فهو المعروف لمفهوم صحيح معاوية المتقدم . هذا ولكن المنسوب الى ابن ابي عقيل والفيض الكاشاني عدم التنجس . (٢)  
٥ . واما أنه مع التدافع لا يتنجس جميعه فلما تقدم في المضاف .  
٦ . واما تحديد الكر بالمساحة ، ففيه اقوال . والمعروف منها قولان :  
احدهما : ما كان كل من ابعاده الثلاثة يساوى ثلاثة اشبار . ونتيجة ذلك ان الكر = ٢٧ شبرا .

ثانيهما : ما كان كل من ابعاده الثلاثة يساوى ثلاثة اشبار ونصفا . ونتيجته ان الكر =  $42 \frac{7}{8}$  شبرا .

أما القول الاول ، فتدل عليه صحيحة اسماعيل بن جابر : « سألت ابا عبد الله ٧ عن الماء الذى لا ينجسه شيء ، فقال : كر . قلت : وما الكر؟ قال : ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار » (٣) ، بتقريب أن الإقتصار على ذكر بعدين يدل على أنّ الثالث مساوٍ لهما ، ولذا حذف .

١ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ، حديث ٧ .

٢ . الحدائق الناضرة : ١ / ٢٨١ ، ٣٠١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المطلق ، حديث ٧ .

أجل ، قد يناقش في سندها بأن الراوى عن اسماعيل هو ابن سنان ، وهو مردد بين محمد وعبد الله ، وحيث إن الاول لم تثبت وثاقته ، فتسقط عن الحجية.

يُبد أن هذه المناقشة غير مهمة بعد امكان التعويض برواية اخري<sup>(١)</sup>.

واما القول الثانى ، فيمكن الاستدلال له برواية الحسن بن صالح الثورى عن ابي عبدالله ٧ : « اذا كان الماء فى الركى كرا لم ينجسه شيء . قلت : وكم الكر؟ قال : ثلاثة أشبار ونصف عمقها فى ثلاثة اشبار ونصف عرضها »<sup>(٢)</sup> بالتقريب السابق فى صحيحة اسماعيل.

والرواية المذكورة حيث إنها ضعيفة السند . لعدم ثبوت وثاقة الثورى ، فتبقي الرواية الاولى حجة بلا معارض.

### ماء المطر

ماء المطر كالكر لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما دام ينزل.

واذا اجتمع فى مكان وكان قليلاً فمادام المطر يتقاطر عليه فهو كالكر.

واذا اصاب الشيء المتنجس ، طهر بلا حاجة الى عصر او تعدد اذا نفذ فى جميعه.

واذا وصل الى ظاهره دون باطنه ، طهر ظاهره فقط.

---

١ . وهى الصحيحة الثانية لإسماعيل بن جابر : « قلت لأبي عبدالله ٧ : الماء الذى لا ينجسه شيء؟ قال : ذراعان عمقه فى ذراع وشبر سعته » (وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المطلق ، حديث ١).

وبيان دلالتها يحتاج الى مستوى اعلى من البحث.

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المطلق ، حديث ٨.

### والمستند في ذلك :

١ . أمّا أنّ ماء المطر لا يتنجس بمجرد الملاقاة ، فلصحيحة هشام بن سالم عن أبي عبدالله ٧ : « السطح يبال عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب ، فقال : لا بأس به ، ما اصابه من الماء أكثر منه » <sup>(١)</sup> وغيرها ، فإنّها تدلّ على أنّ ماء المطر لا يتنجس باصابته البول .

وأما أنه يتنجس بالتغير ، فلاطلاق صحيحة حريز المتقدمة في حكم الماء الكثير .

٢ . وأمّا أنّ ذلك مشروط بالنزول ، فلأنه مع الانقطاع لا يصدق عليه عنوان ماء المطر ويكون قليلاً فيثبت له حكمه .

٣ . وأمّا أن القليل منه بالتقاطر عليه يصير معتصماً كالكر ، فلأنه يصبح ذا مادة فيشمله عموم التعليل الوارد في صحيحة ابن بزيع المتقدمة .

٤ . وأمّا أنه باصابته للمتنجس يطهر بلا حاجة الى عصر او تعدد ، فهو المشهور . وتدل عليه رواية الكاهلي عن رجل عن أبي عبدالله ٧ : « ... كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » <sup>(٢)</sup> ، فإنّها تدل على كفاية مجرد الرؤية في حصول الطهارة . وضعف سندها منجبر بفتوى المشهور على طبقها بناء على تسليم كبرى الأنجبار .

٥ . وأمّا اعتبار نفوذه الى جميع الجسم المتنجس ، فلأنه بدونه لا يصدق عنوان الرؤية بلحاظ المجموع .

٦ . وأمّا أنه يطهر الظاهر فقط باصابة المطر له ، فلصدق عنوان الرؤية بلحاظه .

١ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ، حديث ١ .

وَكَفَّ الْبَيْتَ : قَطَّرَ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ، حديث ٥ .

## احكام التخلّي

### ستر العورة

يجب على المكلف في جميع الحالات . ومنها حالة التخلي . ستر عورته عن كل ناظر مميز  
عدا الزوج والزوجة وما بحكمهما .

والمستند في ذلك :

١ . اما وجوب الستر ، فلقوله تعالى : ( قل للمؤمنين يغضّوا من ابصارهم ويحفظوا  
فروجهم )<sup>(١)</sup> بناء على عدم كون الحفظ كناية عن خصوص عدم الزنا بل يراد به الأعم ،  
ولضرورة الفقه ، وبعض الأخبار كصحيحة رفاعة عن ابي عبدالله ٧ قال رسول الله ٩ : «  
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يدخل الحمام الا بمئزر »<sup>(٢)</sup> ، بضميمة القطع بعدم  
خصوصية للحمام والمئزر . وصحيح حريز عن ابي عبدالله ٧ : « لا ينظر الرجل الى عورة  
اخيه »<sup>(٣)</sup>؛ بعد الملازمة العرفية بين حرمة النظر ووجوب

١ . النور : ٣٠ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب آداب الحمام ، حديث ٥ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب آداب الحمام ، حديث ١ .

الستر وعدم الخصوصية لنظر الرجل الى مماثله.  
 ٢ . وأما التقييد بالميّز ، فلا ينصرف الأدلة عن غيره بعد كونه كالمجنون لاشعور له .  
 ٣ . وأما عدم وجوب التستر عن ذكر ، فلقوله تعالى : ( **والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم** ) . وللملازمة بين جواز الوطئ وعدم وجوب التستر .

### احكام خاصة بالتخلي

المشهور حرمة استقبال القبلة واستدبارها حالة التخلي .  
 وبطهر موضع البول بغسله بالماء فقط مرة واحدة . وقيل مرتين .  
 وأما موضع الغائط فيطهر ايضا بكل جسم قالع للنجاسة .  
 وقيل بطهارة ماء الاستنجاء اذا لم تصحبه اجزاء متميزة من النجاسة ولم يتغير ولم تصبه نجاسة أُخري .

### والمستند في ذلك :

١ . أما حرمة الاستقبال والاستدبار حالة التخلي ، فلتسالم الاصحاب عليها إلا من بعض المتأخرين كصاحب المدارك حيث ذهب الى الكراهة .<sup>(١)</sup>  
 والمهم هو التسالم المذكور بين المتقدمين الذي قد يجعل كاشفا عن وصول الحكم يدا بيد من المعصوم ٧ وإلا فالروايات بين ضعيف السند ، كرواية الهاشمي عن النبي ٩ : « اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرقوا او

١ . مدارك الاحكام : ١ / ١٥٨ .



غَرَّبُوا»<sup>(١)</sup> ، أو ضعيف الدلالة والسند ، كمرفوعة محمد بن يحيى : « سئل ابوالحسن ٧ : ما حدّ الغائط قال : لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها »<sup>(٢)</sup> ، فإن السياق قرينة على ارادة الأدب الاسلامي .

وعليه فالحكم بالحرمة قابل للتأمل بعد ضعف الروايات واحتمال استناد المجمعين اليها .

٢ . وأما طهارة موضع البول بغسله بالماء فقط ، فلصحيحة زرارة عن ابي جعفر ٧ : « لا صلاة إلا بطهور . ويجزىك من الاستنجاء ثلاثة احجار . بذلك جرت السنة من رسول الله ٩ . واما البول فإنه لا بدّ من غَسَله »<sup>(٣)</sup> على أنّ ذلك مقتضى الأصل بلا حاجة الى رواية .

٣ . وأما كونه مرة واحدة ، فلعدة روايات ، كصحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله ٧ : « اذا انقطعت درة البول فصبّ الماء »<sup>(٤)</sup> ، فان اطلاق الصب يشمل المرة الواحدة .

٤ . وأما القول باعتبار التعدد ، فمبنى على المناقشة في الرواية السابقة وامثالها بعدم كونها في مقام البيان من الناحية المذكورة فيرجع الى الاصل ، وهو يقتضي التعدد لاستصحاب النجاسة .

٥ . وأما طهارة موضع الغائط بكل قالع ، فلصحيحة زرارة المتقدمة بناء على فهم المثالية من الاحجار .

- 
- ١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ، حديث ٥ .
  - ٢ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب احكام الخلوة ، حديث ٢ .
  - ٣ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب احكام الخلوة ، حديث ١ .
  - ٤ . وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب احكام الخلوة ، حديث ١ .

بل صحيحة ابن المغيرة عن أبي الحسن ٧ : « قلت له : للاستنجاء حدّ؟ قال : لا ،  
ينقّي ما تمكّن »<sup>(١)</sup> واضحة في اعتبار التنقية بأيّ مزيل.

٦ . وأما طهارة ماء الاستنجاء ، فلأخبار الدالة على طهارة ملاقيه . بضميمة الملازمة  
العرفية بين طهارة الملاقي والملاقي . كصحيحة الاحول عن أبي عبدالله ٧ : « اخرج من  
الخلاء فاستنجب الماء فيقع ثوب في ذلك الماء الذي استنجيت به فقال : لا بأس به »<sup>(٢)</sup>.

٧ . وأما اشتراط عدم تغيره ، فلعوم ما دلّ على نجاسة الماء المتغير باوصاف النجس  
المتقدم تحت عنوان « المطلق واحكامه ».

٨ . وأما اشتراط عدم المصاحبة ، فلأن دليل العفو يدل على العفو من ناحية اصابة  
النجاسة وهي في موضعها ، لا أكثر.

٩ . وأما اشتراط عدم اصابة نجاسة أخرى ، فلأن أخبار العفو تقتضي عدم الانفعال  
بملاقاة الغائط او البول حال الاستنجاء وغير ناظرة الى الاصابة من ناحية اخرى ، فيتمسك  
باطلاق ما دلّ على تنجس الماء القليل بالملاقاة.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب احكام الخلوة ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الماء المضاف ، حديث ١ .

## الوضوء

### كيفية الوضوء

يجب في الوضوء غسل الوجه ما بين قصاص الشعر والذقن طولاً ، وما بين الابهام والوسطى عرضاً. والمشهور عدم جواز النكس.  
ثم غسل اليدين بتقديم اليمنى من المرفق الى اطراف الاصابع بدون نكس.  
ثم مسح مقدم الرأس بمقدار المستمي.  
ثم مسح الرجلين الى الكعبين كذلك ، مع مسح اليمنى باليمنى وتقديمها اليسرى باليسرى. ويجوز فيه النكس. ويلزم كونه بنداوة الوضوء.

### والمستند في ذلك :

١ . أما تركب الوضوء من غسلين ومسحين ، فيدل عليه قوله تعالى : ( يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين )<sup>(١)</sup> ، فان الارجل عطف على محل المرور ، كما يقتضيه الظهور وصحيحة زرارة الآتية في الرقم<sup>(٢)</sup>.

٢ . وأما تحديد الوجه بما ذكر ، فلصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « اخبرني عن حدّ الوجه الذي ينبغي أن يوضأ الذي قال الله عزّ وجلّ ، فقال : الوجه الذي قال الله وأمر الله عزّ وجلّ بغسله الذي لا ينبغي لأحدٍ أن يزيد عليه ولا ينقص منه ، إن زاد عليه لم يؤجر وإن نقص منه أثم ما دارت عليه الوسطى والإبهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن ، وما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستديرا فهو من الوجه. وما سوى ذلك فليس من الوجه. فقال له : الصدغ من الوجه؟ فقال : لا «<sup>(١)</sup>.

وطريق الصدوق الى زرارة صحيح في المشيخة. <sup>(٢)</sup>

٣ . وأما عدم جواز النكس في غسل الوجه ، فقد يستدل له :

تارة بالأخبار البيانية ، كصحيحة زرارة : « حكى لنا ابوجعفر ٧ وضوء رسول الله ٩ فدعا بقدر من ماء فادخل يده اليمنى فاخذ كفا من ماء فاسدلها علي وجهه من اعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين جميعا ، ثم اعاد اليسرى في الإناء فاسدلها على اليمنى ، ثم مسح جوانبها ، ثم اعاد اليمنى في الإناء ثم صبها على اليسرى فصنع بها كما صنع باليمنى ، ثم مسح ببقية ما بقى في يديه رأسه ورجليه ولم يعدهما في الإناء «<sup>(٣)</sup> حيث دلت أنه اسدل من اعلى الوجه.

واخرى باصالة الاشتغال حيث لا يقطع بالفراغ مع النكس.

٤ . وأما وجوب غسل اليدين بالمقدار المذكور ، فهو مقتضى آية الوضوء.

٥ . وأما عدم جواز النكس فيهما ، فكاد أن يصير من شعار الشيعة ولم ينسب

١ . وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب الوضوء ، حديث ١ .

٢ . راجع : نهاية الجزء الرابع من كتاب من لا يحضره الفقيه : ٩ .

والمشيخة والمشيخة : جمع شيخ.

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ، حديث ١٠ .

الخلاف إلا إلى المرتضى وابن ادریس. (١)

ويمكن استفادة ذلك من بعض الأخبار البيانية « ... ثم غمس كفه اليسرى فغرف بها غرفة فافرج على ذراعه اليمنى فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكف لا يردّها إلى المرفق ... » (٢) ، فإن التأكيد على عدم الرد يمكن أن يستفاد منه ذلك. وإذا قيل : إن الآية الكريمة عبرت بـ « إلى » الدالة على شرعية النكس فيطرح ما خالفها.

كان الجواب : إن هذا يتم لو كان الجار متعلقاً بـ « فاغسلوا » ليكون تحديداً لنهاية الغسل دون ما لو كان قيداً لـ « ايديكم » حيث إن اليد لها اطلاقات متعددة ويراد بذكر لفظ « إلى » تحديد المقدار الواجب غسله منها ، نظير ما لو قيل : « اصبغ الجدار إلى السقف ».

ومما يؤكد ذلك : أن التعلق لو كان بالفعل يلزم دلالة الآية الكريمة على وجوب النكس والحال أن احداً لم يقل بذلك.

٦ . وأما لزوم تقديم اليمنى ، فمتسالم عليه. ويدل عليه صحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله ٧ : « الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين. قال : يغسل اليمين ويعيد اليسار » (٣) وغيره. والرواية المذكورة وغيرها لا تدل على المنع من المقارنة إن أمكنت كما هو واضح. ٧ . وأما لزوم المسح على مقدم الرأس ، فمتسالم عليه أيضاً وإن كان مقتضى

١ . الانتصار : ١٦ ؛ السرائر : ١٧ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الوضوء ، حديث ٣ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ، حديث ٢ .

اطلاق الاية الكريمة جواز المسح كيف اتفق ، الا ان صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله  
 ٧ : « مسح الرأس على مقدمه » <sup>(١)</sup> دلت على التقييد.

والروايات الدالة على جواز المسح على المؤخر <sup>(٢)</sup> لا بدّ من حملها على التقية او غير  
 ذلك بعد هجران الاصحاب لمضمونها وعدم فتوى احدٍ على طبقها.

٨ . وأما كفاية المسمّى ، فيكفي لاثباته اطلاق الاية الكريمة ، فان ذكر الباء يدل على  
 أن الواجب مسح بعض الرأس ، وحيث لم يقيد فيثبت الاطلاق.

على أن صحيحة زرارة وبكير عن ابي جعفر ٧ : « ... واذا مسحت بشيء من  
 رأسك او بشيء من قدميك ما بين كعبيك الى اطراف الاصابع فقد اجزأك » <sup>(٣)</sup> وغيرها  
 واضحة في ذلك.

ومعه فما عليه بعض العامة من مسح تمام الرأس حتى الأذنين <sup>(٤)</sup> لا دليل عليه.

٩ . وأما أن الواجب في الرجلين المسح دون الغسل . خلافا لما عليه العامة <sup>(٥)</sup> . فكتاب  
 الله واضح فيه ، فإن الارجل إما عطف على لفظ « رؤسكم » او على محلها ، على  
 اختلاف القرائتين ، وعلى كلا التقديرين يثبت وجوب المسح.

ودعوي : أن العطف على « وجوهكم » فيجب الغسل ، غايته على قراءة الجر  
 يكون ذلك من باب المجاورة كقولهم « جحر ضبٍ خربٍ ».

مدفوعة : بإباء الذوق السليم لها بعد طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الوضوء ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الوضوء ، حديث ٦ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الوضوء ، حديث ٤ .

٤ . الفقه على المذاهب الأربعة : ١ / ٥٨ ، طبعة دارالكتب العلمية.

٥ . الفقه على المذاهب الأربعة : ١ / ٥٩ .

بكلام اجنبي.

- ١٠ . وأما أن المسح الى الكعبين بلا لزوم ادخالهما في المسح ، فهو إما لأن ظاهر الغاية عدم الدخول في المغتبي او لصحيفة زرارة وبكير السابقة.
- ١١ . وأما كفاية المسمي عرضا في مسح الرجلين ، فهو مقتضى آية الوضوء بناء على قراءة الجر لتقدير الباء بل قد يُقال بذلك حتى بناء على قراءة النصب عطفاً على المحل.
- ١٢ . وأما مسح اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى ، فلصحيفة زرارة الآتية.
- ١٣ . وأما تقديم مسح اليمنى ، فلصحيفة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله ٧ : « امسح على القدمين ، وابدأ بالشق الايمن »<sup>(١)</sup>.
- ١٤ . وأما جواز النكس في مسح الرأس والقدمين ، فلإطلاق الاية الكريمة. ويؤكدده في مسح القدمين صحيفة حماد بن عثمان عن ابي عبدالله ٧ : « لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومدبراً »<sup>(٢)</sup>.
- ١٥ . وأما لزوم كون مسح الرأس والقدمين بماء الوضوء ، فلصحيفة زرارة عن ابي جعفر ٧ : « ... وتمسح ببلة يمينك ناصيتك ، وما بقى من بلة يمينك ظهر قدمك اليمنى وتمسح ببلة يسراك ظهر قدمك اليسرى »<sup>(٣)</sup> وغيرها.

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب الوضوء ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الوضوء ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الوضوء ، حديث ٢ .

### شروط الوضوء

يلزم في الوضوء : النية . بمعنى قصد الفعل بداعي امتثال امر الله سبحانه . ، وطهارة الماء ، وإباحته ، وإطلاقه ، والترتيب ، والموالاتة ، والمباشرة .  
والمشهور اعتبار طهارة الأعضاء ، وعدم المانع من استعمال الماء شرعا .

والمستند في ذلك :

١ . أما لزوم قصد الفعل بداعي امتثال امر الله سبحانه ، فلأن ذلك لازم للعبادة .  
ومنه تتضح مبطلية الرياء للوضوء ولكل عمل عبادي بل هو محرم ومن الكبائر لكونه شركا بالله سبحانه .

ففي الحديث : « لو أن عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله والدار الآخرة وادخل فيه رضا أحدٍ من الناس كان مشركاً »<sup>(١)</sup> ، والشرك حرام ، ولازم الحرمة البطلان .

وفي الحديث عن النبي ٩ : « سئل فيما النجاة غدا ، فقال : إنما النجاة في أن لا تخادع الله فيخدعكم فإنه من يخادع الله يخدعه ويخلع منه الإيمان ، ونفسه يخدع لو يشعر .  
ف قيل له : فكيف يخادع الله؟ قال : يعمل بما امره الله ثم يريد به غيره . فاتقوا الله في الرياء فإنه الشرك بالله . إن المرأى يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء : يا كافر يا فاجر يا غادر يا خاسر ،  
حبط عملك وبطل اجرک ، فلا خلاص لك اليوم فالتمس اجرک ممن كنت تعمل له »<sup>(٢)</sup> .

ويبقى بعد هذا السؤال عن الوجه في عبادة الوضوء .

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب مقدمة العبادات ، حديث ١١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب مقدمة العبادات ، حديث ١٦ .



والجواب : ذلك باعتبار أنّ المرتكز في ذهن جميع المتشرعة ، الكبير منهم والصغير ، الرجل والمرأة أنّ الوضوء عبادة ، وهذا الارتكاز لا يحتمل نشوؤه عبثاً . لاستحالة صدور المعلول بلاعلة . ولا علة له سوى وصوله يداً بيد من المعصوم ٩ .

٢ . وأما اعتبار طهارة الماء ، فلموثقة سماعة عن ابي عبدالله ٧ : « رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في احدهما قذر ، لا يدري ايهما هو ، وليس يقدر على ماء غيره . قال : يهريقهما جميعا ويتمم » (١) وغيرها من الروايات الكثيرة المتواترة .

٣ . وأما اعتبار اباحته ، فلأنه بدونها يكون التوضوء تصرفاً غصبياً محرماً وبالتالي لا يمكن أن يتصف بالعبادية .

٤ . وأما اعتبار اطلاقه ، فيمكن الاستدلال له باطلاق قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ... (٢) .

٥ . وأما اعتبار الترتيب ، فيقتضيه صحيح زرارة : « سئل احدهما ٨ عن رجل بدأ بيده قبل وجهه ، وبرجليه قبل يديه . قال : يبدأ بما بدأ الله به وليعد ما كان » (٣) وغيره . والصحيح المذكور . كما هو واضح . لا يدلّ على لزوم تقديم غسل اليد اليمنى إلاّ أنّه يمكن الاستدلال لذلك بصحيح منصور بن حازم المتقدم .

٦ . وأما اعتبار الموالاتة ، فمقتضى اطلاق الاية الكريمة عدمه إلاّ أن صحيحة معاوية : « قلت لابي عبدالله ٧ : ربما توضأت فنفد الماء فدعوت الجارية فأبطأت

١ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الماء المطلق ، حديث ٢ .

٢ . المائدة : ٦ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الوضوء ، حديث ١ .

عليّ بالماء فيجفّ وضوئي. قال : اعد »<sup>(١)</sup> دلت على اعتبار الموالاة بمعنى عدم الجفاف .

٧ . وأما اعتبار المباشرة ، فيمكن استفادته من آية الوضوء ، اذ بدونها لا يتحقق اسناد الفعل الى الفاعل الذى يدل على اعتباره ظاهر الاية .

٨ . وأما اعتبار طهارة الأعضاء ، فقد ذهب اليه المشهور . ولا دليل له سوى القياس على غسل الجنابة . الذى دلت صحيحة زرارة<sup>(٢)</sup> وغيرها على لزوم غسل المواضع المتنجسة قبله . او لان تنجس الاعضاء يستلزم تنجس الماء .  
وكلاهما قابل للتأمل .

أما الاول : فلاحتمال الفارق .

وأما الثاني : فإمكان فرض عدم تنجس الماء فى بعض الحالات ، كما فى الارتماس فى الكثير او فرض طهارة الغسالة المتعقبة بطهارة المحل .  
وعليه فلا وجه لاعتبار طهارة الاعضاء اذا لم يلزم من تنجسها تنجس الماء .

٩ . وأما اعتبار عدم المانع ، فهو تام فى خصوص حالة فرض العطش لصحيحة الحلبي عن ابي عبدالله ٧ : « الرجل يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل به خاف العطش . أيعتسل به او يتيمّم؟ فقال : بل يتيمّم ، وكذلك اذا اراد الوضوء »<sup>(٣)</sup> ، حيث دلت على ارتفاع الامر بالوضوء ، ومعه فلا يمكن تصحيحه لا به لعدمه ، ولا بالملاك لعدم الكاشف عنه .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الوضوء ، حديث ٣ .  
٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الجنابة ، حديث ٥ .  
٣ . وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب التيمم ، حديث ٢ .

## نواقض الوضوء

ينتقض الوضوء : بالبول ، والغائط ، وخروج الريح ، والنوم ، وكل ما يزيل العقل ، والاستحاضة القليلة والمتوسطة ، بل والكبيرة ، والجنابة .  
وفي حكم البول البلل المشتبه قبل الاستبراء .

والمستند في ذلك :

١ . أما الانتقاض بالأربعة الأولى ، فمتسالم عليه . ويستفاد من صحيحة زرارة : « قلت لابي جعفر وابي عبدالله ٨ : ما ينقض الوضوء؟ فقالا : ما يخرج من طرفيك الاسفلين من الذكر والدبر من الغائط والبول او منى او ريح والنوم حتى يذهب العقل ... » <sup>(١)</sup> وغيرها من الاخبار الكثيرة .

٢ . وأما الانتقاض بما يزيل العقل ، فامر متسالم عليه . ويمكن ان يستفاد من ذيل الصحيحة المتقدمة .

٣ . وأما الانتقاض بالاستحاضة القليلة ، فلصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله ٧ : « ... وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء » <sup>(٢)</sup> .

وأما الانتقاض بالاستحاضة المتوسطة ، فلموثقة سماعة عن ابي عبدالله ٧ : « المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين ولل فجر غسلأ ، وان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلاة ... » <sup>(٣)</sup> .

١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ، حديث ٦ .

وأما المستحاضة الكبيرة ، فيمكن القول بعدم وجوب الوضوء في حقها بل عليها الغسل ثلاث مرات فقط كما تدلّ بوضوح على ذلك الموثقة.

وهل ينتقض وضوءها باستحاضتها؟ لا يبعد ذلك تمسكاً بالأولوية ، فإنّ القليلة والمتوسطة إذا كانت ناقضة فبالأولى الكبيرة ، غايته لا يجب عليها الوضوء لإجزاء الغسل عن ذلك وإن كان الاحتياط بفعله أمراً مناسباً بل لازماً ، تحفظاً من مخالفة المشهور القائل بذلك.

٤ . وأما الانتقاض بخروج المني ، فلصحيحة زرارة السابقة.

وأما الانتقاض بالجماع ، فلصحيحة أبي مریم : « قلت لأبي جعفر ٧ : ما تقول في الرجل يتوضأ ثم يدعو جاريته فتأخذ بيده حتى ينتهي الى المسجد ، فإن من عندنا يزعمون أنها الملامسة ، فقال : لا والله ، ما بذلك بأس ، وربما فعلته ، وما يعني بهذا الا الواقعة في الفرج »<sup>(١)</sup>.

٥ . وأما أن البلل المشتبه قبل الاستبراء هو بحكم البول ، فللروايات الحاكمة بانتقاض الطهارة او ببولية المشتبه ، كمفهوم صحيحة محمد بن مسلم : « قلت لأبي جعفر ٧ : رجل بال ولم يكن معه ماء . قال : يعصر اصل ذكره الى طرفه ثلاث عصرات ، وينتر طرفه ، فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الحبائل »<sup>(٢)</sup>.

### متى يجب الوضوء

يجب الوضوء للصلاة الواجبة . ماعدا الصلاة على الميت . وللأجزاء المنسيّة ، و

١ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب نواقض الوضوء ، حديث ٤ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب احكام الخلوة ، حديث ٢ .

لصلاة الاحتياط ، وللطواف الواجب ، وبالنذر وأخويه.

والمستند في ذلك :

- ١ . أما وجوب الوضوء للصلاة الواجبة ، فلاية الوضوء <sup>(١)</sup> وما دلّ من الاحاديث على أنه : « لا صلاة إلا بطهور » <sup>(٢)</sup>.
- ٢ . وأما عدم وجوبه في المستثنى ، فلما يأتي عند البحث عنه.
- ٣ . وأما وجوبه للأجزاء المنسية وصلاة الاحتياط ، فلائهما جزء من الصلاة.
- ٤ . وأما وجوبه للطواف الواجب ، فلصحيح على بن جعفر عن اخيه ٧ : « ... وسألته عن رجل طاف ثم ذكر أنه على غير وضوء. قال : يقطع طوافه ولا يعتدّ به » <sup>(٣)</sup>.
- ٥ . وأما وجوبه في المورد الأخير ، فلوجوب الوفاء بالنذر وأخويه.

احكام خاصة بالوضوء

من تيقن الحدث وشك في الطهارة او بالعكس بنى على الحالة السابقة.  
ومن شك في الطهارة بعد الصلاة بنى على صحتها وتوضاً لما يأتي.  
ومن شك فيها اثنائها ولم يكن محكوماً بالطهارة ظاهراً قطعها واستأنفها بعد الوضوء.  
ومن شك في حاجبية الموجود او في وجود الحاجب قبل الوضوء او اثناءه ، فلا بد له من تحصيل اليقين او الاطمئنان بعدمه. ولو كان بعده بنى على صحته.  
ومن كان بعض اعضاء وضوئه متنجساً وتوضاً ثم شك في تطهيرها بنى على

١ . المائدة : ٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الوضوء ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الطواف الواجب ، حديث ٤ .

الصحة وبقاء النجاسة فيجب غسلها لما يأتي من اعمال.

والمستند في ذلك :

- ١ . أما البناء على الحالة السابقة المتيقنة ، فللاستصحاب .
- ٢ . وأما البناء على الصحة لمن شك في الطهارة بعدها ، فلقاعدة الفراغ المستفادة من موثقة محمد بن مسلم عن ابي جعفر ٧ : « كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو »<sup>(١)</sup> وغيرها .
- ٣ . وأما وجوب الوضوء لما يأتي ، فللزوم احراز شرط العمل بعد فرض عدم جريان قاعدة الفراغ بلحاظه .
- ٤ . وأما وجوب الوضوء لمن شك في الاثناء ولم يكن محكوماً بذلك ظاهراً ، فللزوم احراز الشرط بلحاظ ما يأتي .
- ٥ . وأما أن الشاك في حاجبية الموجود او في وجود الحاجب يلزمه تحصيل اليقين او الاطمئنان ، فلاشتغال الذمه بغسل الوجه واليدين ، ولا بدّ من تحصيل اليقين بفراغ الذمة من ذلك ، وهو لا يتحقق الا مع الجزم بعدم الحاجب .
- ٦ . وأما البناء على الصحة اذا كان الشك بعد الفراغ ، فلقاعدة الفراغ . وهل يشترط في جريان قاعدة الفراغ في هذا الفرع وغيره احتمال الالتفات حين العمل؟ في ذلك خلاف بين الأعلام .
- ٧ . وأما الحكم بالصحة في الفرع الأخير ، فلقاعدة الفراغ . والوجه في الحكم ببقاء النجاسة . على فرض عدم كفاية الغسل الوضوئي لتحقيق التطهير . هو الاستصحاب بعد عدم حجية القاعدة في اثبات لوازمها .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الخلل في الصلاة ، حديث ٣ .

## الغسل

يجب الغسل للجنابة ، والحيض ، والنفاس ، والاستحاضة ، والملوث ، ومس الميت .

### غسل الجنابة وسببه

تتحقق الجنابة بأحد سببين : خروج المني ، والجماع في قبل المرأة او الدبر .  
ويلحق بالأول خروج الرطوبة المشتبهة بعد الغسل وقبل الاستبراء بالبول . ويجب  
الغسل لكل مشروط بالطهارة اذا وجب .

والمستند في ذلك :

١ . أما سببية خروج المني ، فلصحيحة الحلبي : «سألت ابا عبد الله عليه السلام عن  
المفخِّذ ، عليه غسل؟ قال : نعم اذا أنزل» <sup>(١)</sup> وغيرها .

وأما تحققها بالجماع في قبل المرأة ودبرها ، فالإطلاق قوله تعالى : ( **أو لامستم النساء  
فلم تجدوا ماء ...** ) <sup>(٢)</sup> ، مضافا الى النصوص الكثيرة .

٢ . وهل الوطئ في دبر الذكر . الذي هو من الكبائر . موجب للجنابة ايضا؟ المشهور  
ذلك .

١ . وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الجنابة ، حديث ١ .

٢ . المائدة : ٦ .

وقد يستدل له :

بالاجماع المدعى من قبل السيد المرتضى. (١)

ويطلق صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما ٨ : « سألته متى يجب الغسل على الرجل والمرأة؟ فقال : اذا ادخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم » (٢).

وبرواية ابي بكر الحضرمي عن ابي عبدالله ٧ : « قال رسول الله ٩ : من جامع غلاما جاء يوم القيامة جنباً لا ينجيه ماء الدنيا ، وغضب الله عليه ولعنه واعد لهم جهنم وساءت مصيراً. ثم قال : إن الذكر يركب الذكر فيهترّ العرش لذلك » (٣).

وإذا تمت هذه الوجوه كلاً او بعضاً حكماً بالجنابة والا يبقى الاحتياط امراً مناسباً ، وهو يتحقق بالجمع بين الغسل والوضوء فيما اذا لم يفرض سبق الوضوء والا كفى الغسل كما هو واضح.

٣ . واما لحوق الرطوبة المشتبهة بالمنى حكماً ، فلصحيحة محمد بن مسلم : « سألت ابا عبدالله ٧ عن الرجل يخرج من احليله بعد ما اغتسل شيئاً. قال : يغتسل ويعيد الصلاة الا أن يكون بال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد غسله » (٤).

٤ . وأما عدم وجوب غسل الجنابة في نفسه ، فلأصل البراءة بعد عدم الدليل على الوجوب.

وأما وجوبه للواجب المشروط بالطهارة ، فهو مقتضى وجوب مقدمة الواجب ولو عقلاً.

١ . نقله عنه في المعتمر : ١ / ٨١ ؛ مدارك الاحكام : ١ / ٢٧٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الجنابة ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب النكاح المحرم ، حديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٣٦ من ابواب الجنابة ، حديث ٦ .



## غسل الجنابة وبعض احكامه

الغسل على نحوين : ارتماسى يغمس فيه جميع البدن فى الماء دفعة عرفية ، وترتيبى

يغسل فيه

الرأس والرقبة اولاً ثم الطرف الايمن ثم الايسر .

ولا تعتبر الموالاة ولا عدم النكس فيه بل فى كل غسل .

كما أنه يجزئ عن الوضوء .

وإذا شك المكلف فى صدور غسل الجنابة منه اعاده .

وإذا شك فى صحته بعد الفراغ منه بنى على صحته .

وإذا شك فى صدوره بعد الصلاة حكم بصحتها ولزم فعله لما يأتي .

والمستند فى ذلك :

١ . أما جواز الارتماس ، فلصحيحة زرارة عن ابى عبدالله ٧ : « لو أن رجلاً جنباً

ارتمس فى الماء ارتماساً واحدة اجزأه ذلك وإن لم يدلك جسده » (١) وغيرها .

ومن ذلك يظهر الوجه فى اعتبار الدفعة العرفية ، فإن ذلك هو المفهوم من قوله ٧ :

« ارتماساً واحدة » .

٢ . وأما جواز الترتيب ، فلصحيحة زرارة الاخرى : « قلت : كيف يغتسل الجنب؟

فقال : إن لم يكن أصاب كفه شيء غمسها فى الماء ثم بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف ثم صبّ

على رأسه ثلاث أكف ثم صبّ على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر مرتين فما جرى

عليه الماء فقد اجزأه » (٢) .

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الجنابة ، حديث ٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الجنابة ، حديث ٢ .

ولا يضرها الإضرار بعد كون المضمير من اجلاء الاصحاب الذين لا تليق بهم الرواية عن غير الامام ٧.

ثم إن المشهور اعتبار تقديم غسل الطرف الأيمن على الأيسر ، ولكن هناك قول بعدم لزوم ذلك.

٣ . وأما عدم اعتبار الموالاة ، فلصحيحة ابراهيم بن عمر اليماني عن ابي عبدالله ٧ : « أن عليا ٧ لم ير بأسا أن يغسل الجنب رأسه غدوة ويغسل سائر جسده عند الصلاة » (١).

٤ . وأما عدم وجوب البدأة بالاعلى ، فلموثقة سماعة عن ابي عبدالله ٧ : « ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملاً كفيه ، ثم يضرب بكف من ماء على صدره وكف بين كتفيه » (٢) فان اطلاق الصب عليالصدر يصدق ولو من دون صب من اعلينقطة فيه.

٥ . وأما عدم اعتبار ذلك في كل غسل ، فلأنه لم ترد كيفية خاصة للغسل غير ما ورد في غسل الجنابة.

على أنه لو كان ذلك معتبرا لذاع واشتھر لشدة الإبتلاء بغير غسل الجنابة ايضا.

٦ . وأما إجزاؤه عن الوضوء ، فلقوله تعالي : ( يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم ... وان كنتم جنبا فاطهروا ) (٣) الدال على أن وظيفة الجنب الغسل ووظيفة غيره الوضوء ، والتفصيل قاطع للشركة.

٧ . وأما وجوب فعله من جديد عندالشك فيصدوره ، فلاستصحاب عدم تحققه.

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الجنابة ، حديث ٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الجنابة ، حديث ٨ .

٣ . المائدة : ٦ .

٨ . وأما البناء على صحته لو شك فيها بعد الفراغ منه ، فلقاعدة الفراغ المستفادة من موثقة محمد بن مسلم عن أبي جعفر ٧ : « كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو »<sup>(١)</sup>.

٩ . وأما صحة الصلاة لو شك بعدها فيصودر الغسل ، فلقاعدة الفراغ الجارية فيها .  
وأما لزوم إعادته لما يأتي فلاستصحاب عدم تحققه .  
وإذا قيل : إن الاستصحاب المذكور جارٍ بلحاظ الصلاة الأولى أيضا ، فكيف حكم بصحتها دون ما بعدها؟  
قلنا : انه بلحاظ الأولى يوجد حاكم عليه ، وهو قاعدة الفراغ بخلافه بالنسبة الى بقية الصلوات .

### المحرمات على الجنب

يحرم على الجنب :

- أ . مسُّ كتابة القرآن الكريم : وألحق المشهور بذلك لفظ الجلالة والصفات الخاصة بالذات المقدسة .
- ب . قراءة سور العزائم او خصوص آية السجدة منها على الخلاف .
- ج . دخول المساجد إلا بنحو الإجتياز بالدخول من باب والخروج من آخر إلا بالنسبة إلى المسجدين الشريفين ، فإنه يحرم ذلك فيهما أيضاً .  
ويجدر إلحاق المشاهد المشرفة بالمساجد .
- د . وضع شيء في المساجد .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الخلل ، حديث ٣ .

### والمستند في ذلك :

١ . اما حرمة مسّ كتابة القرآن الكريم ، فلموثقة ابي بصير : « سألت ابا عبد الله ٧  
عمن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء ، قال لا بأس ولا يمسّ الكتاب » <sup>(١)</sup> بعد ضمّ  
الأولوية او ان الجنب مصداق لمن لا وضوء له.

٢ . واما لفظ الجلالة ، فالمشهور عدم جواز مسّ الجنب له لموثقة عمار بن موسى عن  
ابي عبد الله ٧ : « لا يمس الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله » <sup>(٢)</sup>.

الا ان في مقابلها موثقة اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم ٧ : « سألته عن الجنب  
والطائم يمسان ايديهما الدراهم البيض ، قال : لا بأس » <sup>(٣)</sup>.

وجمع بينهما بحمل الاولى على مسّ اسم الجلالة والثانية على مسّ الدرهم الذى فيه  
اسم الجلالة من دون مس اسمه. وهذا ان تمّ فلا اشكال والا فالمناسب الجمع بحمل الاولى  
على الكراهة لصراحة الثانية في الجواز ، فترفع اليد عن ظهور الاولى في الحرمة بالحمل على  
الكراهة.

٣ . واما الالفاظ الدالة على الصفات الخاصة ، فإن وصلت الى حدّ العلمية وعدّها  
اسماً من اسمائه شملتها موثقة عمار وكان حكمها حكم لفظ الجلالة والا بقى حكم مسّها  
مشمولاً لاصالة البراءة.

٤ . واما حرمة قراءة آية السجدة ، فمما لاخلاف فيه وانما الخلاف في تعلقها بما  
بالخصوص او بقراءة اى واحدة من آيات سور العزائم.

١ . وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب الوضوء ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٧ من احكام الخلوة ، حديث ٥ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الجنابة ، حديث ٢ .

وتدل على الاول صحيحة زرارة عن ابي جعفر ٧ : « ... الحائض والجنب هل يقرآن من القرآن شيئاً؟ قال : نعم ما شاء الا السجدة » <sup>(١)</sup> وغيرها ، فان كلمة « السجدة » ان لم تكن ظاهرة في خصوص آية السجدة فلا اقل من اجمالها وتردها بين الآية والسورة ، ولازمه الاقتصار على المتيقن ، وهو الآية ، ويرجع فيما زاد الى اطلاق ما دل على جواز قراءة الجنب للقرآن ، من قبيل صحيحه زيد الشحام عن ابي عبد الله ٧ : « الحائض تقرأ القرآن ، والنفساء والجنب ايضاً » <sup>(٢)</sup>.

٥ . واما حرمة دخول المساجد الا بنحو الاجتياز في غير المسجدين ، فلصحيحة محمد بن مسلم : « قال ابو جعفر ٧ في حديث الجنب والحائض : ويدخلان المسجد مجتازين ولا يقعدان فيه ولا يقربان المسجدين الحرميين » <sup>(٣)</sup> وغيرها.

بل يدل على ذلك في غير المسجدين قوله تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل <sup>(٤)</sup>.

٦ . واما المشاهد المشرفة ، فقليل بالحقها بالمساجد اما لأن روح المسجدية . وهي شرافة المكان وكونه محلاً للعبادة . متحققة فيها بنحو أتم ، او لأن ترك مكث الجنب ودخوله فيها نحو تعظيم لشعائر الله سبحانه التي هي من تقوى القلوب ، او لصحيحة بكر بن محمد : « خرجنا من المدينة نريد منزل ابي عبد الله ٧ فلحقنا ابو بصير خارجاً من زقاق وهو جنب ونحن لا نعلم حتى دخلنا على ابي عبد الله ٧ ، قال : فرفع رأسه الى ابي بصير فقال : يا ابا محمد أما تعلم انه لا ينبغي لجنب ان يدخل بيوت

١ . وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الجنابة ، حديث ٤ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الجنابة ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة باب ١٥ من ابواب الجنابة حديث ١٧ .

٤ . سورة النساء : ٤٣ .

الانبياء؟! قال : فرجع ابو بصير ودخلنا « (١).

٧ . واما وضع شيء في المسجد ، فلا خلاف في حرمة لصحيحة عبد الله بن سنان :  
« سألت ابا عبد الله ٧ عن الجنب والحائض يتناولان من المسجد المتناع يكون فيه؟ قال : نعم  
، ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً « (٢) وغيرها.

### الحيض وبعض احكامه الخاصة

الحيض دم يخرج من المرأة في كل شهر غالبا. وهو اسود او احمر حار عبيط يخرج بدفق  
وحرقة في الغالب.

واقله ثلاثة ايام واكثره عشرة. ويعتبر فيه الاستمرار عرفا في الثلاثة الاولى وأن يكون  
بعد البلوغ وقبل اليأس.

ولا تصح من الحائض الصلاة والصوم والطواف والاعتكاف الا بعد الانقطاع  
والاغتسال.

وتقضى الصوم دون الصلاة. ويحرم عليها ما يحرم على الجنب. ويحرم وطؤها قبل  
الانقطاع.

كما لا يصح طلاقها على تفصيل مذكور في الطلاق.

وكيفية غسلها كغسل الجنابة.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الجنابة ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب الجنابة ، حديث ١ .

### والمستند في ذلك :

- ١ . أما تفسير الحيض بما ذكر فلقضاء ، الواقع الخارجى بذلك .  
والتقييد بالغالب احتراز عن بعض الحالات ، كما في المضطربة ونحوها .
- ٢ . وأما أنه بالصفات المذكورة ، فلصحيحة حفص بن البختري « دخلت على أبي عبد الله ٧ امرأة ، فسألته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدرى حيض هو او غيره . قال : فقال لها : إن دم الحيض حار عبيط <sup>(١)</sup> اسود له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة اصفر بارد ، فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة . قال : فخرجت وهى تقول : والله أن لو كان امرأة ما زاد على هذا » <sup>(٢)</sup> وغيرها .  
والمراد بالسواد الحمرة الشديدة والا فلم يُر دم اسود كالفحم .
- ٣ . والتقييد بـ « الغالب » للاحتراز عن الدم الذى يحكم عليه بالحيضية بدون وجود الصفات فيه ،  
كالصفرة ايام العادة او قبلها بيوم او يومين .
- ٤ . وأما تحديده قلة وكثرة بما ذكر ، فلصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ٧ : « اقل ما يكون الحيض ثلاثة ايام واكثره ما يكون عشرة ايام » <sup>(٣)</sup> وغيرها .
- ٥ . وأما اعتبار الاستمرار فى الثلاثة ، فلاقتضاء الحكم بكون أقله ثلاثة لذلك ، فإن ظاهره أن الدم الواحد لا يقل عن ذلك ، ومع تقطعه لا يكون واحدا ، فإن الوحدة مساوقة للاتصال عرفا ايضا .
- ٦ . وأما أن المدار على الاستمرار العرفى . الذى يتحقق مع الانقطاع اليسير ايضا

١ . عبيط : طري .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الحيض ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الحيض ، حديث ١ .

. دون الدقي ، فلأن ذلك مقتضى حمل الالفاظ على مفاهيمها العرفية.

٧ . وأما اعتبار كونه بعد البلوغ ، فلصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج : « سمعت ابا عبدالله ٧ يقول : ثلاث يتزوجن على كل حال ... الى ان قال : والتي لم تحض ومثلها لا تحيض . قلت : ومتى يكون ذلك؟ قال : ما لم تبلغ تسع سنين ... »<sup>(١)</sup> .  
وأما اعتبار كونه قبل اليأس ، فلعدة روايات بلسان : « حدّ القى يئست من الحيض خمسون سنة »<sup>(٢)</sup> .

٨ . وأما عدم صحة الأربعة منها ، فمن الواضحات للتسالم عليه . وتدلل على ذلك صحيحة زرارة عن ابي جعفر ٧ : « اذا كانت المرأة طامثا فلا تحل لها الصلاة ... »<sup>(٣)</sup> ، وموثقة سماعة : « سألت ابا عبدالله ٧ عن المستحاضة ، قال : تصوم شهر رمضان الا الايام التي كانت تحيض فيها ثم تقضيها بعد »<sup>(٤)</sup> ، وموثقة عبد الرحمن بن ابي عبدالله : « سألت ابا عبدالله ٧ عن المستحاضة أيطؤها زوجها ، وهل تطوف بالبيت؟ قال : تقعد قرنها الذي كانت تحيض فيه ... الى أن قال : وكل شيء استحلت به الصلاة فليأتها زوجها ولتطف بالبيت »<sup>(٥)</sup> ، فإنها ظاهرة في أنه متى ما حلت لها الصلاة جاز لزوجها اتيانها وطوافها بالبيت .

وأما الاعتكاف ، فيكفي لاثبات عدم صحته اشتراطه بالصوم .

١ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب العدد ، حديث ٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الحيض ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الحيض ، حديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الحيض ، حديث ٣ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ، حديث ٨ .

في صياغة العبارة . موضع الشاهد . تأمل ، ولكنه غير مهم .



٩ . وأما اعتبار الانقطاع والاعتسال ، فلأنها قبل الانقطاع حائض وقبل الاعتسال محدثة فلا تصح تلك منها لاشتراطها بالطهارة.

١٠ . وأما قضاؤها الصوم دون الصلاة ، فمن الأمور المسلّمة . وتقتضيه صحيحة زرارة : « سألت ابا جعفر ٧ عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضى الصيام ، قال : ليس عليها أن تقضى الصلاة وعليها أن تقضى صوم شهر رمضان » (١) وغيرها.

١١ . وأما انه يحرم عليها ما يحرم على الجنب ، فلأن معظم الروايات الواردة في بيان محرمات الجنابة ذكر عنوان الحائض ايضا او ذكرها بما أنها احكام لمطلق المحدث كحرمة المس.

١٢ . وأما حرمة وطؤها ، فلقوله تعالى : ( ويسألونك عن المحيض قل هو اذيّ فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهنّ حتى يطهرن ) (٢).

وأما كفاية الانقطاع . بالرغم من اقتضاء الاستصحاب بقاء الحرمة . فلصحيحة محمد بن مسلم : « المرأة ينقطع عنها الدم الحيض في آخر ايامها . قال : اذا اصاب زوجها شبق فليأمرها فلتغتسل فرجها ثم يمسه إن شاء قبل ان تغتسل » (٣) وغيرها.

وأما ما دلّ على المنع وأنه « لا ، حتى تغتسل » (٤) ، فمحمول على الكراهة طبقاً لقاعدة لزوم التصرف في الظاهر بقريظة الصريح ، حيث إن العرف يؤوّل الاول لحساب الثاني ويرى الثاني قريظة على التصرف في الاول.

١٣ . وأما أن غسلها كغسل الجنابة ، فلأنه لم ترد للغسل كيفية اخرى مغايرة لغسل

١ . وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب الحيض ، حديث ٢ .

٢ . البقرة : ٢٢٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الحيض ، حديث ٢ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الحيض ، حديث ٧ .

الجنابة وذلك يكفي لإثبات الوحدة والا فلا بدّ من البيان بعد شدة الابتلاء.  
على انه ورد في موثقة الحلبي عن ابي عبدالله ٧ : « غسل الجنابة والحيض  
واحد »<sup>(١)</sup>.

### الاستحاضة وبعض احكامها

الاستحاضة دم يخرج في غير وقت العادة الشهرية والولادة ، وليس من جرح أو بكاراة.  
ويكون في الغالب اصفر باردا رقيقا لا حرقة فيه عكس دم الحيض.  
ولاحدّ لقليله ولا لكثيره. ولا يلزم فصل اقل الطهر بين افراده.  
ودم الاستحاضة على اقسام ثلاثة : قليل لا يغمس القطنه ، وكثير يغمسها ولا يسيل  
، واكثر يغمسها ويسيل.

والمشهور أن حكم الاول وجوب الوضوء لكل صلاة مع تبديل القطنه او غسلها.  
وحكم الثاني مضافا الى ما ذكر الاغتسال مرة واحدة. والمعروف كونه قبل صلاة  
الصبح.

وحكم الثالث مضافا الى ما ذكر الاغتسال ثلاث مرات لصلاة الصبح والظهرين  
والعشائين. وقيل بعدم وجوب الوضوء في القسم المذكور.

### والمستند في ذلك :

- ١ . أما تحديد دم الاستحاضة بما ذكر ، فهو من الامور الواضحة الوجدانية.
- ٢ . وأما كونه بما ذكر من الصفات ، فلصحيحة حفص بن البختري . التي تقدمت  
الاشارة لها في الحيض . وغيرها.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الحيض ، حديث ١ .

٣ . وأما أنه لا حدّ لقليله ولا لكثيره ، فلإطلاق الأخبار .

٤ . وأما عدم اعتبار فصل اقل الطهر بين افراده ، فلإطلاق الأخبار ايضا .

٥ . وأما انقسامها الى الاقسام الثلاثة ، فلصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله ٧ : « المستحاضة تنظر ايامها ... وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء » <sup>(١)</sup> بضميمة صحيحة زرارة : « ... فان جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل ، والظهر والعصر بغسل ، والمغرب والعشاء بغسل . وان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد » <sup>(٢)</sup> .

٦ . وأما وجوب الوضوء لكل صلاة على المستحاضة القليلة ، فلصحيحة معاوية المتقدمة .

٧ . وأما لزوم تبديلها القطننة او غسّلها ، فيمكن استفادته مما ورد في المتوسطة في موثقة عبد الرحمن بن ابي عبدالله : « سئلت ابا عبدالله ٧ عن المستحاضة .... فان ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر » <sup>(٣)</sup> بضميمة عدم الفصل او استفادته مما ورد في منع حمل النجس في الصلاة خصوصا احد الدماء الثلاثة .

ثم إن التبديل حيث لوحظ بنحو الطريقة لحصول الطهارة فيقوم غسّلها مقامه .

٨ . وأما وجوب الغسل قبل صلاة الصبح على المتوسطة والوضوء لكل صلاة ، فلموثقة سماعة : « المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين ولل فجر غسلاً ، وإن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ، حديث ٥ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ، حديث ٨ .

صلاة ... »<sup>(١)</sup> ، فان العُسل حيث لا يحتمل وجوبه نفسياً بل للصلاة فمن المناسب كونه قبل صلاة الصبح التي هي اول صلاة في اليوم.

٩ . وأما وجوب أغسال ثلاثة على المستحاضة الكثيرة ، فلموثقة سماعة المتقدمة وغيرها.

وهي تدل بوضوح على عدم وجوب الوضوء عليها لكل صلاة. ولا أقل من اجمالها وذلك كاف لجريان البراءة.

وإذا قيل : إن وجوب الوضوء لكل صلاة في المتوسطة يدل بالأولية عليه في الكثيرة. قلنا : الأولوية ممنوعة ، لأحتمال قيام تكرار الغسل مقام الوضوء. ١٠ . وأما لزوم تبديل القطننة او تطهيرها ، فلما دلّ على ذلك في المتوسطة بعد ضمّ الاولوية.

#### النفاس وبعض احكامه الخاصة

النفاس هو الدم الخارج حين الولادة وبعدها. وأكثره عشرة ولا حدّاً لأقلّه. وإذا لم يتجاوز العشرة فكله نفاس. وإذا تجاوزها فمقدار العادة في الحيض نفاس والزائد استحاضة.

وتترك النفساء الصلاة والصوم مع قضاء الثاني.

ويحرم وطؤها ولا يصح طلاقها.

ويجب عليها الاغتسال عند انقطاع الدم بكيفية غسل الجنابة.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ، حديث ٦ .

### والمستند في ذلك :

- ١ . أما أن النفاس ما ذكر خلافا لما قد يقال من كونه شاملاً للدم الخارج قبل الولادة او خاصا بما يخرج بعدها ، فتدل عليه موثقة عمار عن ابي عبدالله ٧ : « المرأة يصيبها الطلق ايما اويوما او يومين فترى الصفرة او دما . قال : تصلى ما لم تلد ... » <sup>(١)</sup> وغيرها .
- ٢ . وأما أن اكثره عشرة . كما هو المشهور . وليس ثمانية عشر كما هو المختار للسيد المرتضى<sup>(٢)</sup> ، فهو مقتضى القاعدة بتقريب أن المقام من صغريات دوران أمر المخصص لتعارض الروايات<sup>(٣)</sup> . بين الأقل والأكثر ، وفي مثله يتمسك بعموم الادلة الدالة على وجوب الصلاة والصوم ونحو ذلك على المكلف في المقدار الزائد على المتيقن .
- ٣ . وأما أنه لا حدّ لاقله ، فالإطلاق الأخبار .
- ٤ . وأما أن جميع الدم نفاس مع عدم تجاوز العشرة وبمقدار العادة على تقدير تجاوزها ، فلصحيحة زرارة عن ابي جعفر ٧ : « قلت له : النفساء متى تصلي؟ قال : تقعد قدر حيضها وتستظهر بيومين فإن انقطع الدم والا اغتسلت واحتشيت واستثفرت وصلّت » <sup>(٤)</sup> ، فان الاستظهار بيومين هو لطلب ظهور حال الدم وانه يتجاوز العشرة

١ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب النفاس ، حديث ١ .

٢ . الانتصار : ٣٥ .

٣ . فان بعضها دلّ على أنّ النفساء تقعد عن الصلاة قدر حيضها كما في صحيحة زرارة المذكورة في الرقم ٤ ، وبعضها دلّ على أنّ أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً كما في صحيحة زرارة الأخرى المذكورة في وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النفاس ، حديث ٦ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النفاس ، حديث ٢ .

لترجع الى عاداتها او لا يتجاوزها ليكون مجموعها نفاسا.

٥ . وأما حرمة وطؤها ، فلموثقة مالك بن اعين : « سألت ابا جعفر عن النفاس يغشاها زوجها وهي في نفاسها من الدم؟ قال : نعم اذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر ايام عدة حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يغشاها زوجها يأمرها فلتغتسل ثم يغشاها إن أحب » (١).

وهي تدل على عدم كفاية انقطاع الدم في جواز وطئها خلافا للحيض . مضافا الى أنه قد يقال باقتضاء الاستصحاب لذلك .

٦ . وأما بطلان طلاقها ، فلصحيحة زرارة عنهما ٨ : « اذا طلق الرجل في دم النفاس او طلقها بعد ما يمسه فليس طلاقه اياها بطلاق » (٢).

٧ . وأما أن غسلها كغسل الجنابة ، فلما تقدم في غسل الحيض .

٨ . وأما وجوب تركها الصلاة والصوم مع قضائه ، فلصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن ٧ : « سألته عن النفاس تضع في شهر رمضان بعد صلاة العصر أتم ذلك اليوم ام تفطر؟ فقال : تفطر ثم لتقض ذلك اليوم » (٣) ، وصحيحة زرارة عن احدهما ٨ : « النفاس تكف عن الصلاة ايامها التي كانت تمكث فيها ثم تغتسل وتعمل كما تعمل المستحاضة » (٤).

## الموت ومس الميت

اذا حضرت الانسان الوفاة فالمشهور وجوب توجيهه الى القبلة كفاية بنحو لو

١ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النفاس ، حديث ٤ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب مقدمات الطلاق ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب النفاس ، حديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النفاس ، حديث ١ .

جلس كان وجهه الى القبلة.

ويلزم تغسيله . اذامات . كفاية بماء السدر اولاً وبماء الكافور ثانيا ، وبالماء القراح ثالثاً ، بكيفية غسل الجنابة . ويعتبر في الاولين الخلط بمقدار لا يوجب سلب الاطلاق . وتلزم في المغسّل المماثلة الا بالنسبة الى الزوجين والطفل الذي لم يتجاوز ثلاث سنين والمحارم .

ويجب كفاية بعد التغسيل التحنيط بمسح المساجد السبعة بالكافور الطاهر المسحوق . ثم تكفينه كفاية بثلاث قطع : احداها ساترة ما بين سرته وركبته تسمّى بالمئزر ، والاخرى ما بين المنكبين الى نصف الساق تسمّى بالقميص ، والثالثة تغطى جميع البدن وهى الإزار .

وتجب الصلاة على الميت المسلم بعد تغسيله وتكفينه اذا كان عمره ست سنين بالتكبير خمسا يؤتى بالشهادتين بعد الاولى ، والصلاة على النبي ٩ بعد الثانية ، والدعاء للمؤمنين بعد الثالثة ، والدعاء للميت بعد الرابعة ثم يكبر الخامسة وينصرف . ولا تعتبر الطهارة بقسميها ولا اباحة اللباس والستر .

ويدفن بعد ذلك بمواراته فى الارض بحيث يؤمن على جسده من السباع وايداء رائحته الناس موضوعاً على جانبه الايمن موجهاً به الى القبلة . ومس الميت قبل تغسيله سبب لامرين : نجاسة العضوالماس بشرط الرطوبة ووجوب الغُسل اذا كان المس لميت الانسان بعد برده .

### والمستند في ذلك :

١ . أما وجوب التوجيه الى القبلة ، فهو المشهور . ولعله لرواية الصدوق في العلل عن اميرالمؤمنين ٧ : « دخل رسول الله ٩ على رجل من ولد عبدالمطلب وهو في السوق . النزاع . وقد وجه الى غير القبلة ، فقال : وجهوه الى القبلة فإنكم اذا فعلتم ذلك اقبلت عليه الملائكة ... » <sup>(١)</sup> ، أو للسيرة .

وفيه : إن الرواية بقطع النظر عن سندها لا تدل على الوجوب بقريضة التعليل .  
والسيرة اعم من الوجوب .

٢ . وأما كونه بنحو الكفاية ، فلتحقق الغرض بقيام واحد به .

٣ . وأما كونه بالكيفية المذكورة ، فيمكن استفادته من الرواية المتقدمة .

### تغسيل الميت

١ . وأما اصل وجوب التغسيل ، فمن الأمور المسلّمة . وتدلل عليه موثقة سماعة عن ابي عبدالله ٧ : « غسل الجنابة واجب ... وغسل الميت واجب » <sup>(٢)</sup> وغيرها .  
وأما كونه كفاية فلما تقدم .

٢ . وأما كونه بثلاثة اغسال ، فلصحيحة ابن مسكان عن ابي عبدالله ٧ : « سألته عن غُسل الميت ، فقال : اغسله بماء وسدر ثم اغسله على اثر ذلك غسلة أخرى بماء وكافور وذَرِيرَة \* ان كانت ، واغسله الثالثة بماء قراح ... » <sup>(٣)</sup> وغيرها .

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ، حديث ٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل الميت ، حديث ١ .

\* والذريرة : كلّ طيب مسحوق يذر على الشيء ، اى يفرّق .

وقيل : هى طيب خاص مسحوق يجلب من بلاد الهند او مدينة نهاوند .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ، حديث ١ .



- ٣ . وأما كونه بكيفية غسل الجنابة ، فوجهه ما تقدم في غسل الحيض . مضافا الى وجود بعض النصوص الخاصة في المقام<sup>(١)</sup> .
- ٤ . وأما اعتبار أن يكون الخلط بنحو لا يوجب سلب الاطلاق ، فيمكن استفادته من صحيحة ابن مسكان المتقدمة وغيرها .
- ٥ . وأما اعتبار المماثلة ، فتدل عليه صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله ٧ : « سأله عن المرأة تموت في السفر وليس معها ذو محرم ولا نساء ، قال : تدفن كما هي بثيابها وعن الرجل يموت وليس معه إلا النساء ليس معهنّ رجال ، قال : يدفن كما هو بثيابه »<sup>(٢)</sup> .
- ٦ . وأما استثناء الزوجين ، فيمكن استفادته في الجملة من الصحيحة السابقة بعد ضم دلالة التقرير .
- وإذا نوقشت الاستفادة المذكورة ، فيمكن التمسك بنصوص اخرى صريحة في المطلوب<sup>(٣)</sup> .
- وأما وجه استثناء الطفل ، فيكفي لإثباته أن الأخبار الدالة عليا اعتبار المماثلة غير شاملة له لاختصاصها بالرجل والمرأة فتجري البراءة عن الاعتبار بلحاظ غيرهما .
- وأما استثناء المحارم ، فيمكن استفادته من صحيحة الحلبي السابقة بالبيان المتقدم .
- وبغضّ النظر عن ذلك يمكن التمسك ببعض النصوص الاخرى الصريحة في ذلك<sup>(٤)</sup> .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ، حديث ٢ .  
 ٢ . وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب غسل الميت ، حديث ١ .  
 ٣ . وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ، حديث ٣ .  
 ٤ . وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ، حديث ٩ .

يبقى التساؤل عن وجه تقييد الطفل بثلاث سنين بعد وضوح عدم صدق عنوان الرجل والمرأة ما دام لم يتحقق البلوغ.

ان التقييد المذكور هو المشهور. وقد يتمسك له برواية ابي نمير : « قلت لابي عبدالله : حدثني عن الصبي الى كم تغسله النساء؟ فقال ٧ : الى ثلاث سنين »<sup>(١)</sup>. وهي وان كانت واردة في الصبي إلا أنها تدل بالاولوية على عدم جواز تغسيل الرجل الصبية بعد ثلاث سنين.

بيد أن الرواية ضعيفة السند . لجهالة ابي نمير . إلا بناء على كبرى الانجبار بفتوى المشهور.

ولا بأس بالتنزل الى الاحتياط بناء على إنكار الكبرى المذكورة تحفظاً من مخالفة المشهور.

### التحنيط

١ . وأما وجوب التحنيط بمسح المساجد ، فلصحيحة زرارة عنهما ٨ : « اذا جففت الميت عمدت الى الكافور فمسحت به آثار السجود ... »<sup>(٢)</sup> وغيرها.

٢ . وأما كونه كفاية ، فلتتحقق الغرض بقيام واحد به.

٣ . وأما كونه طاهراً ، فالأنه المرتكز في اذهان المتشرعة اذ الشارع اعتبر الطهارة في الكفن وبدن الميت بل امر بقرض الكفن وغسل البدن لو تنجس ، فيفهم من ذلك أن ذوق الشارع يقتضى عدم وجود النجس مع الميت مطلقاً.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب غسل الميت حديث ١

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب التكفين ، حديث ٦ .

٤ . وأما كونه مسحوقا ، فيقتضيه مرسل ابراهيم بن هاشم عن رجاله عن يونس عنهم : « ... ثم اعمد الى كافور مسحوق فضعه على جبهته ... »<sup>(١)</sup> .  
ولا يضر الارسال بحجيته بعد ما كان بتوسط رجال ابراهيم الذين لا يَحتمل ضعف جميعهم .

### تكفين الميت

١ . وأما وجوب التكفين بثلاث قطع ، فيدل عليه صحيح زرارة عن الباقر ٧ : « إنما الكفن المفروض ثلاثة اثواب ... »<sup>(٢)</sup> وغيره .  
٢ . وأما الكيفية المذكورة ، فلا دليل واضح عليها سوى السيرة المستمرة ، فإنه لو كانت هناك طريقة اخرى لذاعت بعد كون المسألة عامة البلوي .  
وإن شئت قلت : هناك ارتكاز متوارث بين المشرعة على لزوم الطريقة المذكورة ، وهو كاشف عن وصول مضمونه من الامام ٧ بعد عدم وجود مدرك اخر يحتمل الاستناد اليه في ذلك .

### الصلاة على الميت

١ . وأما وجوب الصلاة على الميت فمن ضروريات الاسلام . وتدل عليه موثقة طلحة بن زيد عن ابي عبدالله عن ابيه ٨ : « صلّ على من مات من اهل القبلة وحسابه على الله »<sup>(٣)</sup> .

١ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ، حديث ٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب صلاة الجنائز ، حديث ٢ .

وليس في سند الرواية من يتأمل فيه سوى طلحة نفسه لعدم التصريح بوثاقته إلا أن الامر فيه سهل بعد تعبير الشيخ بأن كتابه معتمد<sup>(١)</sup>.

٢ . وأما الاختصاص بالمسلم ، فللسيرة وعموم التعليل في قوله تعالى : ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله<sup>(٢)</sup>.

٣ . وأما كونها بعد التمسح والتكفين ، فلم ينقل فيه خلاف . ويمكن أن يستفاد من عطف الصلاة على التكفين والغسل في عدة نصوص بالواو<sup>(٣)</sup> بعد كونه ٧ في مقام البيان . فإن تمّ هذا وإلا فمقتضى اصل البراءة عدم الاشتراط بعد ضعف الاجماع لاحتمال مدرّكته.

ويبقى الاحتياط للفقهاء في فتواه بالاشتراط امرا مناسبا حتى مع ضعف المدرّكين المذكورين ، تحفظاً من مخالفة الشهرة بل الاتفاق.

٤ . وأما اشتراط الوجوب بست ، فيمكن استفادته من صحيحة زرارة : « مات ابن لأبي جعفر ٧ فأخبر بموته ، فامر به فغسل وكفن ومشى معه وصلّى عليه ... فقال : أما إنه لم يكن يصلّى على مثل هذا . وكان ابن ثلاث سنين . كان على ٧ يأمر به فيدفن ولا يصلّى عليه ولكن الناس صنعوا شيئا فنحن نصنع مثله . قلت : فمتى تجب عليه الصلاة؟ فقال : اذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين »<sup>(٤)</sup>.

٥ . وأما وجوب خمس تكبيرات ، فلأخبار الكثيرة ، كصحيحة عبدالله بن سنان

١ . فهرست الشيخ الطوسي : ٨٦ ، رقم ٣٦٢ .

٢ . التوبة : ٨٤ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ، حديث ١ ؛ باب ٣٨ من صلاة الجنازة ، حديث ١ ، ٥ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب صلاة الجنازة ، حديث ٣ .

عن ابي عبدالله ٧ : « التكبير على الميت خمس تكبيرات »<sup>(١)</sup>.  
وأما تعين الكيفية المذكورة ، فلا دليل تام عليه. نعم تجب الصلاة على النبي ٩  
والدعاء للميت للرواية الصحيحة عن ابي جعفر ٧ : « ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا  
دعاء مؤقت. تدعو بما بدا لك. وأحق الموتى أن يدعى له المؤمن وأن يبدأ بالصلاة على رسول  
الله ٩ »<sup>(٢)</sup>.

اجل الكيفية المتداولة اليوم مشروعة لبعض الروايات بدون دلالة على تعينها.<sup>(٣)</sup>  
٦. وأما عدم اشتراط الطهارة بقسميها ، فيكفي لإثباته عدم الدليل بعد اختصاص  
ادلة الاشتراط ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ... )<sup>(٤)</sup> بالصلاة الحقيقية  
، وهي دعاء.

وفي صحيحة يونس بن يعقوب : « سألت ابا عبدالله ٧ عن الجنابة أصلى عليها على  
غير وضوء؟ فقال : نعم ، إنما هي تكبير وتسيح وتحميد وتهليل .... »<sup>(٥)</sup>.  
وهي تنفي اعتبار الطهارة الحديثة بصراحة والخبثية بالتعليل.  
٧. وأما عدم اعتبار إباحة اللباس والستر ، فلعدم الدليل عليه أيضا فتجربى البراءة  
عنه.

١. وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب صلاة الجنابة ، حديث ٦.

٢. وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب صلاة الجنابة ، حديث ١.

٣. فقد ورد في بعضها : « كان رسول الله ٩ إذا صلى على ميت كبر وتشهد ، ثم كبر وصلى على الأنبياء ودعا ،  
ثم كبر ودعا للمؤمنين. وفي نسخة واستغفر للمؤمنين والمؤمنات. ثم كبر الرابعة ودعا للميت ثم كبر الخامسة وانصرف  
... » (وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب صلاة الجنابة ، حديث ١).

٤. المائدة : ٦.

٥. وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب صلاة الجنابة ، حديث ٣.

## الدفن

- ١- وأما وجوب الدفن ، فمما لا خلاف فيه ويقتضيه ارتكاز المتشريعة والنصوص الخاصة المتفرقة.
٢. وأما كونه بالموارة في الارض ، فيقتضيه ظاهر لفظ الدفن المذكور في الروايات.
- ٣- وأما اعتبار الوصفين ، فلأن ظاهر الروايات أن الدفن احترام للميت ، وهو لا يتحقق إلا بما ذكر.
- ٤ . وأما وضعه في القبر بالكيفية المتقدمة ، فلم ينقل في ذلك خلاف. وقد يستدل له بصحيفة يعقوب بن يقطين : « سألت ابا الحسن الرضا ٧ عن الميت كيف يوضع على المغتسل ، موجهاً وجهه نحو القبلة او يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة؟ قال : يوضع كيف تيسر ، فاذا طهر وضع كما يوضع في قبره »<sup>(١)</sup> ، فان الذيل يدل على ثبوت كيفية خاصة لوضع الميت في قبره ، وحيث لا يمتثل ان تكون كيفية مغايرة لما انعقدت عليه سيرة المتشريعة خارجاً فيتعين ان تكون هي المقصودة.

## مسّ الميت

- ١ . وأما أنّ المس يوجب تنجس الماس ، فلصحيفة الحلبي عن أبي عبدالله ٧ : « سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت ، فقال : يغسل ما أصاب الثوب »<sup>(٢)</sup> ، فإنها وإن دلت بإطلاقها على النجاسة حال الجفاف ايضاً إلا أنّها تقيد بحالة الرطوبة بالإرتكاز.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب غسل الميت ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .

- ٢ . وأما وجوب الغُسل ، فلصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما ٨ : « الرجل يغمّض الميت أعليه غسل؟ قال : اذا مسه بحرارته فلا ولكن اذا مسه بعد ما يبرد فليغتسل »<sup>(١)</sup>. وهى كما تدل على أصل وجوب الغُسل بالمس تدل على التقييد بما بعد البرد ايضا.
- ٣ . وأما التقييد بمسّ ميت الانسان ، فلصحيح الحلبي : « سألت ابا عبدالله ٧ عن الرجل يمس الميتة أينبغي أن يغتسل منها؟ فقال : لا ، إنما ذلك من الانسان »<sup>(٢)</sup>.  
على أنّ أصل البراءة بعد القصور فى المقتضى كافٍ.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل المس ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب غسل المس ، حديث ٢ .

## التيمم

### كيفية التيمم

يتحقق التيمم بضرب باطن اليدين على الأرض ثم مسحهما على الجبهة والجبين من قصاص الشعر الى طرف الانف الأعلى والحاجبين ، ثم مسح باطن اليد اليسرى على تمام ظاهر اليمنى من الزند الى اطراف الاصابع ، ثم مسح ظاهر اليسرى ببطن اليمنى كذلك. ويصح التيمم على مطلق وجه الارض.

### والمستند في ذلك :

١ . أما لزوم الضرب وعدم الاكتفاء بالوضع ، فهو المعروف ، بتقريب أن الوارد في صحيحة زرارة « سألت ابا جعفر ٧ عن التيمم فضرب بيده على الارض ... » <sup>(١)</sup> وفي صحيحته الاخرى : « ... فوضع ابو جعفر ٧ كفيه على الارض ... » <sup>(٢)</sup> وحيث ان المورد من باب المطلق والمقيد فيلزم تقييد الوضع بالضرب.

٢ . وأما أنه بالباطن بالرغم من أن ضرب اليد يصدق بضرب الظاهر ايضا ، فباعتبار كونه الفرد المتعارف ، فلو كانت الأخبار البيانية تقصد الاعم لتبتهت على ذلك.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ، حديث ٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ، حديث ٥ .



ولا يمكن التمسك بالاطلاق ، لعدم انعقاده بعد كونها في صدد حكاية واقع خارجي قد تحقق.

٣ . وأما المسح بالكيفية المذكورة ، فمحل خلاف ، فالمشهور على وجوب مسح الجبهة من قصاص الشعر الى طرف الأنف. وعن بعض وجوب مسح الوجه الذي ظاهره الاستيعاب.

وسبب ذلك اختلاف الروايات ، فإن بعضها عبّر بمسح الوجه ، وبعضها بمسح الجبين ، ولم ترد رواية صحيحة تعبر بمسح الجبهة.

فمن الاول : صحيحة الكاهلي : « سألته عن التيمم ، قال : فضرب بيده على البساط فمسح بهما وجهه ، ثم مسح كفيه احدهما على ظهر الاخرى »<sup>(١)</sup>.  
ومن الثاني : صحيحة زرارة : « ... ثم مسح جبينه باصابعه وكفيه احدهما بالاخرى ... »<sup>(٢)</sup>.

ويمكن الجمع بحمل المراد من مسح الوجه الوارد في الصحيحة الاولى على ارادة مسح الجبين ، فإن من مسح جبينه يصدق انه مسح وجهه.

وتبقى الجبهة لا دليل على وجوب مسحها سوى التسالم الفقهي على ذلك.

٤ . وأما التحديد بكون المسح من قصاص الشعر الى طرف الانف والحاجبين ، فلتوقف صدق مسح الجبهة والجبين على ذلك.

وأما الحاجبان فلا يجب مسحهما الا من باب المقدمة العلمية.

٥ . وأما مسح اليدين بالشكل المذكور ، فلصححتي زرارة والكاهلي المتقدمين.

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ، حديث ٨ .

٦ . وأما كفاية الضربة الواحدة ، ففيه خلاف . ف قيل بذلك . وقيل باعتبار التعدد . وقيل بالواحدة فيما كان بدلاً عن الوضوء وبالتعدد فيما كان بدلاً عن الغسل . والمناسب كفاية الواحدة مطلقا ، فإن الامام ٧ في مقام الإرشاد الى كيفية التيمم في الصحيحتين السابقتين ضرب مرة واحدة للوجه واليدين لا أكثر من دون تفصيل . وإذا قيل : أن الوارد في صحيحة اسماعيل بن همام عن الرضا ٧ : « التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين » <sup>(١)</sup> .

قلنا : لا بدّ من حملها على الاستحباب بقريئة ما تقدم .

٧ . وأما صحة التيمم بمطلق وجه الارض . خلافا للمرتضى القائل بعدم صحته إلاّ على التراب <sup>(٢)</sup> . فلأن تفسير الصعيد في قوله تعالى « فتيّموا صعيدا طيبا » <sup>(٣)</sup> بخصوص ذلك وإن كان منسوبا الى بعض اللغويين إلا أن ما عليه الأكثر تفسيره بمطلق وجه الارض . وهو الصحيح لقوله تعالى : ( فتصبح صعيدا زلقا ) <sup>(٤)</sup> ولقول النبي ٩ : « يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة على صعيد واحد » <sup>(٥)</sup> اي ارض واحدة .

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ، حديث ٣ .

٢ . على ما نقله المحقق في المعتبر : ١ / ٣٧٢ .

٣ . المائة : ٦ .

٤ . الكهف : ٤٠ .

٥ . معالم الزلفي : باب ٢٣ .

## مسوغات التيمم

يجب التيمم عند عدم وجدان الماء بعد الفحص عنه بمقدار غَلْوَة سهم (١) في الارض الحزنة وسهمن في السهلة ، وعند الخوف من الوصول اليه او خوف المكلف على نفسه او غيره من استعماله ، وعند وجود الحرج في تحصيله ، وعند ضيق الوقت ، وعند المزامحة بواجب يتعين صرف الماء فيه.

### والمستند في ذلك :

١ . أما وجوب التيمم عند عدم الماء ، فلقله تعالى : ( ... فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيدا طيبا ) (٢) والروايات (٣).

٢ . وأما وجوب الفحص ، فلصحيحة زرارة عن احدهما ٨ : « اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ... » (٤) وغيرها.

ولقاعدة الإشتغال ، فإن المكلف يعلم بوجوب الصلاة عليه مع الطهارة إما المائية او الترابية على نحو الترتب فيلزمه بحكم العقل السعى اولاً نحو تحصيل الماء ، اذ لو تيمم بلا فحص كان امثاله احتمالياً.

٣ . وأما كون الفحص بالمقدار المذكور ، فلموثقة السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي : « يطلب الماء في السفر إن كانت الحزونة فغلوة ، وان كانت سهولة فغلوتين » (٥).

١ . الغلوة : رمية سهم أبعد ما تقدر عليه ، (المنجد).

٢ . المائدة : ٦ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب التيمم.

٤ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب التيمم ، حديث ١ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب التيمم ، حديث ٢ .

والسكوني وإن لم يذكر في حقه توثيق صريح إلا أنه تكفى دعوى الشيخ في مبحث حجية الخبر من كتاب العدة عمل الطائفة برواياته. (١)

ثم إنه قديهم الفقيه من تحديد الفحص بمقدار غلوة او غلوتين الطريقية الى تحقيق مصداق وجدان الماء وعدمه عرفاً ، ففي ذلك الزمان كان يصدق عدم الوجدان بالفحص بالمقدار المذكور. ويترتب عليه أنه في مثل زماننا هذا الذي تطوّرت فيه وسائل البحث والمواصلات يلزم الفحص بمقدار أكثر من ذلك وبالشكل الميسور للشخص الى حدّ يصدق معه عدم وجدان الماء عرفاً.

٤ . وأما وجوب التيمم في حالات الخوف ، فيمكن استفادته من الآية الكريمة ، فإن المراد من عدم الوجدان عدم التمكن بقرينة ذكر المرض ، وحيث إن حفظ النفس والعرض واجب ، فيصدق عدم التمكن من الماء عند الخوف على النفس او العرض.

٥ . وأما وجوبه حالة الحرج ، فلقاعدة « نفى الحرج » المستفادة من قوله تعالى : ( ما جعل عليكم في الدين من حرج ) (٢).

٦ . وأما وجوبه عند ضيق الوقت ، فهو المشهور. ويمكن الاستدلال له بأية التيمم بناءً على عمومية عدم الوجدان لعدم التمكن من ناحية ضيق الوقت ، وصحيفة زرارة : « ... فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتييمم وليصل » (٣).

٧ . وأما وجوب التيمم عند المزاحمة ، فلصدق عدم الوجدان بمعنى عدم التمكن عند الاشتغال بامتثال الأهم.

١ . العدة في الأصول : ١ / ١٤٩ .

٢ . الحج : ٧٨ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب التيمم ، حديث ١ .

### وضوء الجبيرة وغسلها

إذا كان على بعض أعضاء الوضوء جبيرة . لجرح أو قرح أو كسر . فمع إمكان إيصال الماء تحتها بلا ضرر ولو بغمسها أو نزعها يجب ذلك وإلا لزم المسح عليها .  
واللاصق الحاجب كالقير تجب إزالته ، ومع عدم الإمكان يجب التيمم إن لم يكن في موضعه وإلا فاللازم الجمع بين التيمم والوضوء .

والحكم في غسل الجبيرة حكمه في الوضوء .

والمستند في ذلك :

- ١ . أما وجوب نزع الجبيرة أو غمسها مع الإمكان ، فلائنه مقتضى ما دلّ على وجوب الوضوء على المتمكن منه .
- ٢ . وأما وجوب المسح عليها مع التعذر . بالرغم من اقتضاء القاعدة التيمم لعدم القدرة على الوضوء التام . فلصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله ٧ : « سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك في مواضع الوضوء فيعصبها بالخرقة ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ؟ فقال : إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه » <sup>(١)</sup> وغيرها .  
والقرحة وإن كانت هي مورد الصحيحة إلا أنه لا ينبغي فهم الخصوصية لها خصوصاً بعد كونها مأخوذة في كلام السائل دون الامام ٧ .
- ٣ . وأما وجوب إزالة الحاجب ، فلتوقف صدق الغسل والمسح على ذلك .
- ٤ . وأما وجوب التيمم مع عدم إمكان الإزالة ، فلائنه مقتضى القاعدة بعد وجوب التيمم على كل من لا يمكنه استعمال الماء .

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ، حديث ٢ .

٥ . وأما وجوب الجمع في الفرض الأخير ، فللعلم الإجمالى بوجوب إما الوضوء او التيمم بعد ضمّ قاعدة عدم سقوط الصلاة بحال.

٦ . وأما وجوب المسح على الجبيرة في الغسل . ايضا . فلصحيحة كليب الأسدي : « سألت ابا عبدالله ٧ : عن الرجل اذا كان كسيرا كيف يصنع بالصلاة؟ قال : إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره وليصلّ » <sup>(١)</sup> ، فإنها بإطلاقها تشمل الغُسل ايضا . كما وأن موردها وإن كان هو الكسير ولكن لا ينبغي للفقهاء أن يفهم منها الاختصاص بذلك.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ، حديث ٨ .

## النجاسات

### النجاسات عشر : البول والغائط

وهما نجسان من كل حيوان محرّم الاكل ذى نفس سائلة إلا بول الطائر وذرقه.  
ومع الشك في القيدين يحكم بطهارتهما.  
والمستند في ذلك :

١ . أما الحصر في العشر ، فللاستقراء .

٢ . وأما نجاستهما في الجملة ، فمما لم يقع فيه خلاف بين المسلمين .

وتدل على ذلك صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما ٨ : « سألته عن البول يصيب الثوب ، قال : اغسله مرتين » <sup>(١)</sup> ، ومفهوم موثقة عمار عن ابي عبدالله ٧ : « كل ما اكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه » <sup>(٢)</sup> .

٣ . وأما اعتبار حرمة الاكل في النجاسة ، فللموثقة نفسها .

وأما اعتبار النفس السائلة ، فلموثقة الساباطى عن ابي عبدالله ٧ : « سئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك يموت في البئر والزيت والسمن

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب النجاسات ، حديث ١٢ .

وشبهه ، قال : كل ما ليس له دم فلا بأس <sup>(١)</sup> ، فإنّ الموت قد يستلزم التفسّخ وخروج ما في الجوف من بول وخرء وبالرغم من ذلك حكم بطهارة المائع بدون تقييد.

٤ . وأما استثناء الطائر ، فلصحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله <sup>٧</sup> : « كل شيء يطير فلا بأس ببوله وخرءه » .

٥ . وأما الحكم بالطهارة عند الشك في القيدين ، فالأصالة الطهارة .

### المني والميتة

وهما نجسان من ذى النفس .

والمراد بالمنيّة غير المذكّي شرعا .

والمأخوذ من سوق او يد المسلمين مع الشك في التذكية محكوم بالحلّ والطهارة حتى مع سبق يد الكافر فيما إذا احتمل فحص المسلم عن تذكيته .

والمستند في ذلك :

١ . أما نجاسة المنى اذا كان من الانسان ، فالتسالم ، وقضاء ضرورة الدين ، ودلالة الأخبار الكثيرة ، كصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما <sup>٨</sup> : « المنى يصيب الثوب ، قال : إن عرفت مكانه فاغسله ، وإن خفى عليك فاغسله كله » <sup>(٢)</sup> .

وأما اذا كان من غير الانسان ، فلصحيحة محمد بن مسلم عنه <sup>٧</sup> : « ذكر المنى وشدّده وجعله أشد من البول » <sup>(٣)</sup> ، فان اللام في المنى والبول للجنس ، وحيث إن

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب النجاسات ، حديث ٦ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .



البول من المحرّم ذى النفس نجس فالمنى كذلك.

ولا يصح التمسك بالصحيحة الاولى لمكان التعبير بالإصابة المنصرف الى منى الانسان.

وأما نجاسة منى ذى النفس اذا كان محلاً ، فلا إجماع ، والا فمقتضى عموم موثقة ابن بكير « ... فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه والبانه وكل شيء منه جايز ... » <sup>(١)</sup> طهارته للعموم.

وأما طهارة منى ما لا نفس له ، فلاصلة الطهارة بعد قصور ادلة النجاسة عن شموله ، بل وللدليل على طهارته ، وهو صحيحة حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه ٨ : « لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة » <sup>(٢)</sup> ، فإن إطلاقه يشمل المنى.

٢ . وأما نجاسة الميتة بالقييد المذكور ، فمتسالم عليها. وقد دلت عليها روايات يمكن دعوى تواترها الإجمالي ، كصحيحة زرارة عن الباقر ٧ : « اذا وقعت الفأرة في السمن فماتت فيه ، فان كان جامدا فألقها ومايلها ، وإن كان ذائبا فلا تأكله واستصبح به » <sup>(٣)</sup>.

٣ . وأما طهارة ميتة ما لا نفس له ، فلاصلة الطهارة بعد عدم العموم في ادلة النجاسة بل وللدليل على الطهارة ، وهو موثقة الساباطى المتقدمة في البول والغائط.

٤ . وأما تفسير الميتة بما ذكر وعدم اختصاصها بما مات حتف أنفه ، فلموثقة سماعة : « اذا رميت وسميت فانتفع بجلده ، وأما الميتة فلا » <sup>(٤)</sup> ، فإنها بالمقابلة تدل

١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب لباس المصلي ، حديث ١ .  
 ٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .  
 ٣ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب ما يكتسب به ، حديث ٢ .  
 ٤ . وسائل الشيعة : باب ٤٩ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .

على ذلك.

٥ . وأما الحكم بالحل والطهارة على المأخوذ من سوق المسلمين ، فلكونه أمانة على التذكية بمقتضى صحيحة فضيل و زرارة ومحمد بن مسلم حيث سألو ابا جعفر ٧ عن شراء اللحوم من الأسواق ولا يدرى ما صنع القصابون ، فقال : « كل اذا كان ذلك في سوق المسلمين ولا تسأل عنه » (١).

هذا مضافا الى السيرة القطعية على عدم الفحص عند الشراء من سوق المسلمين. وأما الحكم بذلك على المأخوذ من يد المسلم ايضا ، فلأن سوق المسلمين بعنوانه وبما هو محلات متعددة لا مدخلية له في الحكم بالحل بل هو حجة من باب كاشفيتها عن يد المسلم ، فالمدار . على هذا . على يد المسلم دون السوق.

٦ . واما تعميم حجية سوق المسلمين لحالة سبق يد الكافر ، فلأطلاق الصحيحة المتقدمة.

وأما التقييد باحتمال فحص المسلم ، فباعتبار أن حجية سوق المسلمين هي من باب أمارته على التذكية ، ولا أمارية مع الجرم بعدم فحص المسلم.

## الدم

وهو نجس من ذى النفس . ومع الشك في التقييد يحكم بطهارته. والخارج بالحك مع الشك في دميته طاهر. وهكذا المشكوك من جهة الظلمة. ولا يجب الاستعلام وإن امكن بسهولة.

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الذبائح ، حديث ١ .

### والمستند في ذلك :

- ١ . أما نجاسة الدم في الجملة ، فمتسالم عليها بل من ضروريات الفقه . وقد دلت على ذلك روايات كثيرة في موارد خاصة ، كدم الرعاف وقلع السن والجروح .  
ومن هنا يشكل الحصول على عموم يقتضى نجاسة طبيعي الدم . اللهم إلا ان يتمسك بالإرتكاز القاضى بالموجبة الكلية او باطلاق موثقة عمار عن ابي عبدالله ٧ « سئل عما تشرب منه الحمامة ، فقال : كل ما اكل لحمه فتوضأ من سؤره واشرب إلا أن ترى في منقاره دما ، فإن رأيت في منقاره دما فلا توضحاً منه ولا تشرب » <sup>(١)</sup> فإنه بمقتضى اطلاق كلمة الدم يدل على نجاسة مطلق الدم .  
ويترتب على وجود العموم المذكور الحكم بنجاسة دم البيضة بخلافه بناء على عدمه ، فإنه يحكم عليه بالطهارة لأصالة الطهارة ، غايته لا يجوز اكله لإطلاق دليل حرمة تناوله كقوله تعالى : ( **إنما حرم عليكم الميتة والدم ...** ) <sup>(٢)</sup> .
- ٢ . وأما طهارته من غير ذى النفس ، فلأصالة الطهارة بعد عدم تمامية العموم وإلا أمكن التمسك بصحيفة حفص بن غياث بالتقريب المتقدم عند البحث عن طهارة منى غير ذى النفس .
- ٣ . وأما الحكم بالطهارة مع الشك في القيد ، فلأصالة الطهارة .
- ٤ . وأما الحكم بالطهارة على الخارج بالحك مع الشك ، وهكذا المشكوك لظلمة ، فلأصالة الطهارة أيضاً .
- ٥ . وأما عدم وجوب الاستعلام ، فلكون الشبهة موضوعية التي اتفق فيها علي

١ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الاسرار ، حديث ٤ .

٢ . البقرة : ١٧٣ .

عدم لزوم الفحص.

وتدلّ عليه صحيحة زرارة : « ... فهل عليّ إن شككت في أنه اصابه شيء أن انظر فيه؟ فقال : لا ، ولكنك انما تريد ان تذهب الشك الذي وقع في نفسك ... » (١)  
ولا خصوصية للمورد.

### الخمر والنبيد المسكر والفقاع

والثلاثة المذكورة محكومة بالنجاسة. وقيل بنجاسة كل مسكر مائع.  
والعصير العنبي يحرم بالغليان قبل ذهاب ثلثيه ولكنه لا ينجس.  
وأما العصير الزبيبي والتمري ، فلا يحرم بذلك فضلاً عن تنجّسه.

### والمستند في ذلك :

١ . أما الخمر فقد اختلف في طهارته ونجاسته تبعاً لإختلاف الروايات.  
فمن الدال على الطهارة صحيحة الحنات : « سألت أبا عبدالله ٧ عن الرجل يشرب الخمر ثم يمجه من فيه فيصيب ثوبي ، فقال : لا بأس » (٢).  
ومن الدال على النجاسة : موثقة عمار عن ابي عبدالله ٧ : « سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خلّ او ماء كامخ او زيتون؟ قال : اذا غسل فلا بأس ... » (٣).

وقد يقال : بتقديم أخبار النجاسة لصحيحة علي بن مهزيار : « قرأت في كتاب

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٥١ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

عبدالله بن محمد الى أبي الحسن ٧ : جعلت فداك روى زرارة عن ابي جعفر وابي عبدالله ٨ في الخمر يصيب ثوب الرجل أنهما قالا : لا بأس بأن تصلى فيه ، إنما حرم شربها . وروى عن غير زرارة عن أبي عبدالله أنه قال : اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ ، يعنى المسكر فاغسله إن عرفت موضعه ، وان لم تعرف موضعه فاغسله كله ، وإن صليت فيه فاعد صلاتك ، فاعلمنى ما آخذ به فوق ٧ بخطه وقرأته : خذ بقول أبي عبدالله <sup>(١)</sup> « بتقريب ان الامام ٧ قدّم أخبار النجاسة بعد نظره الى كلتا الطائفتين المتعارضتين .

٢ . وأما النبيذ والمسكر المائع ، فيمكن استفادة نجاسته من صحيحة على بن يقطين عن أبي الحسن الماضى ٧ : « ان الله عزوجل لم يحرم الخمر لاسمها ولكن حرّمها لعاقبتها ، فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر » <sup>(٢)</sup> .

٣ . وأما الفقاع ، فهو خمر تنزيلاً لمكاتبة ابن فضال : « كتبت الى ابي الحسن ٧ اسأله عن الفقاع ، فقال هو الخمر ، وفيه حدّ شارب الخمر » <sup>(٣)</sup> بتقريب ان مقتضى اطلاق التنزيل الحكم بالنجاسة .

٤ . وأما العصير العنبي ، فلا اشكال في حرمة بالغليان لصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ٧ : « كل عصير <sup>(٤)</sup> اصابته النار ، فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الاشرية المحرمة ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاشرية المحرمة ، حديث ١ .

٤ . كلمة «العصير» حسبما يظهر من الروايات مختصة بعصير العنب ، كما تبه عليه الشيخ البحراني في الحقائق الناضرة : ٥ / ١٢٥ . وورد في صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج عن الصادق ٧ : « قال رسول الله ٩ : الخمر من خمسة : العصير من الكرم ، والنقيع من الزبيب ، والبتع من العسل ، والمزر من الشعير ، والنبيذ من التمر » ، ( وسائل الشيعة : الباب ١ من ابواب الاشرية المحرمة) .

ثلثه»<sup>(١)</sup> وإنما الاشكال في نجاسته لأن الحرمة لا تلازمها.

وقد يستدل على ذلك بصحيفة معاوية بن عمار بنقل التهذيب : « سألت ابا عبد الله  $\gamma$  عن الرجل من اهل المعرفة بالحق يأتيه بالبختج ويقول قد طبخ على الثلث وأنا اعرف أنه يشربه على النصف فأشربه بقوله وهو يشربه على النصف ، فقال : خمر لا تشربه ... »<sup>(٢)</sup> فان البختج هو العصير المطبوخ على ما ذكره الفيض الكاشاني<sup>(٣)</sup> ، واطلاق تنزيله منزلة الخمر يقتضى ترتيب جميع آثاره التي منها النجاسة.

هذا كله فيما إذا كان غليان العصير العني بواسطة النار ، وأما إذا كان من نفسه فقد يقال بصيرورته مصداقاً للخمر حقيقة فيلحقه حكمه آنذاك.

٥ . وأما العصير الزبيبي ، فلا إشكال فيطهارته لعدم وجود ما يثبت نجاسته وإنما الإشكال فيحرمته. وأخبار حرمة العصير بالغليان لا يمكن التمسك بها لعدم صدق العصير عليه كما هو واضح ، فان العصير هو ما اعتصر من الشيء ، والزبيب بما انه جاف فلا عصير له. وإذا كنا نعبر بالعصير الزبيبي فذلك بنحو المسامحة والمجاز.

واستصحاب الحرمة الثابتة قبل الجفاف لا يجرى لاختلاف الموضوع ، فإن موضوع الحرمة السابقة هو العصير ، وهو غير صادق على الزبيب. وعليه فالمناسب الحكم بحليته إما للاستصحاب او لقاعدة الحلية.

٦ . وأما العصير التمري ، فلا موجب لاحتمال حرمة إلا روايات العصير ، وهي غير صادقة عليه ، كما هو واضح.

١ . وسائل الشيعة ، باب ٢ من ابواب الأشربة المحرمة ، حديث ١ .

٢ . التهذيب : ٩ / ١٢٢ ، رقم ٥٢٦ .

٣ . الوافي : ٢٠ / ٦٥٤ .

## الكافر

الحكم بنجاسة الكتابي هو المشهور. وبالأولى بالنسبة الى غيره.

والمستند في ذلك :

١ . أما نجاسة الكتابي ، فهي مختار المشهور. والروايات مختلفة. وهي في كلا الجانبين كثيرة.

فمما دلّ على النجاسة : صحيحة سعيد الأعرج : « سألت ابا عبد الله ٧ عن سؤره اليهودى والنصراني ، فقال : لا » (١).

ومّا دلّ على الطهارة : صحيحة العيص بن القاسم : « سألت ابا عبد الله ٧ عن مواكلة اليهودى والنصراني والمجوسى ، فقال : اذا كان من طعامك وتوضأ فلا بأس » (٢).  
وقد يقال بترجيح الأولى لموافقتها الكتاب الكريم : ( **إنما المشركون نجس** ... ) (٣) ، بدعوى أن أهل الكتاب مشركون لأنهم يقولون بالتثليث.

والأولى أن يقال : إنّ روايات النجاسة لا تدل على إثبات النجاسة الذاتية بل على النجاسة العرضية الحاصلة بملاقاة النجاسات ، وكأنها تريد أن تقول : إن إصالة الطهارة لا تجرى فى حق الكتابي بل المسلم فقط ، ومن هنا قالت الصحيحة الثانية : « اذا كان من طعامك وتوضأ فلا بأس ».

ووجه الأولوية : إنه مع إمكان الجمع العرفي لا تصل النوبة الى التقديم بالمرجّحات.

١ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب النجاسات ، حديث ٨.

٢ . وسائل الشيعة ، باب ٥٤ من ابواب النجاسات ، حديث ١.

٣ . التوبة : ٢٨.

هذا مضافا الى احتمال أن يكون المقصود من النجس في الاية الكريمة النجاسة المعنوية دون النجاسة المتنازع فيها.

٢ . وأما غير الكتابي ، فكادت أن تكون نجاسته متسالما عليها. وقد يستدل لها بالآية الكريمة المتقدمة ، ولكن قد تقدم التأمل في دلالتها.

وأما الناصبي ، فإنه محكوم بالنجاسة لموثقة عبدالله بن ابي يعفور عن ابي عبدالله ٧ « ... واياك أن تغتسل من غسالة الحمام ففيها تجتمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسى والناصب لنا أهل البيت ، وهو شرهم ، فإن الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقا نجس من الكلب ، وإن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه »<sup>(١)</sup>.

هذا كله حسب ما تقتضيه الصناعة إلا أن ما عليه المشهور لا ينبغي الحياد عنه.

### بقية النجاسات

ومن النجاسات : الكلب والخنزير البريان.

وأما عرق الجنب من حرام فليل بنجاسته او بحرمة الصلاة فيه.

والمستند في ذلك :

١ . أما نجاسة الكلب والخنزير البريين ، فمتسالم عليها. ودلت على ذلك مجموعة من

الروايات. مثالها في الكلب : الصحيحة المتقدمة في الناصبي.

ومثالها في الخنزير : صحيحة على بن جعفر : « ... وسألته عن خنزير يشرب من إناء

كيف يصنع به؟ قال : يغسل سبع مرّات »<sup>(٢)</sup>.

والروايات التي ظاهرها المعارضة لا بدّ من توجيهها بشكلٍ آخر.

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الماء المضاف ، حديث ٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .



٢ . وأما التخصيص بالبريين ، فلأن لفظ الكلب والخنزير حقيقة في البريين ، وإطلاقهما على البحرين مجاز للمشابهة.

٣ . وأما عرق الجنب من حرام ، فقد دلت بعض الروايات على نجاسته او عدم جواز الصلاة فيه لكنّها جميعا ضعيفة ، ففي حديث علي بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن ٧ : « لا تغتسل من غسالة ماء الحمام فإنه يغتسل فيه من الزنا ويغتسل فيه ولد الزنا والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم »<sup>(١)</sup>.

لكنّها ضعيفة سندا بالإرسال ودلالة لعدم فرض العرق ، فإنها ناظرة الى بدن الزاني والحكم بنجاسته.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الماء المضاف ، حديث ٣.

## المطهرات

يطهر المنتجس باحد الأمور التالية :

### ١ . الماء

وهو مطهر لكل منتجس بما في ذلك الماء المنتجس.

اجل لا يطهر به المضاف ما دام مضافا.

ويلزم في تطهير الأواني اذا تنجست بولوغ الكلب الغسل بالقليل ثلاثا أولاهن بالتراب

، وبالكثير مرة واحدة بعد الغسل بالتراب.

وإذا تنجست بشرب الخنزير او بموت الجرذ فيها طهرت بالغسل سبعا بلا فرق بين

القليل والكثير.

وفي غير ذلك تطهر بالغسل ثلاثا بالقليل ومرة بالكثير الآ في أواني الخمر فتحتاج الى

الثلاث حتى فيالكثير.

هذا في الأواني.

وأما غيرها ، فالبدن اذا تنجس بالبول يطهر بغسله فيالقليل مرتين ، وفيالكثير مرة.

والثياب اذا تنجست بالبول تطهر بغسلها مرتين في غير الجاري ، وفيه مرة.

وأما بقية الأجسام اذا تنجست بالبول فالمشهور لزوم غسلها مرتين فيالقليل أيضا.

هذا في المنتجس بالبول ، وفي غيره تكفي المرة مطلقا.

والمشهور في ماء المطر أن مجرد إصابته للمتنجس توجب طهارته بلا حاجة الى عصر او تعدد.

### والمستند في ذلك :

١ . أما مطهريه الماء في الجملة ، فمن الامور البديهية التي يقتضيها ارتكاز المتشرعة المتوارث يدا بيد عن المعصوم ٧ .

ويمكن التمسك ايضا بقوله تعالى : وانزلنا من السماء ماءً طهوراً (١) بناءً على إرادة المطهريه.

وبصحيح داود بن فرقد عن أبي عبدالله ٧ : « كان بنو إسرائيل اذا أصاب احدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض وقد وسع الله عليكم باوسع ما بين السماء والارض وجعل لكم الماء طهوراً فانظروا كيف تكونون » (٢).

كما يمكن التمسك باوامر الغسل الواردة في مثل الثوب والبدن ونحوهما.

٢ . وأما مطهريته لكل متنجس ، فمتسالم عليها إلا في مثل المضاف.

ويمكن التمسك لذلك : إمّا بما دلّ على مطهريته في بعض الموارد الخاصة كالثوب والبدن بعد الغاء خصوصية الموارد ، أو بموثقة عمار الواردة فيمن رأى فأرة متسلخة في إناءه الذي توضع او غسل ثيابه به وانه « يغسل كل ما أصابه ذلك الماء » (٣) ، فان مقتضى العموم فيها مطهريه الماء لكل متنجس بذلك.

٣ . وأما مطهريته للماء المتنجس ، فلعموم التعليل في صحيحة ابن بزيع عن الرضا ٧

: « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى

١ . الفرقان : ٤٨ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الماء المطلق ، حديث ٤ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الماء المطلق ، حديث ١ .

يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة» (١) فإذا اتصل القليل المنتجس بالكر كفى ذلك في حصول الطهارة له.

٤ . وأما عدم تطهيره للمضاف . ولم يخالف فيه إلا العلامة (٢) . فللقصور في المقتضي ، فإن التعدي من الموارد الخاصة لا وجه له بعد احتمال الخصوصية . وموثقة عمار لا يمكن التمسك بها لعدم صدق الغسل .  
أجل تطهيره له من باب الاستهلاك والسالبة بانتفاء الموضوع أمر على مقتضى القاعدة .

٥ . وأما أن حكم الإناء الذي ولغ فيه الكلب ما تقدم ، فلصحيحة البقباق عن أبي عبدالله ٧ إذ سئل عن الكلب ، فقال : « رجس نجس لا يتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب اول مرة ثم بالماء (مرتين) » (٣) بناء على وجود كلمة « مرتين » حسب نقل المحقق في المعتمر . (٤)

وأما بناء على عدم وجودها ، فإطلاقها وإن اقتضى كفاية المرة إلا أن موثقة عمار الآتية دلت على أن الإناء المنتجس بأي نجاسة كانت يجب غسله ثلاث مرّات ، ولا يحتمل أن الولوغ أضعف نجاسة من غيره .  
وبذلك تصبح الموثقة مقيّدة للصحيحة ، وفي نفس الوقت تصير الصحيحة مقيّدة

للموثقة من ناحية لزوم التعفير . وهذا يعني أن كل واحدة تصبح مقيّدة للآخرى من جهة .

٦ . وأما اختصاص التعدد ثلاثاً في غسل ما ذكر بالقليل ، فلأن الموثقة . المقيّدة

١ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الماء المطلق ، حديث ١٢ .

٢ . تذكرة الفقهاء : ١ / ٣٣ ؛ جامع المقاصد : ١ / ١٢٥ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٧٠ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٤ . المعتمر في شرح المختصر : ١ / ٤٥٨ .

للصحيحة . الدالة على اعتبار التعدد المختصة بالقليل كما يظهر بادني تأمل ، فيبقى إطلاق الصحيحة . بناءً على عدم وجود كلمة « مرتين » . على حاله في غير القليل .

٧ . وأما وجوب الغسل سبعا في شرب الخنزير ، فلصحيحة على بن جعفر عن أخيه

٧ : « سألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به؟ قال : يغسل سبع مرّات » (١) وإطلاقها يعمّ الغسل بالكثير أيضا .

٨ . وأما وجوب تطهير الاواني ثلاثا بالقليل في غير ذلك ، فلموثقة عمار الساباطي

المتقدمة ، فقد ورد فيها : « سئل عن الكوز والإناء يكون قدرا كيف يغسل؟ وكم مرّة يغسل؟ قال : يغسل ثلاث مرّات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد طهر ... » (٢) .

٩ . وأما الاكتفاء بالمرّة في الغسل بالكثير ، فلاطلاق دليل مطهّرية الغسل الذى

يقتصر في تقييده على مورد الموثقة وهو الغسل بالقليل .

١٠ . وأما استثناء أواني الخمر ، فلاطلاق موثقة عمار المتقدمة : « ... وقال : في

قدح او إناء يشرب فيه الخمر ، قال : تغسله ثلاث مرّات » (٣) .

١١ . وأما وجوب غسل البدن عند تنجسه بالبول مرتين في القليل وواحدة في الكثير ،

فلصحيحة أبي إسحاق النحوى عن أبي عبدالله ٧ : « سألته عن البول يصيب الجسد ، قال : صبّ عليه الماء مرّتين » (٤) وغيرها ، فان التعبير بالصب يختص بالقليل ،

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاسرار ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٥٣ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٥١ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب النجاسات ، حديث ٣ .

ويبقى الغسل بالكثير وحالة التنجس بغير البول مشمولين لإطلاق دليل مطهريّة الغسل ، فتكفي المرّة.

١٢ . وأما حكم الثياب ، فيدل عليه صحيح محمد بن مسلم : « سألت أبا عبد الله ٧ عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله في المركن مرتين ، فإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة » <sup>(١)</sup> ، فإنه يدل على الاكتفاء بالمرّة في الجارى ولزوم التعدد في غيره. كما أنّه يختص بحالة تنجس الثياب بالبول وتبقى حالة التنجس بغيره مشمولة لإطلاق دليل مطهريّة الغسل.

١٣ . وأما لزوم المرّتين لدى المشهور في القليل في بقية الأجسام إذا تنجست بالبول ، فللتعدى من البدن والثوب الى غيرهما وعدم فهم الخصوصية. بيّد أن عهدة الدعوى المذكورة على مدّعيتها.

١٤ . وأما كفاية المرّة في التنجس بغير البول ، فلإطلاق دليل مطهريّة الغسل بعد عدم المقيّد.

١٥ . وأما الحكم بكفاية إصابة ماء المطر بلا حاجة الى عصر او تعدد ، فمشهور لم يعرف فيه نسبة الخلاف للمتقدمين.

وتدل عليه مرسله الكاهلى عن رجل عن أبي عبد الله ٧ : « ... كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » <sup>(٢)</sup> بناء على تمامية كبرى الإنجبار بفتوى المشهور.

## ٢ . الارض

تطهر الارض باطن القدم والحذاء واطرافهما بالمقدار المتعارف بالمشى عليها او بالمسح بها بشرط زوال عين النجاسة بها.

١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ، حديث ٥ .

وإذا تحقق المشى وشك في كون الممشى عليه أرضا أولا ، لم يحكم بالطهارة.

والمستند في ذلك :

١ . أما مطهريّة الارض لباطن القدم ومثل الحذاء ، فلم ينقل فيها خلاف إلا من الخلاف<sup>(١)</sup> ، ويدل عليها صحيح الحلبي : « نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدر فدخلت على ابي عبدالله  $\nabla$  فقال : اين نزلتم؟ فقلت : نزلنا في دار فلان ، فقال : إن بينكم وبين المسجد زقاقا قدرا او قلنا له : إن بيننا وبين المسجد زقاقا قدرا ، فقال : لا بأس إن الارض تطهر بعضها بعضا ... »<sup>(٢)</sup> وغيره.

وبعموم التعليل يمكن التعدي الى مثل الحذاء ، بل يمكن التمسك بإطلاق الحديث بلا حاجة الى التمسك بعموم التعليل.  
أجل ، لا بدّ من ضمّ التعليل الى نفي البأس كى ينتفى احتمال كون نفي البأس من جهة عدم حرمة تنجيس المسجد.

٢ . وأما طهارة الأطراف بالمقدار المتعارف ، فلاطلاق الصحيح بعد ندرة إصابة الباطن فقط.

٣ . وأما كفاية المسح بها ، فلعوم التعليل المتقدم.

٤ . وأما اشتراط زوال عين النجاسة بها ، فواضح. اجل لا يلزم زوالها بما بل يكفى زوالها بخرقة ثم المشى او المسح لعدم احتمال الفرق وعموم التعليل.

٥ . وأما عدم الحكم بالطهارة مع الشك في كون الممشى عليه أرضا ، فلعدم احراز الشرط وهو المشى على الارض او المسح بها. وقاعدة الطهارة لا تجرى للاستصحاب.

١ . الخلاف : ١ / ٦٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب النجاسات ، حديث ٤ .

### ٣ . الشمس

الشمس تطهر الأرض وكل غير منقول . كالأشجار والأبواب . بشرط استناد الجفاف الى الإشراق ولو بمشاركة الريح في الجملة .

والمستند في ذلك :

١ . أما كون الشمس مطهرة للأرض ، فهو المشهور . وقيل إنها توجب جواز السجود والتميم دون الطهارة . لصحيح زرارة : « سألت أبا جعفر <sup>٧</sup> عن البول يكون على السطح او في المكان الذي يصلى فيه ، فقال : إذا جففته الشمس فصل عليه فهو طاهر <sup>(١)</sup> وغيره . واحتمال إرادة النظافة من الطهارة في زمن الإمام الباقر <sup>٧</sup> دون المعنى المصطلح بعيداً .

٢ . وأما كونها مطهرة لكل غير منقول ، فهو المشهور . ويدل عليه إطلاق الصحيح المتقدم لغير الارض من اللواح والأخشاب المفروشة عليها ، ويتعدى الى غير المفروشة كالمثبته فيالبناء . مثل الأبواب وغيرها . بعدم القول بالفصل .

٣ . وأما اشتراط استناد الجفاف الى الاشراق ، فلظاهر الصحيح .

٤ . وأما أن مشاركة الريح غير مضره ، فلاطلاق ما دلّ على مطهريّة الشمس ، فإنه ناظر الى المتعارف ، وهو اشتراك الريح مع الإشراق في عملية التجفيف في الجملة .

### ٤ . الإستحالة

النجس أو المنتجس اذا استحال الى جسم آخر يطهر ، كالخشب اذا صار رمادا دون مثل الطين إذا تحولّ خزفاً .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .



### والمستند في ذلك :

- ١ . أما وجه الطهارة في مثل الخشب المتحوّل رمادا ، فلزوال الموضوع المحكوم عليه بالنجاسة وتولّد موضوع جديد يمكن إثبات طهارته بقاعدة الطهارة. واستصحاب النجاسة لايجرى لزوال الموضوع السابق عرفا.
- ٢ . وأما عدم طهارة مثل الطين المتحول خزفاً ، فلعدم الاستحالة بعد عدّهما في نظر العرف موضوعا واحدا وكون الإختلاف في اوصافه.

### ٥ . الانقلاب

إذا انقلب الخمر خلاً طهر ، ويطهر الإناء أيضاً بالتبع.

### والمستند في ذلك :

- ١ . أما طهارة الخمر بانقلابه خلاً ، فلموثق عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله ٧ : « الرجل إذا باع عصيرا فحبسه السلطان حتى صار خمرا فجعله صاحبه خلاً ، فقال : إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس » <sup>(١)</sup> وغيره.
- ٢ . وأما طهارة الإناء تبعا ، فللموثق المتقدم بعد ضمّ الدلالة الالتزامية ، لعدم إمكان الحكم بالطهارة والحلية الفعليتين مع بقاء الإناء على نجاسته.

### ٦ . الانتقال

إذا صار النجس جزءا من حيوان طاهر طهر ، كدم الانسان إذا صار جزءاً من البق ونحوه.

### والمستند في ذلك :

إطلاق ما دلّ على طهارة اجزاء المنتقل اليه ، كموثقة غياث عن جعفر عن أبيه :

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشرية المحرمة ، حديث ٣ .

« لا بأس بدم البراغيث والبق وبول الحشاشيف »<sup>(١)</sup> ، وسيرة المشرعة.

## ٧ . الإسلام

الإسلام مطهر للكافر بجميع أجزائه بل ولثيابه.

والمستند في ذلك :

١ . أما مطهريّة الاسلام للكافر ، فلزوال موضوع النجاسة وشمول ما دلّ على طهارة المسلم له .

٢ . وأما كونه مطهراً لجميع أجزائه كالعرق والبصاق ، فلأن نجاستها كانت تبعا لنجاسة بدنه وقد زالت . وللسيرة وعدم امره صلى الله عليه وآله بتطهير بدن من يسلم مع عدم خلوه عنها غالباً .

٣ . وأما مطهريّته للثياب ايضاً ، فللسيرة وعدم امره صلى الله عليه وآله بتطهيرها . لكن القدر المتيقن منها حالة عدم التنجس بنجاسة خارجية .

## ٨ . التبعية

إذا أسلم الكافر تبعه ثيابه وولده في الطهارة .

وإذا سبى المسلم طفلاً تبعه في الطهارة إذا لم يكن معه احد آباءه وأواني الخمر تطهر بالتبع إذا انقلبت خلاً .

وأواني العصير العنبي . بناء على نجاسته . تطهر بالتبع إذا ذهب ثلثاه .

ويد المغسّل للميت والسيدة التي يغسل عليها والثياب التي يغسل فيها تتبع الميت في

الطهارة

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب النجاسات ، حديث ٥ .

والمستند في ذلك :

١. أما طهارة الثياب ، فلما تقدم
- ٢ . وأما طهارة الولد بإسلام أحد أبويه ، فلقاعدة الطهارة بعد قصور دليل نجاسته وهو الإجماع الذي هو دليل لبي يقتصر فيه على القدر المتيقن ، وهو ما إذا لم يسلم أحد أبويه.
٣. وأما تبعية الأسير غير البالغ للمسلم ، فلنفس ماتقدم.
- ٤ . وأما اختصاص التبعية بغير البالغ ، فلكون البالغ موضوعاً مستقلاً للنجاسة بعد صدق عنوان اليهودى ونحوه عليه.
- ٥ . وأما اختصاص الحكم بمن لم يكن معه أحد ابائه ، فللإجماع على تبعيته له في النجاسة إذا كان معه.
- ٦ . وأما طهارة أواني الخمر إذا انقلبت خلاً ، فلما تقدم في مطهارة الانقلاب.
- ٧ . وأما طهارة أواني العصير العنبي إذا ذهب ثلثاه ، فلما دلّ على حليته بذهاب ثلثيه الملازم لطهارته وطهارة الإناء ، إذ طهارته وبقاء الإناء نجسا لغو ظاهر.
- ٨ . وأما طهارة يد المغتسل وغيرها ، فللسيرة القطعية على عدم تطهيرها بعد التمسيل ، أو للإطلاق المقامي ، فإن سكوت النصوص عن التعرض لوجوب تطهيرها يدلّ على طهارتها تبعاً لطهارة الميّت.
- ٩ . زوال عين النجاسة

تطهر بواطن الانسان وجسد الحيوان بزوال عين النجاسة عنهما.

والمستند في ذلك :

- ١ . أما طهارة البواطن بما ذكر ، فلإنعقاد السيرة القطعية للمتشركة على ذلك ، فمن تنجس باطن اذنه بخروج الدم مثلاً لا يغسله بالماء ، وهكذا من تنجس باطن أنفه أو

ما بين أسنانه.

وفي موثقة عمار : « سئل أبو عبدالله ٧ عن رجل يسيل من أنفه الدم هل عليه أن يغسل باطنه يعني جوف الأنف؟ فقال : إنما عليه أن يغسل ما ظهر منه »<sup>(١)</sup>.

بل ان في تنجّس البواطن تأملاً.

٢ . وأما طهارة جسد الحيوان بما ذكر ، فللسيرة ايضاً ، حيث لا يتحرز عن الهرة والدجاج ونحوهما مع العلم باصابة الدم وسائر النجاسات لفمها وسائر اعضائها إما حين الولادة او حين السفاد او بقية الحالات مع الشك في ورود المطهر بل العلم بعدمه. على أنّ في تنجّس جسد الحيوان بالملاقاة تأملاً.

وقد يستدل على طهارة جسد الحيوان مع العلم بملاقاته للنجاسة وزوالها بمثل صحيحة على ابن جعفر عن اخيه ٧ : « عن فأرة وقعت في حب دهن وأخرجت قبل أن تموت أبيبعه من مسلم؟ قال ٧ : نعم ويدهن منه »<sup>(٢)</sup> ، بتقريب أنّ الحكم بطهارة الدهن يدل على طهارة موضع بول الفأرة وبعرها.

#### ١٠ . الغيبة

إذا تنجّست ثياب الانسان او بعض توابعه حكم عليها بالطهارة اذا غاب واحتمل تطهيره لها فيما اذا لم يكن ممن لا يبالي بالنجاسة وكان يستعملها فيما تعتبر فيه الطهارة.

#### والمستند في ذلك :

١ . أما مطهّريّة الغيبة لما ذكر ، فلسيرة المشرعة المخصصة لعموم أدلة الاستصحاب.

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب النجاسات ، حديث ٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب الأستار ، حديث ١ .

٢ . وأما اعتبار احتمال التطهير ، فواضح للجزم او الإطمئنان ببقاء النجاسة اذا لم يفرض ذلك.

٣ . وأما اعتبار القيد الأخرين ، فلأن السيرة دليل لبي يقتصر فيه على المتيقن ، وهو مورد تواجد القيد.

بل قد يقال . لنفس النكته . باعتبار قيد اخرين هما : علم الشخص بطرو التنجس وكون الطهارة شرطاً.

### ١١ . استبراء الجلال

يطهر عرق الجلال ولبنه وخرئه وبوله باستبرائه.

والمستند في ذلك :

١ . أما طهارة العرق بالاستبراء ، فلأن صحيح هشام بن سالم عن أبي عبدالله ٧ : « لاتأكل اللحوم الجلالة ، وإن أصابك من عرقها شيء فاغسله » <sup>(١)</sup> علّق وجوب الغسل على عنوان الجلل فيزواله بالاستبراء يزول ايضاً.

٢ . وأما طهارة لبنه بما ذكر ، فلأن صحيح حفص بن البختري عن أبي عبدالله ٧ : « لاتشرب من ألبان الإبل الجلالة » <sup>(٢)</sup> قد علّق الحكم على ذلك فيزول بزواله.

٣ . وأما طهارة البول والخرء بذلك ، فلأن صحيح عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ٧ : « اغسل ثوبك من ابوال ما لا يؤكل لحمه » <sup>(٣)</sup> قد علّق وجوب الغسل على عنوان « ما لا يؤكل لحمه » ، فإذا زال بالاستبراء زال هو ايضاً.

وبعد ضمّ عدم الفصل بين البول والخرء يثبت الحكم في الخرء ايضاً.

١ . وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .

## ١٢ . خروج الدم من الذبيحة

إذا خرج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف حكم على المتخلف بالطهارة.

والمستند في ذلك :

استقرار سيرة المتشرعة على عدم الاجتناب عما يتخلف في الذبيحة من الدم مع كثرة الإبتلاء بالذبائح خصوصا فيالصحارى الخالية من الماء فيأثم لايطهرون لحمها ولا أثوابهم وأبدانهم الملاقية له.

بل يلزم عدم جواز اكل اللحم لاتّصال بعض قطع الدم به عادة التي لايمكن إزالتها وإن بالغ الشخص في إزالتها.

## كتاب الصلاة

الصلاة اليومية

صلاة المسافر

صلاة الجماعة

صلاة الجمعة





### الصلاة الواجبة

الواجب من الصلاة : اليومية بما في ذلك الجمعة ، وصلاة الطواف الواجب ،  
والصلاة على الميت ، والآيات ، وما التزم بنذر وشبهه ، وقضاء الولد الأكبر ما فات عن  
والده.

### والمستند في ذلك :

إمّا الضرورة الدينية والنصوص الكثيرة كما في اليومية ،<sup>(١)</sup> او اقتضاء القاعدة ، كما  
في الملتزم بنذر ونحوه ، او النصوص الخاصة ،<sup>(٢)</sup> كما في غير ذلك.

### الصلاة اليومية

واليومية خمس : الصبح ركعتان ، والمغرب ثلاث ، والبقية أربع.  
وفي السفر والخوف تقصر الرباعية الى ثنتين.

### والمستند في ذلك :

١ . أما أن اليومية خمس وعدد ركعاتها ما ذكر ، فللضرورة الدينية والروايات الخاصة.

(٣)

---

١ . راجع : وسائل الشيعة : الباب ١٣ وغيره من ابواب اعداد الفرائض.

٢ . راجع : ابواب صلاة الجمعة وابواب صلاة العيد وابواب صلاة الكسوف وغيرها من وسائل الشيعة.

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب اعداد الفرائض.

٢ . وأما قصر الرباعية في السفر ، فذلك من ضروريات المذهب ، وتدل عليه الروايات الخاصة. (١)

٣ . وأما قصرها عند الخوف ، فمحل اختلاف . وقد نقل في الحدائق (٢) أقوالاً ثلاثة : قصرها بشرط السفر ، وقصرها مطلقا ، وقصرها في الحضر بشرط أدائها جماعة .

والمناسب وجوب قصرها مطلقا لقوله تعالى : ( **وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ...** ) (٣) ، فان حمل الضرب على خصوص ما كان بمقدار المسافة بلا وجه . والتقييد به محمول على الغالب من طرّو الخوف عند الضرب حيث يُجَابُهُ العدو .

ويدل على ذلك ايضا ما رواه الصدوق عن زرارة عن أبي جعفر ٧ : « قلت له : صلاة الخوف وصلاة السفر تقصران جميعا؟ قال : نعم ، وصلاة الخوف أحق أن تقصر من صلاة السفر ، لأن فيها خوفا » (٤) .

### شرائط الصلاة

للصلاة عدة شرائط كالوقت والقبلة والطهارة وغيرها نذكرها كما يلي :

### اوقات اليومية

وقت الظهرين من الزوال الى الغروب . والمشهور اختصاص الظهر بأوله والعصر بآخره .

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٢ وغيره من ابواب صلاة المسافر .

٢ . الحدائق الناضرة : ١١ / ٢٦٥ .

٣ . النساء : ١٠١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب صلاة الخوف والمطردة ، حديث ١ .

وقت العشاءين من المغرب الى نصف الليل. والمشهور اختصاص المغرب والعشاء كذلك ، ويمتد وقتهما للمضطر الى الفجر الصادق. ووقت الصبح من الفجر الى طلوع الشمس.

والمستند في ذلك :

١ . أما أن بداية وقت الظهرين هو الزوال ، فقد اتفق عليه المسلمون ، ولم ينسب الخلاف فيه إلا الى ابن عباس والحسن والشعبي ، فجوزوا للمسافر الصلاة قبل الزوال<sup>(١)</sup>. ويدل على ذلك قوله تعالى : ( **أقم الصلاة لدلوك الشمس** ... )<sup>(٢)</sup>. والدلوك هو الزوال.

ومن السنة الشريفة ، روايات تتجاوز الثلاثين كصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « اذا زالت الشمس دخل الوقتان : الظهر والعصر ، فاذا غابت الشمس دخل الوقتان : المغرب والعشاء الآخرة »<sup>(٣)</sup>.

وسند الصدوق الى زرارة صحيح على ما في المشيخة<sup>(٤)</sup>.

وفي مقابل ذلك روايات كثيرة تدل على أن الوقت بعد مضي فترة من الزوال إما بمقدار صيرورة الظلّ الحادث بعد الزوال بمقدار ذراع او بمقدار قدم او بغير ذلك. مثال الأول الذي تتجاوز رواياته العشر : رواية الصدوق عن زرارة عن أبي جعفر ٧ : « سألته عن وقت الظهر ، فقال : ذراع من زوال الشمس. ووقت العصر

١ . جواهر الكلام : ٧ / ٧٥ .

٢ . الاسراء : ٧٨ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب المواقيت ، حديث ١ .

٤ . راجع : نهاية الجزء الرابع من كتاب من لا يحضره الفقيه : ٩ .

ذراعان من وقت الظهر فذاك اربعة اقدام من زوال الشمس. ثم قال : ان حائط مسجد رسول الله ٩ كان قامة وكان اذا مضى منه ذراع صلى الظهر وإذا مضى منه ذراعان صلى العصر ، ثم قال : أتدرى لم جعل الذراع والذراعان ، قلت : لم جعل ذلك؟ قال : لمكان النافلة. لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يمضى ذراع ، فاذا بلغ فيؤك ذراعاً من الزوال بدأت بالفريضة وتركت النافلة ، واذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة» (١).

ومثال الثاني الذي يبلغ روايتين او اكثر : صحيحة سعيد الأعرج : « سألته عن وقت الظهر هو إذا زالت الشمس؟ فقال : بعد الزوال بقدم او نحو ذلك الا في السفر او يوم الجمعة ، فان وقتها اذا زالت» (٢).

ويمكن الجواب بأن الناظر لها يفهم منها أن الغرض من جعل التأخير أداء النافلة ، فمن لم تكن ثابتة في حقه كالمسافر او لم يرد أدائها فبامكانه أداء الواجب بداية الزوال. ومع التنزل لا بد من طرحها لمخالفتها لصريح القرآن الكريم وما هو الثابت بين الأصحاب بالضرورة.

٢ . وأما أن وقت الظهرين يمتد الى الغروب ، فهو المشهور بين أصحابنا.

وتدل عليه صحيحة معمر بن يحيى : « سمعت أبا جعفر ٧ يقول : وقت العصر الى غروب الشمس» (٣) وغيرها.

١ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب المواقيت ، حديث ٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب المواقيت ، حديث ١٧ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب المواقيت ، حديث ١٣ .

واختار جماعة منهم صاحب الحدائق<sup>(١)</sup> أن الإمتداد المذكور خاص بذوى الاعذار دون المختار استنادا الى مثل صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ٧ : « لكل صلاة وقتان ، وأول الوقت أفضله ، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقت وقتا إلا في عذر من غير علة »<sup>(٢)</sup>. وفيه : إن جملة : « أول الوقت أفضله » تدل على جواز التأخير وإلا لم يكن وجه للتعبير بقوله « أفضله ».

٣ . وأما اختصاص الظهر باول الوقت والعصر بآخره ، فهو المشهور . وينسب الى الشيخ الصدوق وغيره اختيار عدم الاختصاص ، غايته يجب تقديم الظهر لشرطية الترتيب<sup>(٣)</sup>.

واستدل للأول برواية داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله ٧ : « إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلّى المصلّي اربع ركعات ، فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلّى المصلّي اربع ركعات ، فاذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس »<sup>(٤)</sup>. وهى وان كانت واضحة الدلالة إلا أنها ضعيفة بالإرسال.

ويمكن الاستدلال للثانى بالروايات الكثيرة الواردة بمضمون : « إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين »<sup>(٥)</sup>.

١ . الحدائق الناضرة : ٦ / ٨٩ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب المواقيت ، حديث ١٣ .

٣ . مدارك الاحكام : ٣ / ٣٥ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب المواقيت ، حديث ٧ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب المواقيت ، حديث ٧ .

وبعد ضعف مستند الأول يتعين الأخذ بالثاني.

٤ . وأما أن بداية صلاة المغرب هو الغروب ، فأمر متفق عليه وإنما الاختلاف فيما

يتحقق به الغروب ، فالمشهور اعتبر ذهاب الحمرة المشرقية ، وغيره اكتفى بالاستتار .

والأخبار الدالة على القولين كثيرة وان كان الدال على الثاني أكثر حيث تبلغ عشرين

او أكثر ، كصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ٧ : « سمعته يقول : وقت المغرب إذا

غربت الشمس فغاب قرصها » (١).

وما يمكن دلالة على الأول يتجاوز العشر ، كرواية يزيد بن معاوية عن أبي جعفر ٧

: « إذا غابت الحمرة من هذا الجانب ، يعني من المشرق فقد غابت الشمس من شرق الأرض

وغربها » (٢).

وذكر الشيخ النائيني أن المورد من موارد المطلق والمقيّد ، فإن روايات الإستتار تدلّ

باطلاقها على تحقق المغرب بالإستتار سواء انعدمت الحمرة ام لا ، بينما روايات الحمرة تحدد

المغرب بالإستتار وزيادة ، وهي انعدام الحمرة ، فيكون المورد على وزن « جائئ الأمير » فإنه

لا يمتنع تقييده بما دلّ على مجيء الأمير مع اتباعه (٣).

وبذلك يكون الترجيح مع الطائفة الثانية.

وقيل في وجه ترجيحها ايضا بأن الاولى موافقة للعامه (٤).

١ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب المواقيت ، حديث ١٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب المواقيت ، حديث ١ .

٣ . كتاب الصلاة ، تقرير بحث الشيخ النائيني للشيخ الأملي : ١ / ٢٨ .

٤ . الفقه على المذاهب الاربعة : ١ / ١٥٧ ؛ المغني لابن قدامي : ١ / ٣٨٩ .

ومن قال باعمال المرجح المذكور الشيخ البحراني في الحدائق الناضرة : ٦ / ١٦٩ .

٥ . وقد وقع الاختلاف في نهاية صلاة المغرب ، فالمشهور الى نصف الليل . وقيل الى غيبوبة الشفق .

والمناسب الأول لقوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل <sup>(١)</sup> الدال على جواز ايقاع المغرب الى غسق الليل ، وهو انتصافه على ما في صحيحة زرارة <sup>(٢)</sup> .  
قيل : والمعارض كصحيحة اسماعيل بن جابر عن أبي عبدالله <sup>٧</sup> : « سألته عن وقت المغرب ، قال : ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق » <sup>(٣)</sup> لا بدّ من طرحه لمخالفته لإطلاق الكتاب الكريم <sup>(٤)</sup> .

٦ . المعروف في بداية وقت صلاة العشاء ما بعد صلاة المغرب . وقيل عند سقوط الشفق .

والمناسب الاول لإطلاق آية الغسق ، ولصحيحة زرارة عن أبي عبدالله <sup>٧</sup> : « صَلَّى رسول الله <sup>٩</sup> بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة في جماعة . وإنما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته » <sup>(٥)</sup> وغيرها .

٧ . ويمتد وقت العشاء الى نصف الليل عند المشهور ، خلافا للمنسوب للشيخ المفيد والطوسي من امتداده الى ثلثه <sup>(٦)</sup> .

---

١ . الإسراء : ٧٨ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب اعداد الفرائض ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب المواقيت ، حديث ١٤ .

٤ . التنقيح : ٦ / ١٦٤ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب المواقيت ، حديث ٢ .

٦ . مدارك الاحكام : ٣ / ٥٩ .

والمناسب الأول لإطلاق آية الغسق وصحيحة أبي بصير عن أبي جعفر ٧ : « قال رسول الله ٩ : لولا أني أخاف أن أشق على أمتي لأخرت العتمة الى ثلث الليل وأنت فيرخصة الى نصف الليل ، وهو غسق الليل ... »<sup>(١)</sup>. والمعارض مدفوع بما سبق.

٨ . وأما اختصاص المغرب باول الوقت والعشاء بآخره ، فلمرسلة داود بن فرقد . المتقدمة عند البحث عن الظهرين . المنجيرة سندا بفتوى المشهور بناءً على كبرى قاعدة الإنجبار .

٩ . واما امتداد وقت العشائين للمضطر الى طلوع الفجر ، فلصحيحة ابي بصير عن ابي عبدالله ٧ : « ان نام رجل ولم يصلّ صلاة المغرب والعشاء او نسي فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلحها كليهما فليصلهما . وان خشى ان تفوته احدهما فليبدأ بالعشاء الآخرة .... »<sup>(٢)</sup> وغيرها .

١٠ . وأما أن بداية صلاة الصبح طلوع الفجر ، فلا خلاف فيه . ويدل عليه قوله تعالي : ( **أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر** )<sup>(٣)</sup> فإن المراد من قرآن الفجر هو صلاة الصبح ، ولاوجه لنسبتها الى الفجر إلا كون بدايتها ذلك .

١١ . وأما أن نهايتها طلوع الشمس ، فهو المشهور . وقيل الى طلوع الحمرة المشرقية للمختار والى طلوع الشمس لغيره .

والمناسب الاول لصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « وقت صلاة الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس »<sup>(٤)</sup> .

١ . وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب المواقيت ، حديث ٧ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦٢ من ابواب المواقيت ، حديث ٣ .

٣ . الاسراء : ٧٨ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب المواقيت ، حديث ٦ .



### علامات الاوقات وبعض احكامها

علامة الفجر . اى الصادق . التبين التقديري .

وعلمة الزوال زيادة الظل او حدوثة .

ومنتصف الليل نصف ما بين الغروب الى طلوع الفجر ، وقيل الى طلوع الشمس .

ولا تجزيء الصلاة إلا مع إحراز دخول الوقت بعلمٍ أو اطمئنان أو بيّنة أو خبر الثقة أو

اذان الثقة العارف .

### والمستند في ذلك :

١ . أما أن المراد من الفجر هو الصادق دون الكاذب ، فموضع وفاق بين المسلمين .

وتدل عليه روايات متعددة شُبّه فيها الفجر الصادق بالقبطيّة البيضاء وبنهر سورا ، بخلاف

الكاذب ، فإنه شُبّه بذنّب السرحان<sup>(١)</sup> ، ففي صحيحة أبي بصير : « سألت أبا عبد الله ٧ :

متى يجرم الطعام والشراب على الصائم وتحل صلاة الفجر؟ فقال : إذا اعترض الفجر فكان

كالقبطيّة البيضاء »<sup>(٢)</sup> .

وفي صحيحة على بن عطية عن أبي عبد الله ٧ : « الفجر هو الذى إذا رأته كان

معترضا كأنه بياض نهر سورا »<sup>(٣)</sup> .

١ . الفجر الكاذب نور يظهر في السماء صاعدا كالعمود منفصلا عن الأفق ، وسرعان ما ينعدم وتتبعه ظلمة ،

ويشبهه بذنّب السرحان . الذئب . لان باطن ذنبه ابيض وبجانبيه سواد . بينما الفجر الصادق نور يظهر بعد ذلك

منبسطا في عرض الافق كنصف دائرة . ويشبّه بالقبطيّة البيضاء وبنهر سورا ، فان القبطيّة . بالضم . ثياب رفاق

بيض كانت تنجى بمصر ، تنسب الى القبط ، وهم اهل مصر . وسورا موضع ببابل من العراق فيه نهر .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب المواقيت ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب المواقيت ، حديث ٢ .

٢ . وأما أن علامة الفجر هو التبيّن ، فلقوله تعالى : ( **وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر** ) <sup>(١)</sup>.

٣ . وأما أن المراد به التقديرى دون الفعلى ، فلأن التبيّن يؤخذ عرفا بنحو الطريقة دون الموضوعية فهو طريق لإثبات تحقق ذلك الوقت الواقعي . ولو كان مأخوذاً بنحو الموضوعية بحيث يلزم تحققه بالفعل لزم الحكم بعدم تحقق الفجر فى حالة وجود الغيم او غيره من الموانع الا بعد فترة طويلة . كما يلزم اختلاف وقت الفجر فى الليلة الواحدة بفرض تحقق الخسوف فيها وعدمه ، فيتقدم لو فرض تحقق الخسوف ويتأخر لو فرض عدمه ، وهو بعيد . وبهذا اتضح أن ما اختاره الشيخ الهمداني <sup>(٢)</sup> وبعض الأعلام من المتأخرين من اختلاف الفجر باختلاف كون الليلة مقمرة او لا موضع تأمل .

٤ . وأما الزوال ، فله عدة علامات منها ما اشير اليه ، فانه كلما وضع شاخص عمودى على الارض يحدث له ظل طويل الى جانب الغرب عند شروق الشمس ويأخذ تدريجاً بالنقصان الى أن تصل الشمس الى خط نصف النهار ، فينتهى ويأخذ بالزيادة بعد ذلك . وتلك الزيادة دليل على عبور الشمس خط نصف النهار الذى به يتحقق الزوال . هذا اذا لم تصر الشمس مسامته للشاخص وإلا . كما فى مكة المكرمة فى بعض ايام السنة . انعدم الظل ، وما يحدث بعد ذلك يكون علامة على الزوال .

٥ . وأما أن المدار فى منتصف الليل الى طلوع الفجر دون طلوع الشمس ،

---

١ . البقرة : ١٨٧ .

٢ . مصباح الفقيه ، كتاب الصلاة : ٢٥ .

فللوجدان العرفي القاضى بعدم كون فترة ما بين الطلوعين من الليل ، فلو قيل لشخص جئني في الليل وجاء قبل طلوع الشمس بربع ساعة فإنه لا يعدّ ممتثلاً.

وفي صحيحة مرزم عن أبي عبدالله ٧ : « متى أصلى صلاة الليل؟ فقال : صلّها آخر الليل »<sup>(١)</sup>.

٦ . وأما بالنسبة الى عدم الإجزاء مع عدم الإحراز ، فلقاعدة الإشتغال اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني ، ولاستصحاب عدم دخول الوقت.

اجل إذا اتضح بعد ذلك دخول الوقت اجزأ ما أتى به مع فرض تحقق القرية.

٧ . وأما أنّ دخول الوقت يثبت بالعلم ، فلحجّيته عقلاً بل اليه تنتهي حجّية كلّ حجّة ، ولولا حجّيته استحالة اثبات أيّ حقيقة.

٨ . وأما ثبوت ذلك بالإطمئنان ، فالإنعقاد سيرة العقلاء على العمل به في أمورهم ، وحيث لم يرد ردع شرعى عنه فيثبت امضاؤه.

٩ . وأما البينة ، فهي وإن لم يدل دليل على حجّيتها في خصوص المقام إلاّ أنّه يمكن الاستدلال على حجّيتها بأحد أمرين :

الأوّل : التمسك بما دلّ على حجّيتها في باب القضاء كقوله ٩ في صحيحة هشام بن الحكم : « انما اقضى بينكم بالبينات والایمان »<sup>(٢)</sup>. فإنّه وإن كان خاصاً بباب القضاء إلاّ أنّه يمكن التعدّي منه الى المقام بالأولوية.

الثاني : رواية مسعدة بن صدقة عن أبي عبدالله ٧ : « كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنّه حرام بعينه فتدعه ... والأشياء كلّها على هذا حتى يتبين لك غير ذلك أو تقوم

١ . وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب المواقيت ، حديث ٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب كيفية الحكم والدعوي ، حديث ١ .

به البيّنة» فإنّه قد يستفاد منها حجّة البيّنة في جميع الموارد.

ثمّ إنّ البحث عن حجّة البيّنة يكون له وجه بناء على عدم حجّة خبر الثقة وإلاّ فلا وجه له كما هو واضح.

١٠. وأما حجّة خبر الواحد الثقة وإن لم يكن عدلاً ، فذلك للسيرة العقلائية التي لم يردع عنها شرعاً فتكون ممضاة.

١١. وأما أذان الثقة العارف ، فالمعروف حجّيته لأنه من مصاديق خبر الثقة ، ولبعض النصوص الخاصة من قبيل صحيحة ذريح المحاربي : « قال لي أبو عبدالله ٧ : صلّ الجمعة بأذان هؤلاء ، فإنّهم أشدّ شيء مواضبة على الوقت »<sup>(١)</sup>.

### القبلة

يجب استقبال القبلة في جميع الصلوات الواجبة. وهي المكان الذي فيه الكعبة المشرفة.

والمستند في ذلك :

١. اما وجوب الاستقبال في الصلاة الواجبة ، فلقضاء الضرورة الدينية بذلك. وتدلّ عليه أيضاً جملة من النصوص ، كصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « لا صلاة إلا الى القبلة »<sup>(٢)</sup> وحديث « لاتعاد الصلاة إلا من خمسة : الطهور ، والوقت ، والقبلة ، والركوع ، والسجود »<sup>(٣)</sup>.

٢. وأما النافلة ، فمقتضى إطلاق ما تقدم اعتبار القبلة فيها ايضاً ، ولكن دلت

١. وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب كيفية الحكم والدعوي ، حديث ١.

٢. وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب القبلة ، حديث ٢.

٣. وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب القبلة ، حديث ١.

جملة من الروايات على جواز المشى فيها ، كصحيحة يعقوب بن شعيب : « سألت أبا عبد الله ٧ ... قلت : يصلّي وهو يمشي؟ قال : نعم يؤمى ايماء وليجعل السجود اخفض من الركوع » <sup>(١)</sup> فان لازم جواز المشى عرفا سقوط شرطية القبلة.

ولابدّ من حمل الصحيحة على النافلة ، لعدم احتمال ارادة الفريضة منها.

٣ . وأما أن القبلة هي ما ذكر دون نفس البنيّة ، فللزوم انعدام القبلة بائتمام البنية ولا تعود باعادة بنائها.

وايضا يلزم منه بطلان صلاة البلدان الواقعة اعلى او اخفض من مكة.

وإذا قيل : إن لازم كلا القولين بطلان صلاة بعض الصف الطويل وتنحصر صحة الصلاة بمن يخرج من موقفه خط مستقيم الى الكعبة.

قلنا : إن المدار على المواجهة العرفية دون الدقّية ، وهي تتسع بزيادة البعد ، فقبر الإمام الحسين ٧ مثلاً قد لا تتحقق مواجهته من قرب إلا في حق خمسة اشخاص بينما من بُعد يمكن ان يواجهه اهل بلد كامل.

## الطهارة

لاتصح الصلاة الا مع الطهارة من الحدث وطهارة اللباس والبدن من الخبث الآ ما استثنى.

والمصلّي مع الحدث يعيد ولو كان ناسيا او جاهلاً بخلاف المصلّي مع الخبث ، فانه يعيد مع النسيان دون الجهل.

والمستند في ذلك :

١ . أما اعتبار الطهارة من الحدث ، فمن المسلّمات بل من ضروريات الدين.

١ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب القبلة ، حديث ٤ .

ويدلّ عليه قوله تعالى : ( يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا ... )<sup>(١)</sup> وصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « لاصلاة إلا بطهور »<sup>(٢)</sup> وغيرها.

٢ . وأما اعتبارها من الخبث في اللباس ، فمما لا كلام فيه . وتدل عليه الروايات الكثيرة ، كصحيحة زرارة : « قلت له : اصاب ثوبى دم رعاف او غيره او شيء من المنى فعلمتُ أثره الى أن اصيب له الماء فاصبت وحضرت الصلاة ونسيت أن بثوبى شيئاً وصلّيت ثم إنى ذكرت بعد ذلك . قال : تعيد الصلاة وتغسله »<sup>(٣)</sup> وغيرها .

وإضمار الصحيحة لا يضر بعد كون المضمّر من أجلاء الاصحاب الذين لا تليق بهم الرواية عن غير الامام ٧ .

٣ . وأما اعتبارها فيالبدن ، فهو ثابت بالأولية .

٤ . وأما وجوب الاعادة على من صلى مع الحدث مطلقاً ، فلا إطلاق الشرطية المستفادة من الآية الكريمة وصحيحة زرارة المتقدمتين .

ويدل على ذلك ايضاً حديث لاتعاد بعد كون الطهارة من الحدث من احد الخمسة المستثناة .

٥ . وأما الجاهل والناسى للطهارة من الخبث ، فمتقضى اطلاق المستثنى منه في حديث لاتعاد عدم وجوب الإعادة عليهما إلا أن صحيحة زرارة دلت على أن الناسى يعيد دون الجاهل .

---

١ . المائة : ٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الوضوء ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب النجاسات ، حديث ٢ .

أما الفقرة الدالة فيها على وجوب الإعادة على الناسي ، فقد تقدّمت .  
 واما الفقرة الدالة على عدم وجوب الإعادة على الجاهل ، فهي : « قلت : فإن  
 ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك فنظرت فلم أرَ فيه شيئاً ثم صليت فأريت فيه ، قال :  
 تغسله ولا تعيد » <sup>(١)</sup> .  
 وعلى هذا تكون صحيحة زرارة مخصصة لقاعدة لاتعاد بلحاظ الناسي .

### ستر العورة

لاتصح الصلاة إلا مع ستر العورة . وهي في الرجل القضيب والانتيان والدبر . وفي المرأة  
 جميع بدنّها إلا الوجه . بمقدار ما يبرز عند الخمار . والكفّين الى الزندين والقدمين الى الساقين .  
 ويعتبر في الساتر مضافا الى طهارته اباحته على المشهور ، وعدم كونه من أجزاء ما  
 لا يؤكل لحمه ، ولا من أجزاء غير المذكي .  
 ويعتبر للرجال أن لا يكون من الذهب او الحرير الخالص .

والمستند في ذلك :

١ . أما لزوم الستر في الصلاة ، فقد ذكر في المستمسك <sup>(٢)</sup> ان استفادته من النصوص  
 حتى لحالة عدم الناظر غير ممكنة ، والعمدة هو الإجماع .  
 هذا والظاهر إمكان ذلك ، ففي صحيحة صفوان أنه كتب الى أبي الحسن ٧ يسأله  
 : « الرجل معه ثوبان فاصاب احدهما بول ولم يدر أيهما هو وحضرت الصلاة

١ . وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٢ . مستمسك العروة الوثقى : ٥ / ٢٥١ .

وخاف فوتها وليس عنده ماء كيف يصنع؟ قال : يصلى فيهما جميعا «<sup>(١)</sup> ، فإنه بترك الاستفصال يفهم وجوب الستر وإلا كان المناسب لإكتفاء بالصلاة عاريا حالة الأمن من الناظر.

٢ . وأما أن العورة في حق الرجل ما ذكر دون ما زاد كالعجان ، فيكفى لنفى الزيادة عدم الدليل عليها ، ولإثبات المقدار المذكور صحيحة زرارة الواردة فيمن سلبت ثيابه : « ... وإن كان رجلاً وضع يده على سواته ثم يجلسان فيؤميان إيماءً ولا يسجدان ولا يركعان فيبدو ما خلفهما ... »<sup>(٢)</sup>.

٣ . وأما تحديد عورة المرأة في الصلاة بما ذكر ، فهو المشهور . ويمكن استفادته من صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى<sup>٧</sup> : « المرأة ليس لها الا ملحفة واحدة كيف تصلّي؟ قال : تلتف فيها وتغطي رأسها وتصلّي ، فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس »<sup>(٣)</sup>.

وأما جواز إبراز الوجه بالمقدار المذكور ، فلروايات الخمار ، ففي موثقة ابن أبي يعفور : « قال أبو عبدالله<sup>٧</sup> : تصلّي المرأة في ثلاثة اثواب : ازار ودرع وخمار ... »<sup>(٤)</sup> ، بل قديستفاد ذلك من التعبير بجملة « تغطي رأسها » الوارد في الصحيحة السابقة .  
وأما الكفّان والقدمان فيكفى لإثبات استثنائهما القصور في المقتضي .  
وذيل صحيحة على بن جعفر المتقدمة لا يدل على وجوب ستر جميع الرجل عند القدرة بل على وجوب سترها في الجملة .

١ . وسائل الشيعة : باب ٦٤ من ابواب النجاسات ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب لباس المصلي ، حديث ٦ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢٨ من ابواب لباس المصلي ، حديث ٢ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٢٨ من ابواب لباس المصلي ، حديث ٨ .



٤ . وأما الإباحة ، فالمعروف اعتبارها في لباس المصلّي وفي مكانه بالرغم من عدم وجود رواية تدل على ذلك.

أما لباسه فقد اختلف في المقدار اللازم لإباحته ، فقليل باعتبارها في جميع اللباس.

وقيل باعتبارها في خصوص ما يتحقق به ستر العورة دون ما زاد.

وقد يستدل على الاعتبار بأن التستر حيث إنه واجب في الصلاة فلا ، يجوز أن يكون بالمغصوب لاستحالة ان يكون الحرام مصداقا للواجب. ونتيجة ذلك اعتبارها في خصوص الساتر للعورة.

٥ . وأما اعتبار عدم كونه من أجزاء ما لا يؤكل لحمه ، فلموثقة ابن بكير : « سأل زرارة أبا عبدالله ٧ عن الصلاة في الثعالب والفنك والسنجاب وغيره من الوبير فأخرج كتابا زعم أنه إمام رسول الله ٩ : ان الصلاة في وبر كل شيء حرام آكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد ... »<sup>(١)</sup>.

٦ . وأما اعتبار أن لا يكون من أجزاء الميتة ، فلموثقة ابن بكير المتقدمة ، حيث ورد في ذيلها : « فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره ... وكل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي ».

٧ . وأما عدم جواز لبس الذهب للرجال ، فلموثقة عمار عن أبي عبدالله ٧ : « لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلى فيه لأنه من لباس أهل الجنة ».<sup>(٢)</sup> وبضمّ قاعدة النهي في العبادة مفسد لها ، يثبت فساد الصلاة.

ووجه التخصيص بالرجال اختصاص الموثقة بذلك.

١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب لباس المصلي ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب لباس المصلي ، حديث ٤ .

٨ . وأما أنه لا يكون من الحرير الخالص ، فلمكاتبة محمد بن عبد الجبار : « كتبت الى أبي محمد ٧ اسأله هل يصلى في قنسوة حرير محض او قنسوة ديباج؟ فكتب ٧ : لا تحل الصلاة في حرير محض » (١).

وأما التخصيص بالرجال ، فلموثقة سماعة : « لا ينبغي للمرأة ان تلبس الحرير المحض وهي محرمة ... » (٢) فإن التخصيص بحالة الإحرام قد يفهم منه الجواز في غيرها.

### مكان المصلي

لا تصح الصلاة في المكان المغصوب إلا إذا أذن المالك ، ولا في المكان المشترك لأحد الشركاء بدون إذن البقية ولا في المكان المتحرك الذي لا تتحقق فيه الطمأنينة.

والمستند في ذلك :

١ - أما عدم صحة الصلاة في المغصوب ، فلأن المحرم لا يمكن أن يقع مصداقاً للواجب.

وبكلمة أخرى : المحرم لا يمكن أن يكون مقرباً.

وقيل باعتبار اباحة خصوص المسجد دون غيره.

٢ . وأما الصحة مع الإذن ، فلتتحقق الإباحة للمأذون.

٣ . وأما أنه يعتبر إذن جميع الشركاء في المشترك ، فلأن المالك لما كان هو المجموع . لفرض الإشاعة . فيعتبر إذنه.

٤ . وأما اعتبار ان لا يكون مكان المصلي متحركاً بنحو لا تتحقق فيه الطمأنينة ، فهو

أمر متسالم عليه . وقد يستدل له برواية السكوني عن أبي عبد الله ٧ : « الرجل

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب لباس المصلي ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب لباس المصلي ، حديث ٤ .

يصلّي في موضع ثم يريد أن يتقدّم ، قال : يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدّم الى الموضع الذي يريد ثم يقرأ « (١) ، فإنّها تدلّ على اعتبار طمأنينة المصلّي اثناء قرائته ، ومع اضطراب المكان لا يمكن تحقّقها.

وضعف السند بالنوفلي . الراوى عن السكوني . حيث لم يوثّق لا يضرّ بناء على تمامية كبرى الانجبار بعمل المشهور.

### أجزاء الصلاة

للصلاة عدة اجزاء نذكرها كما يلي : النية والمراد منها كون الباعث الى الفعل المعين امر الله سبحانه.

ويعتبر تعيين الصلاة اذا كانت صالحة لوجهين.

ولا تلزم نية القضاء والأداء عند عدم اشتغال الذمّة بالقضاء او عند تردد ما اشتغلت به بينهما.

وعند شك المكلف في نيتها ظهرا او عصرا ينويها ظهرا ان لم يأت بما قبلاً والا بطلت.

والمستند في ذلك :

١- أما أنه يلزم كون الباعث الى الفعل المعين أمر الله سبحانه ، فلأن ذلك لازم العبادية.

وبذلك يتّضح بطلان العبادة حالة الرياء لفقد الباعث المذكور.

بل هو محرّم ومبطل بقطع النظر عن ذلك ، ففي صحيحة زرارة وحمران عن أبي جعفر

٧ : « لو أن

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٤ من أبواب القراءة في الصلاة ، حديث ١ .

عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله والدار الآخرة وأدخل فيه رضا أحدٍ من الناس كان مشركاً «<sup>(١)</sup> ، فإنَّ التعبير بالشرك يدلُّ على الحرمة التي لازمها البطلان.

وفي الحديث الصحيح عن رسول الله ٩ : « يؤمر برجال الى النار ... فيقول لهم خازن النار : يا اشقياء ما كان حالكم؟ قالوا : كنّا نعمل لغير الله ، فقيل لنا : خذوا ثوابكم ممن عملتم له »<sup>(٢)</sup>.

٢ . وأما اعتبار التعيين حالة امكان وقوع الصلاة على وجهين . كصلاة الفجر ونافلتها ، فلعدم تحقق العنوان بدون قصده .

وأما عدم اعتباره حالة العدم . كندبر نافلة . فلعدم تحقق التعيين لهما في الواقع ، بل قصد المعينة أمر غير ممكن .

٣ . وأما لزوم قصد الاداء او القضاء عند اشتغال الذمة بالقضاء أيضاً ، فلعدم حصول التعيين بدون ذلك .

وأما عدم لزومه حالة الاشتغال بصلاة وترددها بين القضاء والأداء ، فلحصول الامتثال بقصد امتثال الامر المتوجّه واقعا .

٤ . وأما نيتها ظهراً للمتعدد إذا لم يأت بها قبلاً ، فباعتبار ان الواقع لا يخلو من أحد احتمالين ، فإن كان قد نواها واقعا عصراً فمن اللازم العدول بها الى الظهر للزوم العدول من اللاحقة الى السابقة لمن لم يأت بها .

وإن كان قد نواها واقعا ظهراً فالامر أوضح .

٥ . وأما الحكم بالبطلان حالة اداء الظهر قبلاً ، فلاحتمال نيتها ظهراً واقعا ،

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب مقدمة العبادات ، حديث ١١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب مقدمة العبادات ، حديث ١ .

والعدول من السابقة الى اللاحقة غير جائز وإنما الجائز هو العكس ، فان القاعدة وإن اقتضت عدم جواز كليهما إلا أنّ الثاني بخصوصه قد دلّ الدليل الخاص على جوازه بل وجوبه ، وهو مثل صحيحة زرارة عن ابي جعفر ٧ : « ... إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وأنت في الصلاة أو بعد فراغك فانوها الاولى ثم صلّ العصر فأتمها هي أربع مكان أربع ... وان كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ... »<sup>(١)</sup>.

### تكبيرة الإحرام

التكبير . الله أكبر . ركن تبطل الصلاة بتركه عمدا او سهوا . كما تبطل بزيادته العمدية دون السهوية .

#### والمستند في ذلك :

- ١ . أما وجوب التكبير للصلاة ، فتقتضيه الضرورة الدينية . وتدل عليه ايضا طوائف من النصوص ، منها ما ورد في ناسي التكبير ، كصحيحة زرارة : « سألت أبا جعفر ٧ عن الرجل ينسى تكبيرة الافتتاح ، قال : يعيد »<sup>(٢)</sup>.
- ٢ . وأما كون الصيغة « الله أكبر » ولا يجزى ترجمتها او مرادفها او تغيير هيئتها . بالرغم من أنّ الرويات لم تدلّ على صيغة خاصة للتكبير . فلا يرتكاز ذلك في اذهان المتشرعة الذي لا منشأ له سوى وصوله يدا بيد من الشارع المقدس .
- ٣ . وأما بطلان الصلاة بتركه العمدي ، فلكون ذلك مقتضى جزئيته .
- ٤ . وأما بطلانها بتركه السهوي ، فلكونه مقتضى القاعدة ، إذ المركب ينعدم بعدم

١ . وسائل الشيعة : باب ٦٣ من ابواب المواقيت ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب تكبيرة الاحرام ، حديث ١ .

جزئته ولو سهوا.

هذا مضافا الى دلالة الصحيحة المتقدمة وغيرها على ذلك. ولا يمكن التمسك بإطلاق المستثنى منه في حديث لا تعاد لنفى البطلان لكونه ناظرا الى من دخل في الصلاة ، والتارك للتكبير ولو سهوا لا يكون داخلاً في الصلاة.

٥ . وأما البطلان بالزيادة العمدية ، فللعموم في صحيحة أبي بصير : « قال أبو عبد الله

٧ : من زاد في صلاته فعليه الإعادة »<sup>(١)</sup>.

٦ . وأما عدم البطلان بالزيادة السهوية ، فالإطلاق المستثنى منه في حديث لا تعاد

بناء على شموله لحالة الزيادة ايضا ، وهو حاكم على صحيحة أبي بصير المتقدمة.

ودعوي : إختصاصه بالنقيصة لعدم تصور الزيادة في الطهور والقبلة والوقت.

مدفوعة بأن ذلك لا يمنع من عمومه في الباقي بعد تصورها فيه.

### القيام

المعروف بين جمع من المتأخرين ركنية القيام حالة تكبيرة الإحرام وقبيل الركوع.

وفي غير ذلك يكون واجبا غير ركني.

ومن لا يتمكن من القيام يصلّي جالسا.

ومن قدر على القيام في بعض الصلاة بعّض.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة ، حديث ٢ .

### والمستند في ذلك :

- ١ . اما ركنية القيام ، ففي مقدارها خلاف ، فالمختار لدى جمع من المتأخرين ركنيته في الحاليتين المتقدمتين لان المناسب لحديث لا تعاد وإن كان هو عدم الركنية مطلقا لعدم كونه احد الخمسة المستثناة إلا ان ركنيته حالة التكبير قد ثبتت بموثقة عمار : « ان وجبت عليه الصلاة من قيام فنسى حتى افتتح الصلاة وهو قاعد فعليه أن يقطع صلاته »<sup>(١)</sup> .  
وركنيته فُبيل الركوع قد ثبتت لتقوم مفهوم الركوع بالقيام القبلي ، حيث إنه عبارة عن الإنحناء الخاص عن قيام ، والإخلال به اخلال به .
- ٢ . وأما الانتقال الى الجلوس عند عدم القدرة على القيام ، فينبغي أن يكون واضحا بعد عدم سقوط الصلاة بحال . وقد دلت عليه ايضا صحيحة جميل : « سألت ابا عبد الله ٧ : ما حدّ المرض الذى يصلى صاحبه قاعدا؟ فقال : ان الرجل ليوعك ويخرج ولكنه اعلم بنفسه ، اذ قوى فليقم<sup>(٢)</sup> » وغيرها .
- ٣ . واما التبويض للقادر على القيام فى الصلاة ، فيمكن استفادته من ذيل الصحيحة المتقدمة .

### القراءة

تلزم فى الركعتين الاوليتين من الصلاة قراءة الحمد ، وفى الفريضة . لدى المشهور . قراءة سورة كاملة .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب القيام ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب القيام ، حديث ٣ .

والمشهور أن البسملة جزء من كل سورة ، فتجب قرائتها معها إلا سورة التوبة.

والمستند في ذلك :

١ . أما وجوب الفاتحة في الاوليتين ، فامر لا خلاف فيه. وتدل عليه صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر ٧ : « سألته عن الذي لا يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاته ، قال : لا صلاة له إلا أن يقرأ بها في جهر او إخفات » <sup>(١)</sup> وغيرها.

٢ . وأما وجوبها في النافلة ايضا ، فلإطلاق الصحيحة المتقدمة.

٣ . وأما لزوم قراءة سورة كاملة بعد الحمد ، فقد وقع محلاً للاختلاف تبعاً لاختلاف الروايات.

ففي رواية منصور بن حازم : « قال أبو عبدالله ٧ : لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا باكتر » <sup>(٢)</sup>.

وفي صحيحة علي بن رثاب عن أبي عبدالله ٧ : « إن فاتحة الكتاب تجوز وحدها في الفريضة » <sup>(٣)</sup>.

ويمكن الجمع بحمل الاولى على الاستحباب. ولا معنى . بعد إمكانه . لحمل الثانية على التقية ، فان اعمال المرجحات فرع استقرار التعارض ، وهو غير متحقق بعد امكان الجمع بما ذكر.

والاحتياط لا ينبغي تركه تحفظاً من مخالفة المشهور.

٤ . وأما جزئية البسملة ، فينبغي أن تكون من المسلّمات بالنسبة الى الفاتحة

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب القراءة في الصلاة ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب القراءة في الصلاة ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة ، حديث ١ .



لصحيحة محمد بن مسلم : « سألت أبا عبد الله ٧ عن السبع المثاني والقرآن العظيم أهى الفاتحة؟ قال : نعم. قلت : بسم الله الرحمن الرحيم من السبع؟ قال : نعم ، هى افضلهنّ »<sup>(١)</sup>.

وأما جزئيتها من بقية السور . عدا التوبة . فقد ادعى عليه الاجماع ، بل ربما عُدَّ من المسلّمات.

وقد يستدل له بصحيحة معاوية بن عمار : « قلت لأبي عبد الله ٧ : إذا قمت للصلاة اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فى فاتحة الكتاب؟ قال : نعم. قلت : فإذا قرأت فاتحة الكتاب اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع السورة؟ قال : نعم »<sup>(٢)</sup> ، بتقريب أن السؤال عن الاستحباب بعد عدم المعنى له لوضوحه ، فلا بدّ وأن يكون عن الوجوب ، وهو ملازم للجزئية لعدم احتمال إرادة الوجوب النفسى .

ثم إن الثمرة للحكم بجزئية البسملة للسورة . بعد وضوح لزوم قرائتها حتى لو لم تكن جزءاً . تظهر فى مثل عدّها آية من صلاة الآيات او لزوم تعيين السورة عند قرائتها.

## الركوع

وهو واجب فى كل ركعة مرة عدا صلاة الآيات .

كما أنه ركن تبطل الصلاة بزيادته ونقيصته عمدا وسهوا عدا صلاة الجماعة فإن الزيادة فيها للمتابعة عند رفع الرأس من الركوع سهواً معفو عنها . ويلزم فيه الانحناء بقصد الخضوع . ولو ارتكازاً . قدر ما تصل أطراف الأصابع

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب القراءة فى الصلاة ، حديث ٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب القراءة فى الصلاة ، حديث ٥ .

الى الركبتين.

والمستند في ذلك :

١ . أما وجوب الركوع في الصلاة ، فهو من ضروريات الدين . وتدل عليه صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله ٧ : « الصلاة ثلاثة اثلاث : ثلث طهور ، وثلث ركوع ، وثلث سجود »<sup>(١)</sup> وغيرها .

٢ . وأما أنه مرّة في كل ركعة ، فهو من ضروريات الدين ايضا . ويمكن استفادته من الروايات البيانية لكيفية الصلاة<sup>(٢)</sup> وغيرها .

٣ . وأما استثناء صلاة الآيات ، فللروايات الكثيرة الواردة في بيان كیفيتها<sup>(٣)</sup> .

٤ . وأما أنه ركن تبطل الصلاة بزيادته العمدية والسهوية ، فلقاعدة « لاتعاد » المستفادة من حديث زرارة عن أبي جعفر ٧ : « لا تعاد الصلاة إلا من خمسة : الطهور ، والوقت ، والقبلة ، والركوع ، والسجود . ثم قال : القراءة سنة ، والتشهد سنة ، ولا تنقض السنة الفريضة »<sup>(٤)</sup> ، فإنه بإطلاقه يشمل الزيادة . ومجرد عدم امكان تصورهما في بعض افراد المستثنى لا يمنع من انعقاد الإطلاق بلحاظ ما امكن .

٥ . وأما استثناء الجماعة ، فلصحيحة علي بن يقطين : « سألت أبا الحسن ٧ عن الرجل يركع مع الإمام يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الامام ، قال : يعيد بركوعه معه »<sup>(٥)</sup> وغيرها .

١ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الركوع ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب افعال الصلاة ، حديث ١٠٠ - ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب صلاة الكسوف والآيات .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب القراءة في الصلاة ، حديث ٥ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٤٨ من ابواب الصلاة الجماعة ، حديث ٣ .

- ٦ . وأما لزوم الإنحناء بقصد الخضوع ولو ارتكازاً ، فلتقوم مفهوم الركوع لغة بذلك .  
 ٧ . وأما التحديد بذلك ، فلصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « فإن وصلت أطراف أصابعك في ركوعك الى ركبتيك أجزأك ذلك ... » <sup>(١)</sup> .

### السجود

تجب في كل ركعة سجدتان . وهما ركن تبطل الصلاة بنقصانهما او زيادتهما العمدية والسهوية . ولا تبطل بزيادة او نقص واحدة سهوا . ويلزم في السجود أن يكون على الأرض او ما أنبتته من غير المأكول والملبوس . والأفضل أن يكون على التربة الحسينية على مشرفها آلاف التحية والسلام . كما يلزم إضافة الى وضع الجبهة على الأرض او ما بحكمها السجود على ستة أعضاء : الكفين والركبتين وإبهامى القدمين . ولا يلزم في غير الجبهة مماسة ما يصح السجود عليه .

### والمستند في ذلك :

١ . أما وجوب سجدتين في كل ركعة ، فتقتضيه ضرورة الدين وطوائف من النصوص ، كالتى وردت فيمن نسي السجدة الثانية وتذكرها قبل او بعد الركوع ، كصحيحة اسماعيل بن جابر عن أبي عبدالله ٧ : « رجل نسي أن يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر وهو قائم أنه لم يسجد ، قال : فليسجد ما لم يركع ، فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فليمض في صلاته حتى يسلم ثم يسجد فإنها قضاء » <sup>(٢)</sup> .

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب افعال الصلاة ، حديث ٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب السجود ، حديث ١ .

- ٢ . وأما بطلان الصلاة بنقصائها عمداً ، فذلك لازم الجزئية . وأما عدمه في فوات السجدة الواحدة وغيرها من الأجزاء غير الركنية فهو يختص بالنسيان للدليل الخاص ، كالصحيحة السابقة وغيرها .
- ٣ . وأما بطلانها بنقصانها سهواً ، فلأن السجود من أحد الخمسة المستثناة في صحيحة « لا تعاد » المتقدمة في الركوع .
- واطلاق السجود فيها وإن كان شاملاً للسجدة الواحدة أيضاً إلا أنها قد خرجت بالمقيّد وهو صحيحة اسماعيل المتقدمة .
- ٤ . وأما بطلانها بزيادة عمداً أو سهواً ، فلا إطلاق صحيحة أبي بصير : « قال أبو عبد الله ٧ : من زاد في صلاته فعلية الإعادة »<sup>(١)</sup> ، ولقاعدة « لا تعاد » بناء على ثبوتها للزيادة ، كما هو مقتضى الاطلاق .
- ٥ . وأما عدم بطلانها بزيادة سجدة واحدة سهواً ، فلصحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله ٧ : « سألت عن رجل صلى فذكر أنه زاد سجدة ، قال : لا يعيد صلاته من سجدة ويعيدها من ركعة »<sup>(٢)</sup> المقيّدة لإطلاق صحيحة أبي بصير .
- ٦ . وأما عدم بطلانها بنقصانها ، فلصحيحة اسماعيل بن جابر المتقدمة وغيرها .
- ٧ . وأما لزوم كون السجود على ما ذكر ، فلصحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله ٧ : « أخبرني عما يجوز السجود عليه وعما لا يجوز ، قال : السجود لا يجوز إلا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل أو لبس »<sup>(٣)</sup> .

١ . وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الخلل ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الركوع ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب ما يسجد عليه ، حديث ١ .

وحديث سجود النبي ٩ على الخُمرة المنقول عن عائشة وميمونة مشهور<sup>(١)</sup>.

٨ . وأما اعتبار السجود على الأعضاء الستة مضافاً للجبهة ، فلصحيح زرارة : قال أبو جعفر ٧ : قال رسول الله ٩ : السجود على سبعة اعظم : الجبهة واليدين والركبتين والإبهامين من الرجلين»<sup>(٢)</sup>.

٩ . وأما وجه الأفضلية على ما ذكر ، فلما رواه معاوية بن عمار : « كان لأبي عبد الله ٧ خريطة<sup>(٣)</sup> ديباج صفراء فيها تربة أبي عبد الله ٧ فكان إذا حضرته الصلاة صبّه على سجاده وسجد عليه ، ثم قال ٧ : إن السجود على تربة أبي عبد الله ٧ يخرق الحجب السبع »<sup>(٤)</sup>.

على أن الأفضلية المذكورة لا تحتاج الى دليل بعد تعطر تلك التربة بأفضل دم أريق على وجه الأرض في سبيل إعلاء كلمة الاسلام.

١٠ . وأما عدم اعتبار المماساة بلحاظ بقية الأعضاء ، فيكفي لإثباته اصل البراءة بعد القصور في المقتضى لاعتبار مماستها ، فإن الامر بالسجود على الارض ونباتها منصرف الى الجبهة بخصوصها. هذا ولكن لا تصل النوبة الى الأصل بعد صحيحة الفضيل وبريد عن أحدهما ٨ : « لا بأس بالقيام على المصلى من الشعر والصوف اذا

١ . فقد روى مسلم في باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد من كتاب الحيض ، حديث ١١ عن عائشة : « أن رسول الله ٩ قال لها : ناوليني الخمرة من المسجد ، فقالت : إني حائض ، فقال : إن حيضتك ليست في يدك ». كما وروى البخارى في باب الصلاة على الخمرة من كتاب الصلاة ، حديث ٣٨١ عن ميمونة : « كان النبي ٩ يصلّى على الخمرة ». والخُمرة بضم الحاء وسكون الميم قطعة نسيج من خوص يسجد عليها.

٢ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب السجود ، حديث ٢.

٣ . الخريطة : وعاء من أدم أو غيره يشدُّ على ما فيه.

٤ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب ما يسجد عليه ، حديث ٣.

كان يسجد على الارض. وإن كان من نبات الارض فلا بأس بالقيام عليه والسجود عليه»<sup>(١)</sup>.

### التشهد

وهو واجب في الثنائية مرة بعد رفع الرأس من السجدة الثانية في الركعة الثانية. وفي الثلاثية والرابعة مرتين ، الثانية منها بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة في الركعة الأخيرة. وكيفيته : « أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد وآل محمد ».

### والمستند في ذلك :

١ . أما وجوبه في المواضع المذكورة ، فمتسالم عليه. ولكن قد يعسر استفادة محله الواجب من النصوص إلا في الثانية من الظهر وغيرها ، ففي صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله  $\text{ع}$  : « إذا قمت في الركعتين من الظهر او غيرها فلم تتشهد فيها فذكرت ذلك في الركعة الثالثة قبل أن تركع فاجلس فتشهد وقم فأتم صلاتك ... »<sup>(٢)</sup>.  
وقد يتوهم أن صحيحة عبيد بن زرارة : « قلت لأبي عبد الله  $\text{ع}$  : الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير؟ فقال : تمت صلاته ، وإنما التشهد سنة في الصلاة فيتوضأ ويجلس مكانه او مكانا نظيفا فيتشهد »<sup>(٣)</sup> تدل على استحبابه.  
والجواب : إن السنة في مصطلح النصوص تعني ما سنّه الرسول  $\text{ص}$  في مقابل

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب ما يسجد عليه ، حديث ٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التشهد ، حديث ٣ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب التشهد ، حديث ٢ .

الفرض بمعنى ما اوجبه الله سبحانه.

وعليه فدليل وجوب إتيانه في الركعة الأخيرة ينحصر بالسيرة القطعية المتوارثة للمتشرعة المتصلة بزمن المعصوم ٧.

٢ . وأما كفيته بما تقدم ، فهو المشهور . ونسب الى بعض الاكتفاء بالشهادة الاولى في التشهد الاول ، والى الصدوق الاكتفاء بجملة « بسم الله وبالله » بدل الشهادتين<sup>(١)</sup> . ولا توجد رواية تدل عليها بكاملها ، بل هي ثابتة بالجمع بين الروايات ، كصحيحة محمد بن مسلم : « قلت لأبي عبدالله ٧ : التشهد في الصلاة؟ قال : مرتين . قلت : وكيف مرتين؟ قال : إذا استويت جالسا فقل : أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ٩ ثم تنصرف ... »<sup>(٢)</sup> ، وصحيحة أبي بصير وزرارة : « قال أبو عبدالله ٧ : إن الصلاة على النبي ٩ من تمام الصلاة اذا تركها متعمدا فلا صلاة له »<sup>(٣)</sup> .  
والصحيحة الثانية وإن لم تدل على تعيين الموضع إلا أنه تكفى لذلك السيرة القطعية.

### التسليم

وهو آخر أجزاء الصلاة . وبه يتحقق الخروج عنها وتحل منافياتها .  
وله صيغتان : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبأيهما بدأ تحقق به الانصراف .

١ . مدارك الاحكام : ٣ / ٤٢٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب التشهد ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التشهد ، حديث ١ .

### والمستند في ذلك :

١ . أما وجوب التسليم ، فهو المشهور . وقيل باستحبابه . ويدلّ عليه موثق أبي بصير : « سمعت أبا عبدالله <sup>٧</sup> يقول في رجل صلى الصبح فلما جلس في الركعتين قبل أن يتشهد رعى ، قال : فليخرج فليغسل انفه ثم ليرجع ، فليتم صلاته فإن آخر الصلاة التسليم » <sup>(١)</sup> وغيره .

وأما التخيير في صيغة التسليم وتحقق الانصراف بما بدأ به منهما ، فهو المشهور بين المتأخرين . ويقتضيه الجمع بين صحيحة الحلبي « قال أبو عبدالله <sup>٧</sup> كل ما ذكرت الله عزوجلّ به والنبي <sup>٩</sup> فهو من الصلاة . وإن قلت : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرفت » <sup>(٢)</sup> ، وموثقة الحضرمي عن أبي عبدالله <sup>٧</sup> « قلت له : إني أصلي بقوم . فقال : تسلم واحدة ولا تلتفت . قل : السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام عليكم ... » <sup>(٣)</sup> .

### احكام الشكوك

من شكّ في أدائه للصلاة في الوقت يلزمه فعلها دون ما لو شكّ في خارجه .  
والشاك في جزء او شرط بعد الفراغ لا يلتفت .  
والشاك في فعل بعد الدخول في غيره يبني على تحققه ، واذا كان قبله يأتي به .  
والشاك في صحة المأتي به يبني على الصحة وإن لم يدخل في غيره .  
والشك في عدد الركعات من الثنائية والثلاثية والاوليتين من الرباعية مبطل لها .

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب التسليم ، حديث ٤ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب التسليم ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب التسليم ، حديث ٣ .



والشاك بين الإثنين والثلاث من الرباعية بعد إتمام الذكر الواجب للسجدة الأخيرة بينى على الثلاث ، ويحتاط بركعة قائما او بركعتين جالسا.

والشاك بين الثلاث والأربع بينى على الأربع ويحتاط كذلك.

والشاك بين الثنتين والأربع بعد إتمام الذكر الواجب للسجدة الأخيرة بينى على الأربع ويحتاط بركعتين من قيام.

والشاك بين الثنتين والثلاث والأربع بعد إتمام الذكر الواجب للسجدة الأخيرة بينى على الأربع ويحتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس.

والشاك بين الأربع والخمس بعد ذكر السجدة الأخيرة بينى على الأربع ويسجد سجدتى السهو. وإذا كان شكّه المذكور حالة القيام يجلس ويطبّق حكم الشاك بين الثالثة والرابعة.

والظنّ بعدد الركعات بحكم اليقين بخلافه فى الأفعال فإنّه بحكم الشك.

والمستند فى ذلك :

١ . أما أن الشاك فى أداء الصلاة يلزمه فعلها فى الوقت ، فلاستصحاب عدم الأداء. ويقطع النظر عن ذلك تكفى قاعدة « الإشتغال اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني » للزوم الإحراز.

على أنّا فى غنى عن ذلك بعد صحيحة زرارة وفضيل عن أبى جعفر ٧ « متى استيقنت او شككت فى وقت فريضة أنك لم تصلّها او فى وقت فوطها أنك لم تصلّها صليتها. وإن شككت بعد ما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل فلا إعادة عليك من شك حتى تستيقن ، فإن استيقنت فعليك أن تصليها فى ايّ حالة كنت »<sup>(١)</sup>.

١ . وسائل الشيعة : باب ٦٠ من ابواب المواقيت ، حديث ١ .

- ٢ . وأما عدم وجوب القضاء على الشاك خارج الوقت ، فللصحيحة المتقدمة .  
على أتا في غنى عنها ، إذ الأمر بالأداء قد سقط جزماً بخروج الوقت إما بالإمتثال أو بالعصيان ، والأمر بالقضاء يشك في حدوثه فيكون مجرياً للبراءة .
- ٣ . وأما أن الشاك في جزء أو شرط لا يلتفت بعد الفراغ ، فلقاعدته « الفراغ »  
المستفادة من موثقة محمد بن مسلم عن أبي جعفر ٧ « كل ما شككت فيه مما قد مضى  
فامضه كما هو »<sup>(١)</sup> .
- ٤ . وأما البناء على تحقق المشكوك بعد الدخول في غيره ، فلقاعدته التجاوز المستفادة  
من صحيحة زرارة « قلت لأبي عبد الله ٧ رجل شك في الأذان وقد دخل في الإقامة ، قال :  
يمضي . قلت : رجل شك في الأذان والإقامة وقد كبر ، قال : يمضي . قلت : رجل شك في  
التكبير وقد قرأ ، قال : يمضي . قلت : شك في القراءة وقد ركع ، قال : يمضي . قلت : شك  
في الركوع وقد سجد ، قال : يمضي على صلاته . ثم قال : يا زرارة إذا خرجت من شيء ثم  
دخلت في غيره فشكك ليس بشيء »<sup>(٢)</sup> وغيرها .
- ٥ . وأما لزوم الإتيان بالمشكوك قبل ذلك ، فلمفهوم الشرط في ذيل الصحيحة  
السابقة . مضافاً الى اقتضاء الاستصحاب لذلك .
- ٦ . وأما أن الشاك في صحة المأتمى به يبني عليها وإن لم يدخل في غيره ، فلموثقة محمد  
بن مسلم المتقدمة .  
وبذلك يتضح الفارق بين قاعدة التجاوز حيث يعتبر في تطبيقها الدخول في الجزء  
اللاحق وبين إصالة الصحة حيث لا يعتبر فيها ذلك .

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة ، حديث ٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة ، حديث ١ .

ومنشأ الاختلاف المذكور : أن صحيحة زرارة التي هي المستند لقاعدة التجاوز قد اعتبرت الدخول في الجزء اللاحق ، بخلاف الموثقة التي هي المستند لأصالة الصحة حيث لم تعتبر ذلك.

٧ . وأما الشك في عدد الركعات ، فالأصل الأولى فيه بمقتضى إطلاق دليل الاستصحاب وإن اقتضى لزوم البناء على الأقل ، ولكن قد طرأ عليه التقييد في باب عدد الركعات بما دلّ على لزوم البناء على الأكثر والإتيان بما يحتمل نقصانه بعد التسليم. فقد ورد في موثقة عمار عن أبي عبد الله ٧ « يا عمار أجمع لك السهو كله في كلمتين ، متى ما شككت فخذ بالأكثر ، فاذا سلمت فأتم ما ظننت أنك نقصت » (١).

وعليه ، فمقتضى الأصل الثانوى بمقتضى الموثقة المذكورة هو الحكم بصحة كل صلاة يشك في عدد ركعاتها ولزوم البناء على الأكثر إلا إذا دلّ دليل خاص على العكس ، فيلتزم بتخصيصه كما سوف نلاحظ ذلك في الثنائية وغيرها.

٨ . وأما البطلان بالشك في الاوليتين . خلافا للصدوق حيث نسب له الحكم بالتخيير بين الإعادة والبناء على الأقل (٢) . فلصحيحة زرارة : « قال أبو جعفر ٧ : كان الذى فرض الله على العباد عشر ركعات وفيهنّ القراءة وليس فيهنّ وهم . يعنى سهواً فزاد رسول الله ٩ سبعا وفيهنّ الوهم وليس فيهنّ قراءة.

فمن شك في الاوليتين اعاد حتى يحفظ ويكون على يقين ، ومن شك في الأخيرتين عمل بالوهم » (٣) وغيرها.

١ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة ، حديث ١ .

٢ . جواهر الكلام : ١٢ / ٣٢٩ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الخلل ، حديث ١ .

- ٩ . وأما بطلان الثنائية بالشك ، فلعدة نصوص تكفيها منها صحيحة زرارة السابقة .
- ١٠ . وأما بطلان المغرب بالشك ، فلصحيحة حفص وغيره عن أبي عبدالله ٧ « إذا شككت في المغرب فاعد ... » (١) وغيرها .
- ١١ . وأما حكم الشك بين الثنتين والثلاث بما تقدم ، فهو المشهور . ويدل عليه عموم موثقة عمار المتقدمة .
- إلا أن الموثقة المذكورة تعيّن القيام في ركعة الاحتياط دون التخيير بينه وبين الجلوس . ويمكن الجواب بان الصورة الآتية ثبت فيها التخيير ، وحيث يقطع بعدم الفرق بين الصورتين فيثبت التخيير في صورتنا أيضا .
- ١٢ . وأما التقييد بإتمام مقدار الذكر الواجب ، فلأنه به يتحقق إكمال الركعتين الاوليتين اللتين لا يدخل فيهما السهو .
- ١٣ . وأما حكم الشك بين الثلاث والاربع بما تقدم ، فيقتضيه عموم موثقة عمار المتقدمة ، وصحيح الحلبي عن أبي عبدالله ٧ « ... إن كنت لا تدري ثلاثا صليت ام اربعا ولم يذهب وهمك الى شيء فسلم ، ثم صلّ ركعتين وانت جالس تقرأ فيها بام الكتاب » (٢) .
- ١٤ . وأما التخيير في ركعة الاحتياط بين الجلوس والقيام ، فهو للجمع بين الصحيح المتقدم وصحيحة زرارة عن أحدهما ٨ : « ... إذا لم يدر في ثلاث هو او في أربع قام فاضاف إليها اخرى ولا شيء عليه ولا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك

١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الخلل ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الخلل ، حديث ٥ .

في اليقين» <sup>(١)</sup>.

والمراد من قوله ٧ : « قام ... » هو القيام الى ركعة أخرى منفصلة لا متصلة لقضاء المذهب بذلك.

١٥ . وأما حكم الشك بين الثنتين والأربع بما تقدم ، فلعنوم موثقة عمار المتقدمة وصحيحة زرارة عن أحدهما ٨ : « ... من لم يدر في اثنتين هو او في اربع ، قال : يسلم ويقوم ، فيصلّى ركعتين ، ثم يسلم ولا شيء عليه » <sup>(٢)</sup> وغيرها.

١٦ . وأما اعتبار إتمام الذكر الواجب ، فلأنه بدونه لا يحرز إتمام الاوليتين.

١٧ . وأما أن حكم الشاك بين الثنتين والثلاث والأربع ما ذكر ، فلصحيح عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي ابراهيم ٧ : « قلت لأبي عبدالله ٧ : رجل لا يدرى اثنتين صلى ام ثلاثا ام رابعا ، فقال : يصلّى ركعتين من قيام ، ثم يسلم ، ثم يصلّى ركعتين وهو جالس » <sup>(٣)</sup>.

١٨ . وأما حكم الشاك بين الاربع والخمس بعد ذكر السجدة الأخيرة ، فلا يمكن استفادته من عموم موثقة عمار بل يدل عليه صحيح أبي بصير عن أبي عبدالله ٧ : « إذا لم تدر خمسا صليت ام اربعا ، فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك وأنت جالس ثم سلم بعدهما » <sup>(٤)</sup> وغيره. والتقييد بما بعد ذكر السجدة الأخيرة لاستظهاره من التعبير بالفعل الماضي « صليت ».

١٩ . وأما أنّ الشاك بين الرابعة والخامسة حالة القيام يلزمه ماتقدم ، فلأنّ الشك

١ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الخلل ، حديث ٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الخلل ، حديث ٤ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الخلل ، حديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الخلل في الصلاة ، حديث ٣ .

مادام كذلك فلا يصدق عنوان « خمساً صلّيت أم أربعاً » بل يصدق عنوان « ثلاثاً صلّيت أم أربعاً » الوارد في صحيح الحلبي المتقدّم في الرقم (١٣) فيلزم هدم القيام والتسليم وتطبيق حكم الشك بين الثالثة والرابعة.

٢٠. وأما أنّ الظن بعدد الركعات بحكم اليقين ، فلصحيح صفوان عن أبي الحسن ٧ : « إن كنت لاتدرى كم صلّيت ولم يقع وهمك على شيء فاعد الصلاة » <sup>(١)</sup> ، فإنّه يدلّ على حكمين : وجوب العمل على طبق الوهم ، اى الشك ، ووجوب الإعادة عند الشك المتساوي ، غايته يلزم تقييد الثاني بغير الشكوك المتقدمة لخروجها بالمقيّد. وأما أنّ الظنّ في الأفعال هو بحكم الشك فباعتبار أنّ الشك لغة هو بمعنى خلاف العلم ، وتخصيصه بالمتساوي اصطلاح خاص لا معنى لتحميله على النصوص الشرعية. كما أنّ تخصيصه بذلك في باب الركعات هو للدليل الخاص.

---

١. وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الخلل في الصلاة ، حديث ١.

## صلاة المسافر

تقصر الرباعية بالسفر الى ثنتين بشرط :

القصد المستمر لقطع المسافة . ثمانية فراسخ . امتدادية او ملققة ولو لم يرد الرجوع في

نفس اليوم.

وعدم قصد المرور بالوطن او اقامة عشرة قبل بلوغ المسافة.

وأن يكون السفر مباحا.

وعدم اتخاذ السفر عملاً.

وأن لا يكون ممن بيته معه.

والوصول الى حدّ الترخص ، وهو المكان الذي لا يرى فيه أهل البلد او لا يسمع فيه

صوت اذانه.

والمستند في ذلك :

١ . أما لزوم القصر في السفر وعدم التخيير بينه وبين الإتمام . كما هو عند غيرنا<sup>(١)</sup> .

فمما لم يقع فيه خلاف بيننا بل هو من الضروريات.

وفي الحديث : « إن التقصير صدقة منّ الله سبحانه بما على المسافر ، وهل يسرُّ

---

١ . الفقه على المذاهب الأربعة : ١ / ٤٢٧ .

احدكم إذا تصدق بصدقة أن تردّ عليه» <sup>(١)</sup> وفي حديث زرارة عن أبي جعفر ٧ «سمي رسول الله ٩ قوما صاموا حين أفطر وقصّر عصاة وقال : هم العصاة الى يوم القيامة ، وأنا لنعرف أبنائهم وأبناء ابنائهم الى يومنا هذا» <sup>(٢)</sup>.

٢ . وأما أن القصر يختص بالرباعية ويحذف الركعتين ، فهو من الضروريات ايضا .  
وتدل عليه بعض النصوص <sup>(٣)</sup>.

٣ . وأما اشتراط القصر بقطع مسافة معيّنة ، فهو مما لا خلاف فيه بيننا .

ونسب الى داود بن علي الظاهري ومحمد بن الحسن الإكثفاء بصدق عنوان المسافر <sup>(٤)</sup>.

٤ . وأما أن مقدار المسافة ثمانية ، فراسخ فقد دلت عليه روايات تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ رواية ، ورد في بعضها التعبير بثمان فراسخ ، وبياض يوم ، وبريدين ، و ٢٤ ميلاً ، ومسيرة يوم ، وبريد في بريد . والمقصود من الجميع واحد .

وفي بعضها عبّر : بريد ذاهبا وبريد جائيا ، <sup>(٥)</sup> وبريد ، ومسيرة ١٢ ميلاً ، واربعة فراسخ . وذلك محمول على من يقصد الرجوع .

٥ . وأما اعتبار القصد ، فيمكن اثباته بأن التقصير لما جاز عند حدّ الترخص بالرغم من عدم تحقق قطع المسافة خارجا ، فلازم ذلك كون المدار على قصد القطع .  
هذا مضافا الى امكان التمسك بموثقة عمّار الآتية في رقم (٨).

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ٧ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ٥ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب صلاة المسافر .

٤ . الحدائق الناضرة : ١١ / ٣٠٠ .

٥ . يمكن ملاحظة الروايات المذكورة في الأبواب الأولى من صلاة المسافر في وسائل الشيعة .



- ٦ . وأما أنه لا يلزم في المسافة أن تكون امتدادية بل تكفى التلقيفية ، فلأن الروايات في المقام على ثلاثة اصناف : بعضها ، كموثقة سماعة : « سألته عن المسافر في كم يقصر الصلاة؟ فقال : في مسيرة يوم ، وهي ثمانية فراسخ » <sup>(١)</sup> جعل المدار على الثمانية . وبعضها الآخر ، كصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « التقصير في بريد ، والبريد اربعة فراسخ » <sup>(٢)</sup> جعل المدار على اربعة .
- وثالث ، كصحيح معاوية بن وهب : « قلت لأبي عبدالله ٧ أدنى ما يقصر فيه المسافر الصلاة؟ قال : بريد ذاهبا وبريد جائيا » <sup>(٣)</sup> جعل المدار على البريد ذاهبا إذا انضم اليه البريد جائيا .
- وبالثالث يحصل الجمع بين الأولين . بل في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر ٧ « سألته عن التقصير ، قال : في بريد . قلت : بريد؟ قال : إنه ذهب بريدا ورجع بريدا فقد شغل يومه » <sup>(٤)</sup> تصريح بذلك .
- ٧ . وأما عدم اعتبار الرجوع في نفس اليوم في المسافة الملققة خلافا لبعض ، فلاطلاق صحيحة معاوية بن وهب المتقدمة : « قال : بريد ذاهبا وبريد جائيا » .
- ودعوى انصرافها الى العود في نفس اليوم او الليلة لا وجه لها خصوصا في ذلك الزمان .
- ٨ . وأما اعتبار استمرار القصد ، فلأنه مع عدمه إما أن يفرض الرجوع وعدم

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ١٣ .  
 ٢ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ١١ .  
 ٣ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ٢ .  
 ٤ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ٩ .

الاستمرار في قطع المسافة ، ولزوم الإتمام فيه واضح لعدم تحقق قطع المسافة الذي هو شرط التقصير ، او يفرض الاستمرار في قطع المسافة ، وفي مثله يجب الإتمام ايضا لأن ظاهر موثقة عمار عن أبي عبدالله ٧ « سألته عن الرجل يخرج في حاجة فيسير خمسة فراسخ او ستة فراسخ ويأتي قرية فينزل فيها ثم يخرج منها فيسير خمسة فراسخ اخرى او ستة فراسخ لا يجوز ذلك ثم ينزل في ذلك الموضع ، قال : لا يكون مسافرا حتى يسير من منزله او قريته ثمانية فراسخ فليتم الصلاة » (١) اعتبار القصد واعتبار استمراره.

٩ . وأما اعتبار عدم قصد المرور بالوطن ، فلا بد لاستيضاحه من بيان امرين :

أحدهما : لم كان المرور بالوطن ولو بدون قصد مسبق قاطعا لحكم السفر بحيث يحتاج الى قصد مسافة جديدة ولا يضمّ ما سبق الى ما يأتي؟ ذلك لأن الخارج من وطنه الثانى كالخارج من الأوّل فى أن دليل وجوب القصر يحكم عليه بعدم القصر إلا بعد قصد ثمانية فراسخ من بعد الوطن لعدم الفرق بين الوطنين.

ثانيهما : لم كان قصد المرور بالوطن مانعا من الحكم بالقصر وإن لم يتحقق المرور به فعلا؟ ذلك لأن ظاهر دليل اعتبار القصد . وهو موثقة عمّار المتقدمة . اعتبار صدق عنوان المسافر طيلة المسافة وأن يكون القصد منذ البداية متعلقا بالمسافة التى يصدق طيلتها عنوان المسافر.

١٠ . وأما اعتبار عدم قصد الإقامة عشرة ايام قبل بلوغ المسافة ، فمما لا خلاف

فيه . ولاستيضاحه لا بدّ من بيان امرين :

احدهما : لم كانت الإقامة فى مكان قبل بلوغ المسافة ولو بدون قصد مسبق

١ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ٣ .

قاطعة للسفر بحيث يحتاج القصر الى قصد مسافة جديدة ولا ينضم ما يأتي الى ماسبق؟  
والجواب واضح على رأى القائل بأن الإقامة عشرة قاطعة للسفر موضوعا وحكما  
لاحكما فقط ، وشرط التقصير صدق عنوان المسافر طيلة المسافة على ما هو المستظهر من  
موثقة عمار المتقدمة.

واما بناء على كونها قاطعة له حكما فقط ، فاستدل على وجوب التمام باستصحابه.  
ثانيهما : لماذا كان قصد الإقامة قبل بلوغ المسافة قاطعا للسفر ولو لم تتحقق الإقامة  
فعلاً؟ ذلك لأن المستفاد من ادلة وجوب التقصير وجوبه على من قصد الثمانية التي يصدق  
عنوان المسافر طيلتها ، وذلك غير متحقق مع قصد الإقامة في الاثناء بناء على كونها قاطعة  
للسفر موضوعا وحكما لا حكما فقط.

وأما بناء على انكار ذلك فتوجيه الشرطية مشكل إلا بافتراض قيام اجماع تعبدى على  
ذلك.

- ١١ . وأما اعتبار اباحة السفر ، فلصحيحة عبيد بن زرارة : « سألت أبا عبد الله ٧ عن  
الرجل يخرج الى الصيد أيقصر او يتم؟ قال : يتم ، لأنه ليس بمسير حق » (١) وغيرها.  
١٢ . وأما اعتبار عدم اتخاذ السفر عملاً ، فهو مورد اتفاق في الجملة. وتدل عليه  
صحيحة زرارة : « قال : أبو جعفر ٧ : اربعة قد يجب عليهم التمام في سفر كانوا او

١ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الصلاة المسافر ، حديث ٤ .

حضر : المكاري ، والكري\* ، والراعي ، والإشتقان لأنه عملهم «<sup>(١)</sup> وغيرها.  
ولا إشكال في وجوب التمام على من كان السفر بنفسه عملاً له : وإنما الكلام فيمن  
كان السفر مقدمة لعمله ، وهو لم يتعرض له في كلمات المتقدمين بل المتأخرين ايضا.  
والمناسب وجوب التمام عليه تمسكا بعموم التعليل ، فإنه يشمل من كان السفر  
مقدمة لعمله بقرينة بعض الامثلة كالراعي.

١٣ . وأما اعتبار أن لا يكون ممن بيته معه ، فلموثقة اسحاق بن عمار : « سألته عن  
الملاحين والاعراب هل عليهم تقصير؟ قال : لا ، بيوتهم معهم »<sup>(٢)</sup>.  
على أن القاعدة تقتضى ذلك ايضا ، فإنه لعدم استقراره في مكان معين لا يصدق  
عليه عنوان المسافر حتى يجب عليه القصر . بناءً على أن موضوع وجوب القصر ذلك .  
فيتمسك بالمطلقات الدالة على وجوب التمام على طبيعي المكلف.

١٤ . وأما اعتبار بلوغ حدّ الترخّص ، فللدلالة النصوص عليه . اجل اختلفت في  
تحديده ، فصحيح محمد بن مسلم : « قلت لأبي عبدالله ٧ : الرجل يريد السفر فيخرج متى  
يقصر؟ قال : اذا توارى من البيوت »<sup>(٣)</sup> اعتبر التوارى من البيوت الذى علامته عادة عدم  
رؤية اهل البلد ، بينما صحيح عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ٧ :

\*. كرى كغنيّ : كثير المشي . وكأن المراد به من يكرى نفسه للمشي . والاشتقان : امين البيدر او البريد . هكذا في  
الواقي : ٧ / ١٦٥ .

والبيدر : الموضع الذى يجمع فيه الحصيد ويداس .

- ١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ٢ .
- ٢ . وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ٥ .
- ٣ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ١ .

« سألته عن التقصير ، قال : إذا كنت في الموضع الذى تسمع فيه الأذان فأتم ، وإذا كنت في الموضع الذى لا تسمع فيه الأذان فقصر . وإذا قدمت من سفرك فمثل ذلك » <sup>(١)</sup> اعتبر خفاء الأذان . ومعه يحصل التنافى بين اطلاق المفهوم فى كل واحد من الصحيحين مع منطوق الآخر . ويمكن رفعه بتقييد الأوّل . اطلاق المفهوم . بالثانى . منطوق الآخر . وبذلك يكفى تحقق أحدهما .

### قواطع السفر

ينقطع السفر بالمرور على الوطن ، او العزم على الإقامة عشرة متوالية فى مكان واحد ، او البقاء فى مكان واحد ثلاثين يوماً مع التردد .

#### والمستند فى ذلك :

١ . أما قاطعية الوطن ، بمعنى وجوب التمام فيه ، فواضحة . وأما قاطعيته ، بمعنى عدم ضمّ ما يأتى الى ما سبق ، فقد تقدّمت الإشارة لها سابقاً .  
ونزيد ذلك توضيحاً : إن ظاهر ادلة القصر كونه حكم القاطع لثمانية فراسخ الذى يصدق عليه خلال مجموعها عنوان المسافر ، وهذا غير متحقق فيمن يمرّ وسط المسافة بوطنه .

اجل ، هذا التوضيح لا ينفع فيمن يمرّ بوطنه بعد تمام المسافة الشرعية فينبغى الإقتصار فى حقه على ما سبق .

٢ . وأما قاطعية الإقامة عشرة ، فهى من المسلّمات . وتدلّ عليها صحيحة زرارة

١ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ٣ .

عن أبي جعفر ٧ « قلت له : رأيت من قدم بلدة الى متى ينبغي له ان يكون مقصراً ومتى ينبغي أن يتم؟ فقال : إذا دخلت أرضاً فأيقنت ان لك بها مقام عشرة ايام فأتم الصلاة. وإن لم تدر ما مقامك بها تقول غدا اخرج او بعد غد ، فقصر ما بينك وبين أن يمضي شهر ، فإن تمّ لك شهر فأتم الصلاة وإن أردت أن تخرج من ساعتك »<sup>(١)</sup> وغيرها.

٣ . وأما اعتبار العزم وعدم كفاية البقاء المجرد ، فللتقييد في الصحيحة المتقدمة بالايقان.

٤ . وأما اعتبار التوالى ، فلظهور كلمة « عشرة » في ذلك.

٥ . وأما اعتبار وحدة المكان ، فلأن الوارد في الروايات التعبير بـ : « المكان والارض والبلد والضبعة » ، وكلّ ذلك ظاهر في الوحدة.

٦ . وأما وجوب التمام على المتردد ما بعد الثلاثين ، فلصحيحة زرارة المتقدمة وغيرها.

---

١ . وسائل الشعية باب ١٥ من ابواب صلاة المسافر ، حديث ٩ .

### صلاة الجماعة

تستحب الجماعة في الفرائض كلّها عدا صلاة الطواف.  
ولا تشرع في النوافل الاصلية عدا صلاة الاستسقاء.  
وأقل ما تعتقد به اثنان أحدهما الإمام.  
ولا يشترط في انعقادها نيّة الإمام الإمامة إلا في العيدين الواجبة والجمعة.  
وتدرك بالتكبير مادام الإمام لم يرفع رأسه من الركوع.  
وإذا كبر المأموم وشك في بقاء الإمام راعها فلا يحكم بأدراكه الجماعة.  
ويلزم أن يكون الإمام رجلاً. اذا كان المأموم كذلك. وعادلاً صحيح القراءة.

والمستند في ذلك :

١ . أما استحباب الجماعة في الجملة ، فمما لا إشكال فيه . وإنما الإشكال في وجود عموم يمكن به إثبات مشروعيتها في جميع الصلوات الواجبة بحيث يحتاج الخروج عنه الى مخصص .

واحسن ما يمكن التمسك به صحيحة زرارة وفضيل : « قلنا له : الصلاة في جماعة فريضة هي؟ فقال : الصلاة فريضة وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها

ولكنه سُنَّة. من تركها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاة له»<sup>(١)</sup> ، بتقريب أن جملة «ولكنه سُنَّة» عطف على «بمفروض». والتقدير: وليس الاجتماع بمفروض ولكن سُنَّة في الصلوات كلها. وهذا يدل على ثبوت العموم للأفرادى لها.

ودعوى الانصراف الى خصوص اليومية لا يتناسب جملة «في الصلوات كلها».

٢. وأما استثناء صلاة الطواف ، فلما ذكره الشيخ النائيني وآخرون من عدم معهودية الإتيان بصلاة الطواف جماعة ، بل لم ينقل ذلك عن النبي ٩ في حجة الوداع بالرغم من نقل كثير من خصوصيات تلك الحجة ، وذلك يدل على عدم مشروعيتها فيها ، ويكون بمثابة المخصص المتصل<sup>(٢)</sup>.

٣. وأما عدم مشروعيتها في النافلة ، فللقصور في المقتضى بقريئة التعبير بجملة «الصلاة فريضة».

مضافا الى عدم معهودية ذلك زمن النبي ٩ رغم شدة اهتمامه بالجماعة. أجل في خصوص نوافل شهر رمضان جوّز الخليفة الثاني الجماعة فيها واستمر ذلك الى يومنا.

وقد جاءت صحيحة الفضلاء عن الإمامين الباقر والصادق ٨ : «إن الصلاة بالليل في شهر رمضان من النافلة في جماعة بدعة»<sup>(٣)</sup> ناظرة الى ذلك.

وقد ورد في الحديث أن امير المؤمنين ٧ فترة خلافته حاول الردع عن ذلك فضج الناس بندا «واعمراه واعمراه» فتنازل ٧ وقال : «صلوا» ، كما ورد ذلك في

١. وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب صلاة الجماعة ، حديث ٢.

٢. كتاب الصلاة ، تقرير بحث الشيخ النائيني للشيخ الكاظمي : ٢ / ٣٦٠.

٣. وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب نافلة شهر رمضان ، حديث ١.



موثقة الساباطي<sup>(١)</sup> ، او نادى بعض عسكر الامام ٧ : « يا أهل الاسلام غيّرت سنة عمر » ، كما ورد في رواية سليم بن قيس الهلالي<sup>(٢)</sup> .

٤ . وأما التقييد بالأصلية ، فلأن ما كان فريضة بالأصل مشمول لجملة « الصلاة فريضة » ، اذ المنصرف منها ما كان فريضة بالأصل .

٥ . وأما انعقادها باثنين ، فلصحيح زرارة : « قلت لأبي عبدالله ٧ : الرجلان يكونان جماعة؟ فقال : نعم ، ويقوم الرجل عن يمين الرجل »<sup>(٣)</sup> .

٦ . وأما عدم اعتبار نية الامام الامامة ، فلا يمكن التمسك له بإطلاق صحيح زرارة وفضيل المتقدم ، لأنه ناظر الى العموم الافرادى دون الأحوالي؛ بل لأن ذلك لو كان معتبرا لنبه عليه لكثرة الابتلاء بذلك ، بل قد يقال بإمكان إجراء البرائة عن اعتبار ذلك .

٧ . وأما استثناء العيدين الواجبة والجمعة ، فقد عُمل بأن صحة الصلاة فيهما متقومة بالجماعة بحيث يكون الواجب هو الحصة المقارنة للإجماع فلا بدّ من قصد الإمام للحصة المذكورة .

٨ . وأما ان ادراك الركعة يتحقق بذلك ، فتدل عليه الروايات الدالة على أن الداخل للمسجد إذا خاف رفع الإمام رأسه من الركوع كبرّ ومشى<sup>(٤)</sup> .

وهكذا الروايات الدالة على استحباب إطالة الامام ركوعه ليلتحق المأموم به<sup>(٥)</sup> .

١ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب نافلة شهر رمضان ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب نافلة شهر رمضان ، حديث ٤ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب احكام الجماعة ، حديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب احكام الجماعة .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب احكام الجماعة .

ومثل صحيحة سليمان بن خالد عن ابي عبدالله ٧ : « الرجل اذا ادرك الإمام وهو راعع ... ثم ركع قبل أن يرفع الإمام ، رأسه فقد أدرك الركعة »<sup>(١)</sup>.

٩ . وأما مسألة شك المأموم بعد تكبيره في بقاء الامام راععا ، فلعدم احراز المأموم تحقق الركوع منه قبل رفع الإمام رأسه.

١٠ . وأما عدم جواز إمامة المرأة للرجال ، فهو من المسلّمات.

ويمكن استفادته من الروايات التي تسأل عن جواز امامة المرأة لمثلها ، كموثقة سماعة : « سألت أبا عبدالله ٧ عن المرأة تؤم النساء ، فقال : لا بأس به »<sup>(٢)</sup> فإنّها ظاهرة في المفروغية عن عدم جواز امامتها لغيرها.

على أنه تكفى لاثبات المطلوب إصالة عدم المشروعية بعد فقدان الدليل على الجواز ، فإن صحيحة زرارة وفضيل المتقدمة ليس لها اطلاق احوالي.

١١ . وأما اعتبار العدالة ، فقد قيل إنه ممّا اجمعت عليه الإمامية.<sup>(٣)</sup> وقد يستدل له بموثقة سماعة : « سألته عن رجل كان يصلي فخرج الامام وقد صلّى الرجل ركعة من صلاة فريضة. قال : إن كان اماما عدلاً فليصلّ اخرى وينصرف ويجعلها تطوعا وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو. وإن لم يكن امام عدل ، فليبن على صلاته كما هو ويصلي ركعة اخرى ويجلس قدر ما يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، ثم ليتمّ صلاته على ما استطاع فإن التقية واسعة ... »<sup>(٤)</sup>.

١ . وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الجماعة ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب صلاة الجماعة ، حديث ١١ .

٣ . جواهر الكلام : ١٣ / ٢٧٥ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٥٦ من ابواب صلاة الجماعة ، حديث ٢ .

وبأصالة عدم المشروعية بعد عدم الإطلاق الاحوالي ، لصحيحة زرارة وفضيل المتقدمة.

١٢ . وأما اعتبار صحة القراءة ، فمتسالم عليه . ويمكن الإستدلال له بأن القراءة ليست ساقطة عن المأموم رأساً وإنما الإمام وكيل وضامن لها ، ففي صحيحة سليمان بن خالد : « قلت لأبي عبدالله ٧ أيقراً الرجل في الأولى والعصر خلف الامام وهو لا يعلم أنه يقرأ؟ فقال : لا ينبغي له أن يقرأ ، يكله الى الامام »<sup>(١)</sup> . وفي موثقة سماعة عن أبي عبدالله ٧ « سأله رجل عن القراءة خلف الإمام ، فقال : لا ، إن الامام ضامن للقراءة ... » ، ولا معنى لضمانه ووكالته اذا لم يأت بها صحيحة .

وبقطع النظر عن ذلك تكفى أصالة عدم المشروعية بعد عدم الإطلاق الاحوالي .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب صلاة الجماعة ، حديث ٨ .



## صلاة الجمعة

في وجوب الجمعة عصر الغيبة اختلاف كبير .

وهي كالصبح ركعتان إلا أنها مسبقة بخطبتين يقوم الإمام في الأولى ويحمد الله ويثنى عليه ويوصى بتقوى الله ويقرأ سورة ، ثم يجلس قليلاً . ويقوم في الثانية ويحمد الله ويثنى عليه ويصلي على محمد ٩ وائمة المسلمين : ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات .

### والمستند في ذلك :

١ . أما بالنسبة الى اصل الوجوب ، فمحل خلاف . والأقوال المشهورة ثلاثة :

الوجوب التعيني ، والوجوب التخيري ، وعدم المشروعية .

والمناسب أن يقال : لو لاحظنا الآية الكريمة : ( يا ايها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة

من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكرالله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ) ، (١) لما

وجدناها تدل على وجوب عقدها ابتداء بل متى ما عقدت ونودى لها لزم الحضور . ومقتضى

الإطلاق عدم شرطية حضور الامام ٧ ، ويقتصر في تقييده على بقية الشروط التي دلّ

الدليل على اعتبارها وليس منها الحضور .

ولو لاحظنا صحيحة زرارة عن الباقر  $\text{ص}$  « إنما فرض الله عزوجل على الناس من الجمعة الى الجمعة خمسا وثلاثين صلاة ، منها صلاة واحدة فرضها الله عزوجل في جماعة ، وهى الجمعة ، ووضعها عن تسعة : عن الصغير ، والكبير ، والمجنون ، والمسافر ، والعبد ، والمرأة ، والمريض ، والأعمى ، ومن كان على رأس فرسخين » <sup>(١)</sup> وجدناها تشمل بمقتضى اطلاق كلمة « الناس » الجميع الى يوم القيامة بما فى ذلك عصر الغيبة ، ولكنها لا تدل على وجوب إقامتها ابتداء بل اعمّ منه ومن وجوبها عند النداء لها ، لعدم احراز كونها فى مقام البيان إلاّ من ناحية بيان عدد الفرائض ومن تجب عليه .

وعليه ، فالمناسب الحكم بوجوب صلاة الجمعة تعيينا فى مرحلة البقاء دون الحدوث لأن الوجوب التعيينى فى مرحلة الحدوث لا دليل عليه ، فينفى بالبراءة بخلافه فى مرحلة البقاء فإنّ الدليل على ثبوته موجود .

ودعوى أنه لا يمكن الحكم بالمشروعية زمن الغيبة اما لأن شرط انعقاد الجمعة حضور الإمام  $\text{ص}$  او من نصبه ، وهو منتف زمن الغيبة ، او لظاهر دعاء الصحيفة السجّادية : « اللهم إن هذا المقام لخلفائك واصفيائك ... قد ابتزّوها وانت المقدر لذلك ... حتى عاد صفوتك وخلفاؤك مغلوبين مقهورين ... » <sup>(٢)</sup> .

مدفوعة بأن الشرط المذكور اول الكلام ، بل هو منفى بعدم اشارة النصوص له . واقضى ما يدل عليه الدّعاء أن الامام  $\text{ص}$  احقّ بأداء الجمعة مع وجوده وأنه من مناصبه الخاصة كالقضاوة والولاية ، وهذا غير محل الكلام ، فإنه ناظر الى

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب صلاة الجمعة ، حديث ١ .

٢ . الصحيفة السجّادية : رقم ٤٨ .

زمن الغيبة.

٢ . وأما أنّها ركعتان كالصبح ، فهو مضافا الى كونه من المسلّمات يستفاد من موثّق سماعة عن أبي عبدالله ٧ : « صلاة الجمعة مع الإمام ركعتان ، فمن صلّى وحده فهي أربع ركعات » (١) وغيره.

وأما أنه يتقدّمها خطبتان يقرأ فيها ما ذكر ، فلموثق سماعة الآخر عن أبي عبدالله ٧ « يخطب يعنى امام الجمعة ، وهو قائم يحمّد الله ، ويثنى عليه ، ثم يوصى بتقوى الله ، ثم يقرأ سورة من القرآن صغيرة ، ثم يجلس ، ثم يقوم فيحمد الله ، ويثنى عليه ، ويصلّى على محمّد ٩ وعلى ائمة المسلمين ، ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ، فاذا فرغ من هذا أقام المؤذن فصلّى بالناس ركعتين » (٢).

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الصلاة الجمعة ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب صلاة الجمعة ، حديث ٢ .





## كتاب الصوم

مفطرات الصوم  
شرائط صحة الصوم  
أحكام عامة للصوم  
أحكام الإعتكاف



## مفطرات الصوم

الصوم هو الإمساك قربة عن المفطرات التالية :

١ . الأكل والشرب بلا فرق بين المعتاد وغيره ، ولا بين الطريق المعتاد وغيره ، ولا بين القليل والكثير .

ولا يجوز إبتلاع ما يخرج من الصدر أو ينزل من الرأس إذا وصل إلى فضاء الفم .  
ولا بأس باستعمال الإبرة أو القطرة في الأذن ونحوها . وكذا بلع ما تجتمع من البصاق في الفم .

٢ . الجماع قُبلاً أو دبراً ، فاعلاً أو مفعولاً .

ولو قصد الجماع وشك في الدخول أو بلوغ مقدار الحشفة وجب القضاء دون الكفارة .

٣ . إنزال المنى بعد تهيئة الأسباب المؤدية له . أما إذا نزل بلا قصد فلا شيء .

٤ . تعمُّد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر .

٥ . الكذب على الله سبحانه أو رسوله ٩ أو أحد المعصومين : في رأى كثير .

٦ . إيصال الغبار إلى الحلق في رأى .

٧. رمس الرأس في الماء.

٨. الاحتقان بالمائع.

٩. تعمُّد القيء.

والمستند في ذلك :

١ . أما اعتبار القرية في الصوم شرعا بالرغم من عدم اعتبارها فيه لغة ، فلا يرتكز المتشعبة الذي لا يحتمل وصوله من غير الشرع.  
ويمكن التمسك بما دلَّ على بناء الإسلام على خمسة : الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية<sup>(١)</sup> ، فإنه لا يحتمل بناء الإسلام على أمر غير قربي.  
٢ . وأما اعتبار كونه من المفطرات الخاصة ، فلقضاء ارتكاز المتشعبة بذلك.  
مضافا إلى الأدلة الآتية الدالة على مفطريّة ذلك بعد ضمّ البراءة عن مفطرية غيرها إليها.

٣ . وأما مفطرية الأكل والشرب ، فلقوله تعالى : ( **وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل** )<sup>(٢)</sup> وصحيفة محمد بن مسلم : « سمعت أبا جعفر <sup>٧</sup> يقول : لا يضمرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال : الطعام والشراب ، والنساء ، والإرقاس في الماء »<sup>(٣)</sup> وغيرها.  
٤ . وأما التعميم للمعتاد وغيره ، فهو إمّا لأنّ حذف المتعلق يدلّ على العموم أو للاطلاق.

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب مقدمة العبادات.

٢ . البقرة : ١٨٧ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .

وأما التعميم من الناحيتين الأخيرتين ، فلإطلاق.

٥ . وأما عدم جواز ابتلاع ما وصل إلى الفم من الرأس أو الصدر ، فلصدق الأكل أو الشرب عليه . وأما مع عدم وصوله إليه فلا يصدق عليه ذلك ولا أقل من الشك فتجرى البراءة.

٦ . وأما جواز الإبرة والقطرة ، فلعدم صدق الأكل والشرب عليهما فتجرى البراءة عن حرمتها.

٧ . وأما جواز ابتلاع البصاق ، فلانصراف إطلاقات النهى عن الأكل والشرب عن مثل ذلك . ويؤكد ذلك سيرة المشرعة الجارية عليه ، بل قد يقال بلزوم الحرج من عدم ذلك ، وهو منفي في الشريعة بقوله تعالى : ما جعل عليكم في الدين من حرج <sup>(١)</sup>.

٨ . وأما مفطرية الجماع ، فلقوله تعالى : ( **أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ... حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر** ) <sup>(٢)</sup> ، وصحيفة ابن مسلم المتقدمة وغيرها.

٩ . وأما التعميم من الجهتين ، فلإطلاق ما سبق.

١٠ . وأما وجوب القضاء على الشاك في الدخول أو بلوغ مقدار الحشفة ، فلقصده ارتكاب المفطر وهو موجب للقضاء كما يأتي تحت عنوان « أحكام عامة للصوم » .  
وأما عدم وجوب الكفارة ، فلأصالة عدم تحقق موجبها.

١١ . وأما مفطرية إنزال المنى ، فلصحيح عبدالرحمن بن الحجاج : « سألت

---

١ . الحج : ٧٨ .

٢ . البقرة : ١٨٧ .

أبا عبد الله ٧ عن الرجل يعيثر بأهله في شهر رمضان حتى يمضي. قال : عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع <sup>(١)</sup> وغيره ، فإن وجوب الكفارة يدلّ بالإلتزام على المفطرية ووجوب القضاء.

وهو وإن إختص بالعبث بالأهل إلا أنه يمكن التعدى منه إلى سائر الأسباب بالأولوية.

١٢ . وأما أنه لا شيء إذا نزل بلا قصد ، فلأن المفطر هو الفعل الاختياري ، إذ بعد قصور المقتضى يتمسك في غيره بالبراءة.

ومنه يتضح عدم مفطرية الإحتلام. على أنه ورد في صحيحة عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله ٧ : « ثلاثة لا يفطرن الصائم : القيء والاحتلام والحجامة ... » <sup>(٢)</sup> كما يتضح أن المحتلم يجوز له في النهار الاستبراء وإن علم بوجود بقايا المني في المجري ، فإن نزوله من نتائج الإحتلام السابق الذي حكم بأنه لا يفطر الصائم.

١٣ . وأما مفطرية تعمّد البقاء على الجنابة ، فلموثق أبي بصير عن أبي عبد الله ٧ : « رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمّدا حتى أصبح. قال : يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا ... » <sup>(٣)</sup> وغيره ، فإن وجوب الكفارة يدلّ بالإلتزام على المفطرية ووجوب القضاء.

وفي مقابل ذلك صحيح حبيب الخثعمي عن أبي عبد الله ٧ : « كان رسول الله ٩ يصلّي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمّدا حتى يطلع

١ . وسائل الشيعة : باب ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٢ .

الفجر»<sup>(١)</sup>؛ وصحيح العيص بن القاسم : « سألت أبا عبد الله ٧ عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل فأخر الغسل حتى طلع الفجر ، فقال : يتم صومه ولا قضاء عليه »<sup>(٢)</sup> وغيرها.

ويردّ الأول عدم إمكان تصديق مضمونه ، خصوصا مع ملاحظة التعبير بـ « كان » الدالة على الشأنية فلا بدّ من حمله على بعض المحامل. والثاني مطلق لا بدّ من حمله على غير حال العمدة لصراحة الموثق في النظر إلى حال العمدة.

ثم إنّ هناك تفصيلاً في الحكم بمبطلية البقاء على الجنابة بغير عمد بين حالة استمرار النوم الأولى إلى الصباح وبين حالة الاستيقاظ والنوم مرّة أخرى ، وستأتى الإشارة إليه عند بيان الأحكام العامة للصوم.

١٤ . وأما مفطرية الكذب على من ذكر ، فقد ذهب إليها كثير لموثق أبي بصير عن أبي عبد الله ٧ : « ان الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة : يفطر الصائم »<sup>(٣)</sup> وغيرها.

١٥ . وأما الغبار ، فقليل بإيجابه للقضاء والكفارة . وقيل بإيجابه القضاء فقط . لرواية سليمان بن حفص المروزي : « سمعته يقول : إذا تضرّض الصائم في شهر رمضان أو استنشق متعمّداً أو شمّ رائحة غليظة أو كنس بيتا ، فدخل في أنفه وحلقه غبار ، فعليه صوم شهرين متتابعين ، فإن ذلك مفطرٌ مثل الأكل والشرب والنكاح »<sup>(٤)</sup>.

١ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٤ .

٣ . وسائل الشيعة باب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٤ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٢٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .

هذا والمناسب حملها على الرجحان . إن كانت قابلة لذلك . بقرينة وحدة السياق مع المضمضة والاستنشاق وشمّ الرائحة التي هي ليست من المفطرات جزماً .  
هذا بقطع النظر عن ضعف سند الرواية بالمروزي الذي لم تثبت وثاقته وبالإضمار بعد عدم كون المضمر من أجلّة الرواة وإلا فالأمر اوضح .  
وعليه فالمناسب عدم الحكم بمفطرة الغبار .

١٦ . وأما رمس الرأس ، فالمشهور مفطريته . وقيل بحرمة التكليفية فقط . لصحيفة محمد بن مسلم السابقة .

إلا أن في مقابلها موثقة إسحاق بن عمار : « قلت لأبي عبد الله ٧ : رجل صائم إرتمس في الماء متعمدا عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال : ليس عليه قضاؤه ولا يعودنَّ »<sup>(١)</sup> .  
وقد يجمع بحمل الأولى على الحرمة التكليفية بقرينة نفى وجوب القضاء في الثانية .  
إلا أن لازمه حمل الإضرار على الإضرار بالصائم بما هو مكلف وليس علي الإضرار بحيثية الصوم ، وهو بعيد جدا .

وقد يقال باستقرار التعارض وحمل الثانية على التقية الذي نتيجته الحكم بالمفطرة .  
١٧ . وأما الاحتقان بالمائع ، فلا إشكال في حرمة التكليفية لصحيفة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن ٧ : « الرجل يحتقن تكون به العلة في شهر رمضان فقال : الصائم لا يجوز له أن يحتقن »<sup>(٢)</sup> .

١ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .  
٢ . وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٤ .



والإحتقان إذا لم يحكم بإنصرافه إلى المائع فلا بدَّ من تقييده بذلك لموثقة الحسن بن فضال : « كتبت إلى أبي الحسن ٧ ما تقول في التلطف بالأشياء \* يستدخله الإنسان وهو صائم؟ فكتب : لا بأس بالجامد » (٢).

وهل يحكم بالمنفطرة أيضاً؟ لا يبعد ذلك ، لقرب ظهور النهى في باب المركبات عرفاً في الإرشاد إلى المانعية والفساد على تقدير المخالفة.

ومما يؤكد ذلك فرض السائل الحاجة إلى الاحتقان الذي لا معنى معه للحرمة التكليفية بل لا بدَّ وأن يكون المقصود الإرشاد إلى الفساد.

١٨ . وأما تعمّد القيء ، فالمشهور مفطريته لصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله ٧ : « إذا تقيأ الصائم فقد أفطر . وإن ذرعه من غير أن يتقيأ فليتم صومه » (٣) وغيرها.

وأما صحيحة عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله عن أبيه ٨ : « ثلاثة لا يفطرن الصائم : القيء والإحتلام والحجامة » (٤) فلا بدَّ من حلمها على من ذرعه لما سبق.

\*. التلطف : إدخال الشيء في الفرج. والأشياء : جمع شيف نوع من الدواء.

١ . وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٨ .



### شرائط صحة الصوم

يشترط في صحة الصوم : الإسلام ، والعقل ، والخلو من الحيض والنفاس ، والسفر الموجب للقصر . إلا السفر مع الجهل أو من الوطن وما يحكمه بعد الزوال أو إليه أو إلى الخلل الذى عزم فيه على الإقامة قبل الزوال . ، والمرض المضر .  
ويكفى الخوف لإحرازه . وقول الطيب الحاذق الثقة حجة .

### والمستند في ذلك :

١ . أما اعتبار الإسلام ، فمتسالم عليه . وقد يستدل له بقوله تعالى : وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله (١) الذى يمكن إستفادة العموم منه بعد ضمّ الأولوية .

وبالنصوص الدالة على إعتبار شرطية الولاية المفقودة لدى الكافر ، كصحيحة عبد الحميد بن أبي العلاء عن أبي عبد الله ٧ : « ... وكذلك هذه الأمة العاصية المفتونة بعد نبئها ٩ وبعد تركهم الإمام الذى نصبه نبئهم ٩ لهم فلن يقبل الله لهم عمالاً ولن يرفع لهم حسنة حتى يأتوا الله من حيث أمرهم ويتولوا الإمام الذى أمروا بولايته ويدخلوا من الباب الذى فتحه الله ورسوله لهم » (٢) وغيرها .

١ . التوبة : ٥٤ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٩ من أبواب مقدمة العبادات ، حديث ٥ .

ومنه يتّضح إعتبار شرطية الإيمان أيضا.

إلا أن بالإمكان مناقشة دلالة النصوص المذكورة بكونها ناظرة إلى مرحلة القبول التي هي مغايرة لمرحلة صحة العمل بمعنى فراغ الذمة منه. قال تعالي : ( **إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ** )<sup>(١)</sup>.

ولا يبقى بعد هذا دليل على الشرطية سوى التسالم القطعي ، هذا مضافاً الى عدم تأتّي نيّة القربة من بعض افراد الكافر.

٢ . وأما شرطية العقل ، فلعدم تأتّي النية بدونه. على أن الخطاب بالتكليف إذا لم يكن شاملاً للمجنون فلا يبقى بعد ذلك دليل على الصحة في حقه.

٣ . وأما الخلو من الحيض والنفاس ، فلصحيحة العيص بن القاسم : « سألت أبا عبد الله ٧ عن امرأة تطمّث في شهر رمضان قبل أن تغيب الشمس. قال : تفطر حين تطمّث »<sup>(٢)</sup> وغيرها ، وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج : « سألت أبا الحسن ٧ عن المرأة تلد بعد العصر أتمت ذلك اليوم أم تفطر؟ قال : تفطر وتقضى ذلك اليوم »<sup>(٣)</sup>.

هذا ولكن في صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله ٧ : « إن عرض للمرأة الطمّث في شهر رمضان قبل الزوال فهي في سعة أن تأكل وتشرب ، وإن عرض لها بعد زوال الشمس فلتغتسل ولتعتدّ بصوم ذلك اليوم ما لم تأكل وتشرب »<sup>(٤)</sup>. إلا أنها مهجورة لدى الإصحاب ولم يعرف عامل بها فتسقط عن الإعتبار.

٤ . وأما شرطية عدم السفر ، فلقوله تعالي : ( **وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ**

١ . المائة : ٢٧ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٥ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢٦ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٢٨ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ٤ .

**أيام آخر** (١) ، وموثقة سماعة : « سألته عن الصيام في السفر . قال : لا صيام في السفر قد صام ناس على عهد رسول الله ٩ فستأهم العصاة ، فلا صيام في السفر إلا الثلاثة أيام التي قال الله عزّوجلّ في الحجّ » (٢) وغيرها .

ولا يضر الإضمار بالصحيحة بعد ما كان المضمر من أجلاء الأصحاب الذين لا يليق بهم السؤال عن غير الإمام ٧ .

٥ . وأما إعتبار إيجاب السفر للقصر ، فلصحيحة معاوية بن وهب عن أبي عبدالله ٧ : « ... إذا قصّرت أفطرت ، وإذا أفطرت قصّرت » (٣) وغيرها .

٦ . وأما استثناء المسافر الجاهل بلزوم الإفطار ، فلصحيحة العيص بن القاسم عن أبي عبدالله ٧ « من صام في السفر بجهالة لم يقضه » (٤) وغيرها .

وإطلاقها يشمل الجاهل بأصل الحكم أو ببعض الخصوصيات ، كلزوم الإفطار على من سافر قبل الزوال وعاد بعده .

٧ . وأما إستثناء السفر بعد الزوال بخلاف ما كان قبله ، فهو الرأى المشهور لصحيح عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله ٧ : « الرجل يسافر في شهر رمضان يصوم أو يفطر؟ قال : إن خرج قبل الزوال فليفطر ، وإن خرج بعد الزوال فليصم ... » (٥) وغيرها .

إلا أن في مقابله موثق على بن يقطين عن أبي الحسن موسى ٧ : « الرجل يسافر في شهر رمضان أفطر في منزله؟ قال : إن حدّث نفسه في الليل بالسفر أفطر إذا خرج

١ . البقرة : ١٨٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١١ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٤ من أبواب من يصح منه الصوم ، الحديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ٥ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ٣ .

من منزله ، وإن لم يحدّث نفسه من الليلة ثم بدا له في السفر من يومه أتمّ صومه »<sup>(١)</sup> وغيره الدال على إعتبار تبييت النية.

وباستقرار التعارض قيل يمكن ترجيح الأول لمخالفته للتقية<sup>(٢)</sup> ، وبذلك يثبت الرأي المشهور.

٨ . وأما المسافر العائد إلى وطنه ، فالمشهور التفصيل فيه بين قدومه قبل الزوال فعليه الصوم إن لم يكن قد أفطر وما بعده فليس له ذلك لموثق أبي بصير : « سألت عن الرجل يقدم من سفر في شهر رمضان ، فقال : إن قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به »<sup>(٣)</sup> وغيره.

أجل ، هو قبل الوصول إلى وطنه بالخيار لصحيح محمد بن مسلم : « سألت أبا جعفر ٧ عن الرجل يقدم من سفر في شهر رمضان فيدخل أهله حين يصبح أو إرتفاع النهار ، قال : إذا طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل أهله فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر »<sup>(٤)</sup> وغيره.

٩ . وأما الداخل بلدا يعزم فيه على الإقامة ، فعليه صومه إن وصله قبل الفجر وله ذلك إن وصله قبل الزوال ، لصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ٧ : « ... فإذا دخل أرضا قبل طلوع الفجر وهو يريد الإقامة بما فعليه صوم ذلك اليوم. وإن دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه وإن شاء صام »<sup>(٥)</sup>. هذا ولكن المشهور وجوب الصوم

١ . وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ١٠ .

٢ . المغني لابن قدامي : ٣ / ١٩ وممن قال باعمال المرجح المذكور الشيخ البحراني في الحدائق الناضرة : ١٣ / ٤٠٦ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ٦ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ٣ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ١ .

عليه متى ما وصل قبل الزوال بدون فرق بين ما قبل الفجر وما بعده.

والإحتياط يقتضى ذلك لأن به يحصل التحفظ من مخالفتهم ومخالفة الصحيح.

١٠ . وأما اعتبار عدم المرض ، فلقوله تعالى : ( **ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة**

**من أيام آخر** ) <sup>(١)</sup> ، والنصوص الشريفة.

وأما اعتبار استلزامه للضرر ، فلانصراف إليه والتصريح به في مثل صحيح محمد بن

مسلم : « قلت لأبي عبد الله ٧ : ما حدُّ المريض إذا نقه في الصيام؟ قال : ذلك إليه هو أعلم

بنفسه إذا قوى فليصم » <sup>(٢)</sup> وغيره.

١١ . وأما كفاية الخوف لإحرازه ، فلأن ذلك طريق عقلائي في باب تشخيص الضرر

، وحيث لم يردع الشرع عنه فيكون حجة. هذا مضافاً إلى التصريح به في صحيح حرير عن

أبي عبد الله ٧ : « الصائم إذا خاف على عينيه من الرمذ أفطر » <sup>(٣)</sup>. ولا تشمل الخصوصية

للمورد.

١٢ . وأما حجية قول الطبيب الحاذق الثقة ، فلأنه طريق عقلائي لا ردع عنه فيلزم

الأخذ به وإن لم يحصل منه وثوق. أجل مع حصول العلم بخطئه أو الإطمئنان فلا حجية له؛

لأنه كسائر الحجج المجعولة حالة الشك.

وبهذا يتضح أن الحجة في باب المرض إما الخوف الوجداني من الضرر أو قول الطبيب

الحاذق.

هذا وقد يقيّد الخوف بما اذا كان ناشئاً من منشأ عقلائي باعتبار انصراف النصّ

المتقدّم الى ذلك ، وعدم اقتضاء سيرة العقلاء لأكثر من ذلك.

١ . البقرة : ١٨٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ٣ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٩ من أبواب من يصح منه الصوم ، حديث ١ .

### أحكام عامة للصوم

لا يتحقق الإفطار ووجوب القضاء بما سبق (في مفطرات الصوم) إلا مع العمد والإختيار . فيما عدا البقاء على الجنابة . بلا فرق بين رمضان وغيره .  
والجاهل بالمفطرية . كالعالم . عامدً .  
وكفارة الإفطار مخيرة بين الخصال الثلاث . والعاجز يكفيه الإستغفار . وإذا تمكّن بعد ذلك وجبت عليه .  
والشاكُّ في طلوع الفجر يجوز له البقاء على إرتكاب المفطر . ولو انكشف طلوعه فعليه القضاء فقط مع عدم المراعاة . ولو بقي على حالة الشك فلا شيء عليه .  
والشاكُّ في الغروب لا يجوز له ارتكاب المفطر . ولو فعل فعليه القضاء والكفارة إلا إذا اتضح دخوله .  
والقاصد لارتكاب المفطر بدون تحقّقه الفعلي يجب عليه القضاء فقط .

والمستند في ذلك :

١ . أما اعتبار العمد في تحقق الإفطار ، فقد علّل بالقصور في المقتضي ، فإن الإجتنب الوارد في صحيحة محمد بن مسلم المتقدّمة : « لا يضر الصائم ما صنع إذا



اجتنب ثلاث خصال : الطعام والشراب ، والنساء ، والإرتماس في الماء «<sup>(١)</sup> صادق مع الإرتكاب لا عن عمد ، ومعه يتمسك بالبراءة في غير حالة العمد.

ومع التنزل وتسليم تامية المقتضي ، فلا بد من رفع اليد عنه لصحيحة الحلبي عن أبي عبدالله ٧ : « رجل نسي فأكل وشرب ثم ذكر . قال : لا يفطر ، إنما هو شيء رزقه الله فليتم صومه »<sup>(٢)</sup> وغيرها . وبالتعليل يمكن التعدي إلى غير الأكل والشرب .

بل يمكن إستفادة ذلك أيضا من قاعدة : « كل ما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء » المنصوص عليها في أكثر من حديث<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يمكن التمسك بحديث « رفع النسيان »<sup>(٤)</sup> ، بناء على عدم إختصاصه برفع العقوبة الأخروية .

٢ . وأما إستثناء البقاء على الجنابة ، فلوجوب القضاء في النوم الثانية لصحيح معاوية بن عمار : « قلت لأبي عبدالله ٧ : الرجل يجنب في أول الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان : قال : ليس عليه شيء ، قلت : فإنه استيقظ ثم نام حتى أصبح ، قال : فليقض ذلك اليوم عقوبة »<sup>(٥)</sup>.

٣ . وأما عدم الفرق بين رمضان وغيره ، فلا إطلاق صحيحة الحلبي المتقدمة وغيرها . ولا يضر إختصاص مورد بعض النصوص برمضان .

٤ . وأما أن الجاهل بالمفطرة كالعالم ، فعُلِّل بأنه عامد وقاصد ، غايته لا يعلم

- 
- ١ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .
  - ٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .
  - ٣ . وسائل الشيعة : باب ٢٤ من أبواب من يصح منه الصوم .
  - ٤ . وسائل الشيعة : باب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ، حديث ١ .
  - ٥ . وسائل الشيعة : باب ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .

بالمفطرية ، فتشمله إطلاقات أدلة المفطرية.

٥ . وأما التخيير في خصال الكفارة ، فهو المشهور . وقيل بإعتبار الترتيب . والأخبار

على طوائف؛ والمهم منها إثنان :

إحدهما : ما دل على التخيير ، كصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ٧ : « رجل أفطر في شهر رمضان متعمدا يوماً واحداً من غير عذر . قال : يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً ، فإن لم يقدر تصدق بما يطيق » (١) وغيرها .

ثانيها : صحيحة على بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر ٨ : « سألته عن رجل نكح امرأته وهو صائم في رمضان ، ما عليه؟ قال : عليه القضاء وعتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، فإن لم يجد فليستغفر الله » (٢) وغيرها .

والرواية صحيحة ، لأن الحرَّ (صاحب « الوسائل ») له طريق معتبر إلى جميع الكتب التي ينقل عنها ينتهي إلى الشيخ وقد ذكره في آخر الوسائل (٣) ، ومن جملة تلك الكتب كتاب على بن جعفر؛ (٤) وحيث أنّ للشيخ في الفهرست طريقاً صحيحاً إليه (٥) ، فثبت صحة كل ما ينقله الحرَّ من كتاب على بن جعفر .

ويمكن الجمع . بعد تمامية سند كلتا الطائفتين . بحمل الثانية على الاستحباب

١ . وسائل الشيعة : باب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٩ .

٣ . على ما في الفائدة الخامسة من الفوائد المذكورة في آخر وسائل الشيعة : ٢٠ / ٤٩ .

٤ . على ما في الفائدة الرابعة من الفوائد المذكورة في آخر وسائل الشيعة : ٢٠ / ٣٩ .

٥ . فهرست الشيخ الطوسي : ٨٨ ، رقم ٣٦٧ .

بقريئة الأولي.

٦ . وأما كفاية الإستغفار للعاجز ، فلذليل الصحيحة المتقدمة.

٧ . وأما وجوبها مع التمكن المتأخر ، فلأن الكفارة ليس لها وقت محدود ليكون وجوبها الجديد بعد الانتقال إلى الاستغفار بحاجة إلى دليل ، بل يبقى دليل وجوبها ملاحقا للمكلف عند تمكنه.

٨ . وأما أن الشاك في طلوع الفجر يجوز له تناول المفطر ، فللاستصحاب الموضوعي.

٩ . وأما أن عليه القضاء لو انكشف الطلوع ، فلأنه لم يأت بالواجب وهو الإمساك ما بين الحدين. والأصل السابق يرفع الحكم التكليفي دون الوضعي.

هذا ما تقتضيه القاعدة إلا أن موثقة سماعة : « سألته عن رجل أكل أو شرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان. قال : إن كان قام فنظر فلم يرَ الفجر فأكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه ولا إعادة عليه. وإن كان قام فأكل وشرب ثم نظر إلى الفجر فرأى أنه قد طلع الفجر فليتم صومه ويقض يوما آخر؛ لأنه بدأ بالأكل قبل النظر فعليه الإعادة »<sup>(١)</sup> فصلت بين المراعاة وعدمها.

ولا يضر إضمارها بعد كون سماعة من أجلة الأصحاب الذين لا تليق بهم الرواية عن غير الإمام ٧.

١٠ . وأما أنه لا شيء عليه مع بقاء حالة الشك ، فللبراءة بعد عدم المحرز لموضوع وجوب القضاء فضلاً عن الكفارة.

١١ . وأما أن الشاك في الغروب لا يجوز له ارتكاب المفطر ، فللاستصحاب

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٤٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، حديث ٣.

الموضوعي.

١٢ . وأما أن عليه القضاء والكفارة ، فلأنه بالاستصحاب الموضوعي يتنقح

موضوعهما بعد ضم الوجدان إلى الأصل ، ولا تصل النوبة إلى البراءة.

١٣ . وأما مع اتضاح دخوله ، فلعدم تحقق موضوعهما ، غايته تثبت العقوبة من باب

التجريبي.

١٤ . وأما أن فاقد النية المتواصلة يلزمه القضاء ، فلأنه لم يأت بالواجب ، وهو

الإمساك عن قصد قربي.

وأما عدم وجوب الكفارة ، فلعدم ارتكابه المفطر الذي هو موضوعها.

## أحكام الإعتكاف

الاعتكاف . وهو اللبث في المسجد بقصد العبادة . مستحب أكيد ولا يصح إلا مع الصوم . ولا يكون أقل من ثلاثة ولا بد أن يكون المسجد جامعاً لجماعة صحيحة . ولا يجوز للمعتكف مباشرة النساء بالجماع ، ولا شمّ الطيب أو الرياحين مع التلذذ ، ولا البيع ولا الشراء ولا الممارسة على أمر دنيوى أو دينى إذا كان بقصد الغلبة . ولا الخروج إلا لحاجة لا بدّ منها ، ولو خرج فلا يقعد تحت الظلال .

### والمستند في ذلك :

١ . أما تفسير الإعتكاف بما ذكر . بالرغم من أنه لغة مطلق الإقامة في المكان . فمتسالم عليه بين الفقهاء . ويمكن استفادته من صحيحة داود بن سرحان : « كنت بالمدينة في شهر رمضان فقلت لأبي عبد الله ٧ : إني أريد أن أعتكف ، فماذا أفرض على نفسي؟ فقال لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بدّ منها ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك »<sup>(١)</sup> .

أجل ، هناك خلاف في أن العبادة اللازم قصدتها في الاعتكاف هل يكفي كونها

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٧ من كتاب الإعتكاف ، حديث ٣ .

نفس اللبث أو يلزم أن تكون عبادة أخرى من دعاء ونحوه؟ لا يبعد الأول لظاهر الصحيحة المتقدمة ، بل ويكفي عدم الدليل على اعتبار ما زاد.

٢ . وأما اعتبار كونه في المسجد ، فهو متسالم عليه ويدل عليه صحيح الحلبي عن أبي عبدالله ٧ : « لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد الجامع »<sup>(١)</sup>.

وسند ابن بابويه إلى الحلبي صحيح في المشيخة<sup>(٢)</sup>.

٣ . وأما استحبابه الأكيد ، فيدل عليه الأمر بتطهير البيت الحرام للعاكفين وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهّرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود<sup>(٣)</sup> ، وموثق السكوني عن الإمام الصادق ٧ : إن رسول الله ٩ قال : « إعتكاف عشر في شهر رمضان ، تعدل حجتين وعمرتين »<sup>(٤)</sup> وغيره.

والسكوني ثقة ، لدعوى الشيخ في مبحث حجّة الخبر من « العدة » الإجماع علي العمل برواياته.<sup>(٥)</sup>

٤ . وأما اشتراط صحته بالصوم ، فلصحيح الحلبي السابق وغيره.

٥ . وأما أنه لا يكون أقل من ثلاثة ، فلموثق عمر بن يزيد عن أبي عبدالله ٧ : « لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام »<sup>(٦)</sup> وغيره.

والمقصود من محمد بن علي الوارد في السند هو ابن محبوب الأشعري القمي

- 
- ١ . وسائل الشيعة : باب ٣ من الإعتكاف ، حديث ١ .
  - ٢ . مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه : ٤ / ١٣ .
  - ٣ . البقرة : ١٢٥ .
  - ٤ . وسائل الشيعة : باب ١ من الإعتكاف ، حديث ٣ .
  - ٥ . العدة في الاصول : ١ / ١٤٩ .
  - ٦ . وسائل الشيعة : باب ٤ من الإعتكاف ، حديث ٥ .

الثقة الجليل بقريظة الحسن بن محبوب ، فإنه يروى عنه كثيرا.

٦ . وأما اعتبار كون المسجد جامعا ، فهو رأيٌ معروف وان ذهب البعض إلى الحصر بالمساجد الأربعة وآخر إلى الإكتفاء بكل مسجد انعقدت فيه جماعة صحيحة. ومنشأ ذلك ، اختلاف الروايات ، ففي بعضها الاكتفاء بالمسجد الجامع ، كصحيح الحلبي المتقدم وغيره ، وفي بعضها الآخر اعتبار صلاة الإمام العدل جماعة ، كصحيح عمر بن يزيد : « قلت لأبي عبد الله ٧ : ما تقول في الاعتكاف ببغداد في بعض مساجدها؟ فقال : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة قد صلى فيه إمام عدل صلاة جماعة. ولا بأس أن يعتكف في مسجد الكوفة والبصرة ومسجد المدينة ومسجد مكة »<sup>(١)</sup>.

وقد فهم البعض من الإمام العدل الإمام المعصوم ٧ ورتّب على ذلك حصر المساجد في الأربعة؛ لأنها التي صلّى فيها الإمام المعصوم ٧. إلا أن الفهم المذكور قابل للتأمل ، فإن الظاهر كون المقصود كل إمام جماعة عادل ، ومعه يكون المدار على المسجد الذي انعقدت فيه جماعة صحيحة. والنتيجة إن لدينا طائفتين : ما دل على إعتبار المسجد الجامع وإن لم تنعقد فيه جماعة صحيحة ، وما دل على إعتبار إنعقاد الجماعة الصحيحة بلا لزوم كونه جامعا. ويمكن الجمع بحمل الجامع على ما إنعقدت فيه جماعة صحيحة وكان جامعا لها لا على الجامع المعروف في البلد. أجل الأحوط أن يكون جامعا للوصفين معا ، وأحوط منه كونه أحد الأربعة.

١ . وسائل الشيعة : باب ٣ من الإعتكاف ، حديث ٨.

- ٧ . وأما عدم جواز مباشرة النساء ، فلقوله تعالى : ( **ولا تباشروهنّ وأنتم عاكفون في المساجد** ) <sup>(١)</sup> ولموثقة الحسن بن الجهم عن أبي الحسن ٧ : « المعتكف يأتي أهله فقال : لا يأتي إمرأته ليلاً ولا نهاراً وهو معتكف » <sup>(٢)</sup> وغيرها .
- ٨ . وأما اختصاص الحرمة بالجماع ، فلاصل البراءة بعد قصور المقتضي .
- ٩ . وأما عدم جواز شمّ الطيب والرياحين ، فلصحيحة أبي عبيدة عن أبي جعفر ٧ : « المعتكف لا يشمّ الطيب ولا يتلذذ بالريحان ولا يمارى ولا يشتري ولا يبيع » <sup>(٣)</sup> .
- ١٠ . وأما إعتبار التلذذ في شمّ الطيب ، فلاينصرف إلى ذلك . ولعل منشأه أنّ شمّ الطيب بما هو طيب يساوق الإلتذاذ . على أن تقييد النهي في الريحان بالتلذذ قد يؤكّد ذلك .
- ١١ . وأما النهي عن البيع والشراء والمماراة . الجدال . فللصحيحة المتقدمة .
- ١٢ . وأما تقييد النهي عن المماراة بما كان لغرض دنيوى أو دينى بقصد الغلبة دون ما كان لدحض باطل أو إثبات حق ، فلاينصرف النهي إلى ذلك .
- ١٣ . وأما عدم جواز الخروج إلا لما ذكر فلصحيحة داود بن سرحان المتقدمة في رقم . ١

١ . البقرة : ١٨٧ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٥ من الإعتكاف ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من الاعتكاف ، حديث ١ .



## كتاب الزكاة

بِمَ تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ؟

شُرَاطُ عَامَّة

شُرَاطُ الْوَجُوبِ فِي الْأَنْعَامِ

شُرَاطُ الْوَجُوبِ فِي النِّقْدِيِّينَ

شُرَاطُ الْوَجُوبِ فِي الْغَلَّاتِ

الْمُسْتَحِقُّونَ لِلزَّكَاةِ

أَوْصَافُ الْمُسْتَحِقِّينَ

أَحْكَامُ عَامَّة

زَكَاةُ الْفِطْرَةِ



## بِمَ تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ؟

تتعلق الزكاة بتسعة أشياء : الأنعام الثلاثة ، والنقدين ، والغلات الأربع .

والمستند في ذلك :

صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله ٨ : « فرض الله عزّوجلّ الزكاة مع الصلاة في الأموال . وسنّها رسول الله ٩ في تسعة أشياء وعفى عما سواهنّ : في الذهب والفضّة ، والإبل والبقر والغنم ، والحنطة والشعير والتمر والزبيب . وعفى رسول الله ٩ عما سوى ذلك » <sup>(١)</sup> وغيرها .

وفي مقابلها صحيحة محمد بن مسلم : « سألته عن الحبوب ما يزكى منها؟ قال ٧ : البرّ والشعير والذرة والدخن والأرز والسلت والعدس والسّمسم . كل هذا يزكى وأشباهه » <sup>(٢)</sup> .

ويمكن الجمع بحمل الثانية على الإستحباب .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، حديث ٤ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، حديث ٤ .

### شروط عامة

لا تجب الزكاة إلا مع البلوغ ، والعقل ، والحريّة ، والملكيّة ، والتمكن من التصرف ، والنصاب .

### والمستند في ذلك :

١ . أما إعتبار البلوغ في النقيدين ، فمتسالم عليه وفي غيرهما مختلفٌ فيه . ويمكن التمسك للإعتبار مطلقاً بحديث رفع القلم<sup>(١)</sup> ، فإن دعوى إختصاصه برفع خصوص الأحكام التكليفية دون الوضعية لا وجه لها بعد إطلاق القلم المرفوع . وضعف سند الحديث منجبر بشهرة العمل ، بناء على تمامية كبرى الإنجبار كما هو المعروف .

٢ . وأما إعتبار العقل ، فيكفي لإثباته حديث رفع القلم . وبغضّ النظر عن ذلك يكفي القصور في المقتضي ؛ فإن أدلة وجوب الزكاة حيث أنّها تدل على الحكم التكليفي فلا يَحتمل شمولها للمجنون . وتوجيه التكليف بالإخراج إلى الولي حيث أنّه مشكوك فينفى بأصل البراءة .

٣ . وأما إعتبار الحرية ، فلصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ٧ : سأله رجل وأنا حاضر عن مال المملوك أعليه زكاة؟ فقال : « لا ولو كان ألف ألف درهم ... »<sup>(٢)</sup> وغيرها .

هذا بناء على أن العبد يملك كما هو ظاهر الصحيحة . وإلا فالأمر أوضح .

٤ . وأما إعتبار الملكية ، فمن المسلّمات ، فلا تجب الزكاة على الموهوب قبل

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٤ من أبواب مقدمة العبادات .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٤ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، حديث ٣ .

قبضه ولا على الموصى به قبل قبول الموصى له ولا على المباحات العامة ولا على ما كان ملكاً لجهة ، كالبيستان الموقوف على العلماء .

والوجه : إقتضاء الأصل لذلك بعد الشك في إعتبار الملكية ، وظاهر قوله تعالى : ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ) <sup>(١)</sup> ، فإن عنوان « أموالهم » لا يصدق إلا مع الملكية الشخصية .

٥ . وأما إعتبار التمكن من التصرف ، فمتسالم عليه ، فلا تجب الزكاة في المسروق والمجحود ونحوهما لموثقة زرارة عن أبي عبد الله ٧ : « رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه . قال : فلا زكاة عليه حتى يخرج ، فإذا خرج زكاه لعام واحد ، فإذا كان يدعه متعمداً وهو يقدر على أخذه ، فعليه الزكاة لكل ما مرّ به من السنين » <sup>(٢)</sup> وغيرها .

وسند الشيخ إلى ابن فضال وإن إشتغل على علي بن محمد بن الزبير <sup>(٣)</sup> الذي لم يوثق ، إلا أن الأمر فيه سهل بعد كونه من مشايخ الإجازة .

٦ . وأما النصاب ، فهو وإن كان من الشرائط العامة إلا أنه لإختلاف كمّه بإختلاف ما تجب فيه الزكاة نتعرض له في الشرائط الخاصة .

### شروط الوجوب في الأنعام

يلزم لوجوب الزكاة في الأنعام . بعد الشرائط العامة . توقّر :

أ . النصاب . وفي الإبل إثنا عشر نصاباً : ٥ : شاة ، ١٠ : شاتان ، ١٥ : ثلاث شياة

، ٢٠ :

١ . التوبة : ١٠٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، حديث ٧ .

٣ . راجع : مشيخة كتاب تهذيب الاحكام ، المذكورة آخره : ١٠ / ٥٥ .

أربع شياة ، ٢٥ : خمس شياة ، ٢٦ ، بنت مخاض ، ٣٦ : بنت لبون ، ٤٦ : حقة ، ٦١ : جذعة ، ٧٦ : بنتا لبون ، ٩١ ، حقتان ، ١٢١ : في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون.\*

وفي البقر نصابان : ٣٠ : تبيع ، ٤٠ : مستنة. \*\* والزائد عفو إلى أن يمكن حسابه بأحدهما أو بهما.

وفي الغنم خمسة نصب : ٤٠ : شاة ، ١٢١ : شاتان ، ٢٠١ : ثلاث شياة ، ٣٠١ : أربع شياة ، ٤٠٠ : فمازاد : في كل ١٠٠ شاة.

ب . السوم فترة الحول.

ج . عدم كونها عوامل.

د . مرور حول عليها عند مالكةا جامعة للشرايط.

#### والمستند في ذلك :

١ . أما أن نصاب الإبل ما ذكر ، فلصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء ، فإذا كانت خمسا ففيها شاة إلى عشرة ، فإذا بلغت عشرا ففيها شاتان ، فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث من الغنم ، فإذا بلغت عشرين ففيها أربع من الغنم ، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها خمس من الغنم ، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين ، فإذا لم يكن عنده ابنة مخاض فابن لبون ذكر ، فإذا زادت على خمس وثلاثين بواحدة ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا زادت

\* . ابن محاص و بنت محاص : هما من الإبل ما استكمل سنة ودخل في الثانية.

وابن لبون و بنت لبون : هما من الإبل ما استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة.

والحق والحقة : هما من الإبل ما استكمل ثلاث سنين ودخل في الرابعة.

والجدع والجذعة . بفتح الجيم . هما من الإبل ما دخل في السنة الخامسة.

\*\* . التبيع : هو من البقر ما دخل في السنة الثانية. والمستنة : هي من البقر ما دخلت في السنة الثالثة.

واحدة ففيها حقة . وإنما سميت حقة لأنها إستحقت أن يركب ظهرها . إلى ستين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى تسعين ، فإن زادت واحدة فحقتان إلى عشرين ومائة ، فإن زادت على العشرين والمائة واحدة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة لبون <sup>(١)</sup> وغيرها .

هذا ولكن ورد في صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبدالله ٨ : « في صدقة الإبل في كل خمس شاة إلى أن تبلغ خمسا وعشرين ، فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة مخاض ، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمسا وثلاثين ، فإذا بلغت خمسا وثلاثين ففيها ابنة لبون ثم ... » <sup>(٢)</sup> .

ومن المظنون وقوع الإشتباه بالحذف . والتقدير : فإذا بلغت ذلك وزادت واحدة ففيها ابنة مخاض ... فإذا بلغت خمسا وثلاثين وزادت واحدة ففيها ابنة لبون ....

٢ . وأما نصاب البقر ، فتدل عليه صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبدالله ٨ : « في البقر في كل ثلاثين بقرة تبيع حولي ، وليس في أقل من ذلك شيء . وفي أربعين بقرة مسنة ، وليس فيما بين الثلاثين إلى الأربعين شيء حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة ، وليس فيما بين الأربعين إلى الستين شيء ، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان إلى السبعين ، فاذا بلغت السبعين ففيها تبيع ومسنة إلى الثمانين ، فاذا بلغت ثمانين ففي كل أربعين مسنة إلى تسعين ... » <sup>(٣)</sup> .

٣ . وأما نصاب الغنم ، فتدل عليه صحيحة الفضلاء ايضاً عن أبي جعفر و

- 
- ١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، حديث ١ .
  - ٢ . وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، حديث ٦ .
  - ٣ . وسائل الشيعة : باب ٤ من أبواب زكاة الأنعام ، حديث ١ .

ابى عبدالله ٨ : « في كل أربعين شاةً شاةً ، وليس فيما دون الأربعين شيء ، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة ، فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك شاة واحدة ، فإذا زادت على مائة وعشرين ففيها شاتان ، وليس فيها أكثر من شاتين حتى تبلغ مائتين ، فإذا بلغت المائتين ففيها مثل ذلك ، فإذا زادت على المائتين شاة واحدة ففيها ثلاث شياة ، ثم ليس فيها شيء أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمئة ، فإذا بلغت ثلاثمئة ، ففيها مثل ذلك ثلاث شياة ، فإذا زادت واحدة ففيها أربع شياة حتى تبلغ أربعمئة ، فإذا تمت أربعمئة كان على كل مائة شاة ... » (١).

هذا ولكن في صحيحة محمد بن قيس : « إنها إذا بلغت ثلاثمئة وكثرت الغنم ، ففي كل مائة شاة » (٢). ولازم ذلك كون النصب أربعة وإنكار النصاب الخامس. والتعارض إن إستقر ولم يمكن الجمع بينهما ، فالمناسب طرح الصحيحة الثانية لموافقتهما للتقية. (٣)

٤ . وأما إعتبار السوم وعدم كونها عوامل ، فلصحيحة الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبدالله ٨ : « ليس على العوامل من الإبل والبقر شيء وإنما الصدقات علي السائمة المرعية ... » (٤) وغيرها.

وطريق الشيخ إلى الحسين بن سعيد صحيح (٥). وبقية أفراد السند ثقات.

٥ . وأما إعتبار مرور الحول ، فللصحيحة المتقدمة حيث ورد في ذيلها : « وكل

١ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، حديث ٢ .

٣ . فقد ذكر العلامة الحلي في التذكرة (٥ / ٨٢) : « أنّ ذلك رأى الشافعي ومالك وأبي حنيفة واحمد » .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، حديث ٥ .

٥ . مشيخة تهذيب الأحكام : ١٠ / ٦٣ .



مالم يحل عليه الحول عند ربّه فلا شيء عليه فيه ، فإذا حال عليه الحول وجب عليه» (١) وغيرها.

### شروط الوجوب في النقدين

يلزم لوجوب الزكاة في النقدين . مضافاً إلى الشروط العامة . توفّر :

أ . النصاب . وهو في الذهب عشرون مثقالاً ، ومن ثمّ أربعة أربعة . والفريضة ربع عشر . وفي الفضة مائتا درهم ، ومن ثمّ أربعون أربعون . والفريضة كذلك .

ب . الضرب بسكة المعاملة .

ج . مضيّ حول .

### والمستند في ذلك :

١ . أما أن نصاب الذهب ما ذكر ، فلروايات كثيرة تتجاوز العشر ، كموثق على بن عقبة وعدّة من أصحابنا عن أبي جعفر وأبي عبد الله ٨ : « ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء ، فإذا كملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال إلى أربعة وعشرين ، فإذا أكملت أربعة وعشرين ففيها ثلاثة أخماس دينار إلى ثمانية وعشرين ، فعلى هذا الحساب كلما زاد أربعة » (٢) وغيرها .

والدينار الشرعي يعادل مثقالاً واحداً بوزن ١٨ حمصة . وربع عشر العشرين نصف دينار ، وبضمّ الأربعة تكون الفريضة ثلاثة أخماس دينار .

وبإزاء الروايات المذكورة ، صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله ٨ : « في

الذهب في كل أربعين مثقالاً مثقال ... وليس في أقل من أربعين مثقالاً شيء » (٣)

١ . وسائل الشيعة : باب ٨ من أبواب زكاة الأنعام ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٨ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، حديث ٥ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٨ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، حديث ١٣ .

ومثلها صحيحة زرارة.

والجمع بالحمل على الإستحباب إن لم يكن عرفياً ، فالمناسب الأخذ بالطائفة الأولى لأنها لكثرتها تشكّل عنوان السنة القطعية ، وبذلك يصدق على الطائفة الثانية عنوان المخالف للسنة القطعية فيلزم طرحها.

٢ . وأما أن نصاب الفضة ما ذكر ، فلموثق زرارة وبكير ابني أعين حيث سمعا أبا جعفر ٧ يقول : « في الزكاة ... ليس في أقل من مأتي درهم شيء ، فإذا بلغ مأتي درهم ففيها خمسة دراهم ، فما زاد فبحساب ذلك . وليس في مأتي درهم وأربعين درهماً غير درهم إلا خمسة الدراهم ، فإذا بلغت أربعين ومأتي درهم ففيها ستة دراهم ، فإذا بلغت ثمانين ومأتي درهم ففيها سبعة دراهم ، وما زاد فعلى هذا الحساب ... » <sup>(١)</sup> . وغيره.

٣ . وأما اعتبار الضرب بسكة المعاملة ، فلصحيحة على بن يقطين عن أبي ابراهيم ٧ : « يجتمع عندى الشيء الكثير قيمته فيبقى نحواً من سنة أنزكيه؟ فقال : لا ، كل ما لم يحل عليه الحول فليس عليك فيه زكاة . وكل ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه شيء . قلت : وما الركاز؟ قال : الصامت المنقوش . ثم قال : إذا أردت ذلك فأسبكه فإنه ليس في سبائك الذهب ونقار الفضة شيء من الزكاة » <sup>(٢)</sup> . وغيرها . والمراد بالمنقوش ما كان كذلك بسكة المعاملة وإلا فالسبيكة قد يكون فيها نقش ايضاً .

وبذلك يتضح عدم تعلق الزكاة بالذهب والفضة في مثل زماننا .

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب زكاة الذهب والفضة ، حديث ١٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب زكاة الذهب والفضة ، حديث ٢ .

٤ . وأما اعتبار مضي حول ، فللصحيحة المتقدمة .

### شروط الوجوب في الغلات

يلزم لوجوب الزكاة في الغلات الأربع . مضافاً الى الشروط العامة . توفّر :

أ . النصاب . وهو خمسة أوسق . والوسق ٦٠ صاعاً . التي تساوي ٨٤٧ كغم تقريباً ؛  
والفريضة نصف العشر فيما يستقى بالوسائل المعدة من المالك كماكانة ونحوها ، والعشر فيما  
يستقى لا كذلك .

ب . ثبوت الملكية عند تعلق الوجوب ولو بغير الزراعة .  
وفي وقت الوجوب خلاف .

والمستند في ذلك :

١ . أما بالنسبة الى مقدار النصاب ، فقد دلّت عليه روايات قد تتجاوز العشر ،  
كصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « ما أنبتت الأرض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب  
ما بلغ خمسة أوسق . والوسق ستون صاعاً فذلك ثلاثمائة صاع . ففيه العشر . وما كان منه  
يسقى بالرشا والدوالي والنواضح ففيه نصف العشر . وما سقت السماء او السبح او كان بعلاً  
ففيه العشر تاماً . وليس فيما دون الثلاثمائة صاع شيء . وليس فيما أنبتت الارض شيء إلا في  
هذه الأربعة اشياء » .<sup>(١)</sup>

هذا وفي مقابل ذلك موثق الحلبي عن أبي عبدالله ٧ : « سألته في كم تجب الزكاة من

الحنطة والشعير والزبيب والتمر؟ قال : في ستين صاعاً » .<sup>(٢)</sup>

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب زكاة الغلات ، حديث ٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب زكاة الغلات ، حديث ١٠ .

وإذا كان الجمع يحمل الثانية على الإستحباب عرفياً تعيّن المصير إليه وإلا إستقر التعارض وتعيّن طرح الثانية؛ لأن الأولى لكثرتها تمثل سنة قطعية ، ومخالفها يلزم طرحه .

٢ . وأما أن مقدار الفريضة ما ذكر ، فللصحيحة السابقة وغيرها .

٣ . وأما اشتراط التملك وقت الوجوب ، فلأنّ الوجوب يتعلّق بالمالك دون غيره .

وأما عدم اشتراط التملك بالزراعة فلأنّ النصوص وإن كانت قاصرة عن اثبات التعميم ، لعدم كونها في مقام البيان من الجهة المذكورة إلا أن اتفاق المسلمين علي ذلك كافٍ في اثبات ذلك .

٤ . وأما وقت الوجوب ، فالمشهور كونه في الحنطة والشعير اذا اشتدّ الحبُّ ، وفي ثمر

النخل إذا احمرَّ أو اصفرَّ ، وفي ثمر الكرم عند انعقاده حصراً .

وذهب غير واحد من المتأخّرين الى كون المدار على صدق عنوان الحنطة ونحوه ،

لأخذ ذلك في لسان الروايات فيكون المدار على صدقه .

نعم في خصوص الزبيب يكون المدار في وقت الوجوب على صدق عنوان العنب وان

كان المدار في بلوغ خمسة أوسق على ملاحظة عنوان الزبيب لصحيحة سليمان بن خالد

عن أبي عبدالله ٧ : « ليس في النخل صدقة حتى يبلغ خمسة أوساق ، والعنب مثل ذلك

حتى يكون خمسة أوساق زيبياً » (١) .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب زكاة الغلات ، حديث ٧ .

## المستحقون للزكاة

مصرف الزكاة كما يلي :

- ١ و ٢ . الفقير والمسكين . والثاني أسوأ حالاً من الأول .
  - ومدعى الفقر يصدق مع الوثوق أو العلم بفقره سابقاً ولو منذ الولادة وعدم العلم بطرؤ الغنى عليه كما هو الغالب .
  - ٣ . العاملون عليها . وهم المنصوبون لأخذ الزكاة وضبطها وايصالها وسائر شؤونها ولا يلزم الفقر فيهم .
  - ٤ . المؤلفة قلوبهم . وهم ضعيفو الاسلام ، يدفع لهم من الزكاة ليحسن اسلامهم . وقيل بعموم ذلك للكفار الذين يدفع لهم من الزكاة ، لاستمالتهم الى الاسلام او الدفاع عن المسلمين او جهاد الكفار .
  - ٥ . الرقاب . وهم العبيد ، يدفع لهم من الزكاة ليعتقوا إما لأنهم مكاتبون مكاتبة مطلقة او مشروطة وبمحااجة الى أداء مال الكتابة او لأنهم تحت الشدة او لأجل عتقهم ولو لم يكونوا كذلك .
  - ٦ . الغارمون . وهم من اثقلتهم الديون وعجزوا عن أدائها بشرط عدم صرفها في المعصية .
  - ٧ . سبيل الله . وهو جميع سبل الخير لا خصوص الجهاد .
  - ٨ . ابن السبيل . وهو المسافر الذى نفدت نفقته .
- والمستند في ذلك :

- ١ . أما تحديد المصرف بما ذكر ، فلقوله تعالى : ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل

فريضة من الله والله عليم حكيم) (١).

وأما أن الثاني اسوء حالاً ، فلصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما ٨ حينما سُئل عن الفقير والمسكين ، فقال : « الفقير الذي لا يسأل ، والمسكين الذي هو أجهد منه الذي يسأل » (٢) وغيره.

٢ . وأما أن مدعى الفقر يصدق مع الوثوق ، فلحجية الإطمئنان بالسيرة العقلائية الممضاة بعدم الردع.

وأما الحكم بالتصديق . في حالة عدم الوثوق . في الفرض المتقدم ، فلاستصحاب الفقر الثابت سابقاً.

٣ . وأما تفسير العاملين بما ذكر ، فهو من باب الأخذ بظاهر اللفظ في الإطلاق.

وبه يتضح الوجه في عدم اشتراط الفقر. مضافاً الى التمسك بقرينة المقابلة.

٤ . وأما تفسير المؤلفلة قلوبهم بخصوص المسلمين المذكورين ، فيستند الى تفسير بعض الروايات بذلك ، ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر ٧ : « سألته عن قول الله عزوجل : والمؤلفة قلوبهم قال : هم قوم وخذوا الله عزوجل واخلعوا عبادة من يعبد من دون الله وشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ٩ وهم في ذلك شكّاك في بعض ما جاء به محمد ٩ فأمر الله عزوجل نبيه ٩ أن يتألفهم بالمال والعطاء لكي يحسن اسلامهم ... » (٣).

واستظهار الاختصاص لو تمّ ، تكون الصحيحة معه مقيدة لإطلاق الآية الكريمة

١ . التوبة : ٦٠ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب المستحقين للزكاة ، حديث ٢ .

٣ . اصول الكافي : ٢ / ٤١١ ، حديث ٢ .

إلا أن ذلك قد يتأمل فيه فيكون الإطلاق محكماً.

٥ . وأما تفسير الرقاب بالسعة المذكورة ، فإطلاق الآية الكريمة .

٦ . وأما اعتبار العجز عن اداء الدين في الغارمين بالرغم من إطلاق الآية الكريمة ،

فللجزم بذلك من الخارج .

٧ . وأما اعتبار عدم الصرف في المعصية ، فلعدم جواز الدفع لمن استدان للمعصية ،

إذ لازم ذلك التشجيع على صدورها . هذا في غير من تاب ، وأما التائب فالحكم بعدم جواز

الدفع اليه مبنى على الاحتياط تحفظاً من مخالفة الإجماع المحتمل .

٨ . وأما تفسير سبيل الله بما ذكر ، فهو للإطلاق . وتفسيره بخصوص الجهاد . كما عن

بعض إما للإنصراف او لبعض الأخبار الضعيفة . غير سديد .

٩ . وأما تفسير ابن السبيل بما ذكر ، فلأنه معناه اللغوي .

#### اوصاف المستحقين

يلزم في المستحق للزكاة توفّر :

١ . الايمان ، فلا يعطى المخالف ولا الكافر إلا من سهم الموءلفة قلوبهم وسبيل الله في

الجملة .

وإذا استبصر المخالف أعاد الزكاة فقط إذا لم يضعها في محلها .

٢ . أن لا يكون من أهل المعاصي بحيث يوجب الدفع إليه التشجيع على ذلك .

٣ . أن لا يكون واجب النفقة على المرزقي ، فإنه لا يجوز الدّفع إليه إلا في المجال الذى

لا يجب فيه الإنفاق .

٤ . أن لا يكون هاشمياً إذا كانت الزكاة من غيره . والمحرم من الصدقة خصوص

الزكاة الواجبة دون غيرها.

والهاشمي هو المنتسب الى هاشم بالأب دون الأم.

ولا يثبت الانتساب بمجرد الدعوى بل لابد من البيّنة او الإطمئنان.

والمستند في ذلك :

١ . أما عدم جواز دفع الزكاة الى المخالف ، فلصحيح بريد بن معاوية عن ابي عبدالله  
٧ : « ... كل عمل عمله وهو في حال نصبه وضلالته ثم من الله عليه وعرفه الولاية فإنه  
يؤجر عليه إلا الزكاة لأنه يضعها في غير مواضعها لأنها لأهل الولاية ، وأما الصلاة والحج  
والصيام فليس عليه قضاء » (١).

وهو يدل على عدم جواز دفعها الى الكافر بعد ضمّ الاولوية.

٢ . وأما جواز دفعها اليه من سهم المؤلفة قلوبهم ، فذلك مبني على تفسير المؤلفة بما  
يعمّ الكافر حسبما تقدّم.

وأما جواز دفعها من سهم سبيل الله في الجملة ، فكما لو كان الصرف على الكافر  
او المخالف لمصلحة المؤمن فإنه يرجع في حقيقته الى الصرف على المؤمن.

٣ . وأما عدم وجوب الإعادة على من استبصر الا بالنسبة الى الزكاة ، فللصحيح  
السابق.

وأما عدم وجوب اعادتها مع الوضع في محلها ، فلعدم الموجب لذلك. مضافاً الى  
دلالة الصحيح على ذلك ايضاً.

٤ . وأما عدم جواز الدفع الى أهل المعاصي بالشرط المتقدّم ، فلأن جواز الدفع

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب المستحقين للزكاة ، حديث ١ .



اليهم خلف وجوب النهى عن المنكر او لأن التشجيع على المعصية تعلم مبعوضيته شرعاً بعنوانه.

٥ . وأما اعتبار الشرط الثالث ، فلصحيح عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله ٧ : « خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً : الأب والأم والولد والمملوك والمرأة ، وذلك أنهم عياله ولازمون له » (١) وغيره.

وأما وجه الإستثناء . كالإنفاق لقضاء الدين . فلتتمسك بالمطلقات بعد اختصاص الصحيح بالنفقة اللازمة.

٦ . وأما اشتراط أن لا يكون هاشمياً اذا كانت الزكاة من غيره ، فلموثق زرارة عن أبي عبدالله ٧ : « قلت له : صدقات بنى هاشم بعضهم على بعض تحل لهم؟ فقال : نعم ، إن صدقة الرسول ٩ تحل لجميع الناس من بنى هاشم وغيرهم ، وصدقات بعضهم على بعض تحل لهم ، ولا تحل لهم صدقات انسان غريب » (٢) وغيره.

٧ . وأما أن الحرم خصوص الزكاة دون الصدقة المندوبة بل والواجبة ، كالكفارات وردّ المظالم واللقطة ، فلموثق اسماعيل بن الفضل الهاشمي : « سألت أبا عبدالله ٧ عن الصدقة التي حرمت على بنى هاشم ما هي؟ فقال : هي الزكاة » (٣) وغيره ، بل يكفى القصور في المقتضى بناء على انصراف لفظ « الصدقات » في موثق زرارة الى خصوص الزكاة الواجبة.

٨ . وأما أن المدار في الانتساب على الأب ، فقد خالف فيه صاحب الحدائق

١ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب المستحقين للزكاة ، حديث ١ .  
٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة ، حديث ١ .  
٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب المستحقين للزكاة ، حديث ٥ .

حيث قال بكفاية الانتساب بالأم . موافقاً في ذلك للسيد المرتضى . استناداً الى أن ولد بنت ولد ، أيضاً. (١)

وفيه : أن ذلك وإن كان حقاً . ولذا كان اولاد بضعة الرسول ٩ اولاداً له ، وكان عيسى من ذرية ابراهيم ٨ إلا أن المدار ليس على ذلك بل على صدق عنوان بني هاشم ، وهو كعنوان بني تميم لا يكفى فيه الانتساب بالأم.

١٠ . وأما عدم كفاية الدعوى في ثبوت الانتساب ، فقد خالف فيه الشيخ كاشف الغطاء ١ قياساً على دعوى الفقر حيث تقبل (٢).

وفيه : ان القياس مع الفارق إذ الفقر هو الحالة الأولى عادة في حياة الانسان ، فيستصحب بخلاف الانتساب الى هاشم ، فانه مشكوك من السابق وليس بمحرز ليستصحب.

وإذا كان مقصود كاشف الغطاء ان الإنسان اعرف بنفسه من غيره ، فلو صدق لأجل ذلك عند دعواه الفقر ، فيلزم أن يُصدّق في دعواه الانتساب أيضاً؛ فالجواب ان الاعرفية مسلّمة بالنسبة الى الفقر دون الانتساب كما هو واضح.

١١ . وأما الإكتفاء بالبيّنة والإطمئنان ، فلما تقدّم في أبحاث سابقة من إثبات حجيتها بشكل عام.

---

١ . الحدائق الناضرة : ١٢ / ٣٩٦ .

٢ . جواهر الكلام : ١٦ / ١٠٥ .

## احكام عامة

يجوز للمالك عزل الزكاة والتصرف في الباقي. ويصير المعزول ملكاً للمستحقين ويكون أمانة بيده لا يضمنه إلا مع التفريط. ولا يجوز تبديله بعد العزل. ومع دفع الزكاة باعتقاد الفقر واتضح العدم يلزم استرجاعها مع تعيينها بالعزل ، ومع تلفها لا يكون ضمان مع عدم التفريط بل يضمنها المدفوع اليه اذا كان يعلم بواقع الحال. ومن دفع باعتقاد وجوب الزكاة عليه وبأن العدم لم يُجزه ذلك عمّا يجب عليه بعد الدفع لو فرض تلف العين وجاز له الاسترجاع مع بقائها والمطالبة ببدلها مع تلفها وعلم المدفوع اليه بواقع الحال.

### والمستند في ذلك :

١ . أما جواز العزل . بمعنى صحته . فهو وان كان على خلاف القاعدة إلا أنه بعد ثبوت ولاية المالك على ذلك بالدليل يؤخذ به ، وهو مثل صحيح يونس بن يعقوب : « قلت لأبي عبدالله ٧ : زكاتي تحل عليّ في شهر يصلح لي أن أحبس منها شيئاً مخافة أن يجيئني من يسألني؟ فقال : إذا حال الحول فأخرجها من مالك لا تخلطها بشيء ثم اعطها كيف شئت ... » (١) وغيره.

ومع ثبوت الولاية على العزل وتحققه تترتب ثمراته المتقدمة بخلاف ما إذا لم تثبت ، فانه لا يجوز التصرف ويوزع التالف لكونه لازم الإشاعة.

٢ . وأما وجوب إسترجاعها مع تعيينها بالعزل واتضح عدم الفقر ، فواضح بعد

١. وسائل الشيعة : باب ٥٢ من أبواب المستحقين للزكاة ، حديث ٢.

تعيّنها للزكاة واشتغال الذمّة بدفعها بالخصوص. أجل مع عدم تعيّنهما بالعزل لا يلزم استرجاعها بل يجوز دفع البديل عنها فيما إذا أمكن وإلا لزم استرجاعها أيضاً مقدّمة لأداء الواجب.

٣. وأما أنه لا ضمان مع تلفها لو لم يكن تفريط ، فلأنه بعد عزلها تتعيّن حقاً للجهة وتبقى أمانة بيد المالك لا يضمنها إلا مع التفريط.

وأما أن المدفوع اليه يضمنها مع اطلاعه على واقع الحال ، فلقاعدة على اليد.

٤. وأما عدم الإجزاء مع اعتقاد الوجوب واتضح العدم ، فلعدم الموجب له.

وأما جواز الاسترجاع ، فواضح بعد عدم تحقق الانتقال.

وأما جواز المطالبة بالبديل مع العلم بواقع الحال ، فلقاعدة على اليد.

وأما مع الجهل بواقع الحال ، فلا ضمان عليه للتغريب.

### زكاة الفطرة

تجب زكاة الفطرة على البالغ ، العاقل ، الغني ، الحر ، غير المغمى عليه طيلة وقت الوجوب.

واعتبر المشهور اجتماع الشرائط قبل الغروب من ليلة العيد آناً ما حتى تحقّقه.

والمشهور ابتداء وقت الوجوب بغروب ليلة العيد وانتهاءه بزوال يومه لمن لم يصلّ صلاة العيد.

ومع عزلها في الوقت المذكور يجوز تأخير دفعها لغرض عقلائي ، وبالعزل تتعيّن.

ويجب اخراج المكلف لها عن نفسه وعن كل من يعول به بما في ذلك الضيف مع صدق العيلولة.

والواجب صاع من القوت الغالب وهو ثلاثة كيلوات تقريباً. ويجزئ دفع القيمة. ومصرفها مصرف زكاة المال.

والمستند في ذلك :

١ . أما أصل وجوب زكاة الفطرة التي هي قسم من الزكاة في مقابل زكاة المال ، فمتسالم عليه. والنصوص به كثيرة ويأتي بعضها. وقد فسّر قوله تعالى : ( **قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلّى** ) <sup>(١)</sup> بذلك ، كما في بعض الأخبار <sup>(٢)</sup>.

٢ . وأما اشتراط وجوبها بالبلوغ والعقل ، فللقصور في المقتضي ، ولحكومة حديث رفع القلم <sup>(٣)</sup> بالبيان المتقدم في زكاة المال.

٣ . وأما اعتبار الغنى . ملك قوت السنة . فلصحيح الحلبي عن أبي عبدالله <sup>٧</sup> : « سئل عن رجل يأخذ من الزكاة ، عليه صدقة الفطرة؟ قال : لا » <sup>(٤)</sup> وغيره.  
إلا أن في مقابله صحيح زرارة : « قلت لأبي عبدالله <sup>٧</sup> : الفقير الذي يتصدق عليه ، هل عليه صدقة الفطرة؟ فقال : نعم ، يُعطى مما يُتصدق به عليه » <sup>(٥)</sup>.  
ويمكن الجمع بحمل الثاني على الاستحباب.

٤ . وأما اشتراط الحرية ، فلكون العبد فقيراً بناء على عدم ملكيته ، وإلا فالمستند منحصر بالتسالم.

١ . الأعلى : ١٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب زكاة الفطرة ، حديث ٥ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب مقدمة العبادات .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب زكاة الفطرة ، حديث ١ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب زكاة الفطرة ، حديث ٢ .

٥ . وأما اعتبار عدم الإغماء ، فهو المشهور حتى لو لم يكن مستوعباً لتمام الوقت ، ولكن لا دليل عليه فتشملة اطلاقات الأدلة. أجل ، مع استيعابه لتمام وقت الوجوب يكون السقوط على القاعدة لأنه مادام كذلك فلا تكليف بالأداء ، والخطاب بالقضاء بعد ذلك يحتاج الى دليل ، وهو لفقدانه تجرى البراءة عنه .  
وما ذكر يجرى في النائم وغيره من ذوى الأعذار أيضاً إلا ان يقوم اجماع علي الخلاف .

٦ . وأما اعتبار اجتماع الشرائط قبل الغروب ، فلما رواه الصدوق باسناده عن علي بن أبي حمزة عن معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « المولود يولد ليلة الفطر ، واليهودي والنصراني يسلم ليلة الفطر ، قال : ليس عليهم فطرة ، وليست الفطرة إلا على من ادرك الشهر »<sup>(١)</sup> ، فإنه يدل بوضوح على لزوم إدراك شهر رمضان من دون خصوصية للمورد . ومن هنا اعتبر المشهور لزوم تحقق الشروط قبل الغروب بآن واستمرارها اليه ليصدق إدراك الشهر ولا يكفي تحققها بعده .

٧ . وأما ابتداء وقت الوجوب من الغروب ، فقد استدلل له بحديث معاوية المتقدم حيث دلّ على لزوم تحقق الشروط قبل الغروب واستمرارها اليه ، وهذا يفهم منه أن ابتداء وقت الوجوب هو الغروب ، ولذا اعتبر اجتماع الشرائط قبيله .

٨ . وأما استمرار الوجوب الى الزوال ، فليس عليه دليل واضح من الروايات ولكنّه مشهور بين الأصحاب ، فمن كان يرى حجية الشهرة الفتوائية امكنه الاستناد اليها في الحكم بذلك .

إلا أن تحقيق ذلك غير مهم بعد لزوم إخراجها بعد الزوال أيضاً ، ففي صحيح

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١١ من أبواب زكاة الفطرة ، حديث ١ .

زرارة عن أبي عبدالله ٧ : « رجل اخرج فطرته فعزلها حتى يجد لها أهلاً ، فقال : إذا أخرجها من ضمانه فقد براء وإلا فهو ضامن لها حتى يؤدّيها الى اربابها » (١).

وقد يستفاد من الصحيح استمرار وقت الوجوب الى ما بعد الزوال.

وأما أن من يصلى صلاة العيد يخرجها قبل أدائها ، فلموثق اسحاق بن عمار : « سألته عن الفطرة ، فقال : إذا عزلتها فلا يضرك متى اعطيتها قبل الصلاة او بعد الصلاة » (٢) وغيره.

٩ . وأما جواز التأخير لغرض عقلائي مع العزل ، فلموثق المتقدم.

وأما اعتبار الغرض العقلائي في التأخير ، فلاجل أن لا يتحقق التهاون في أداء الواجب.

والإحتياط يقتضى الإسراع في دفعها ، لإحتمال كون المقصود من بعدية الصلاة البعدية العرفية.

١٠ . وأما عدم جواز تبديلها بعد العزل ، فلأن ظاهر ما دلّ على العزل تعيّن بها ، ولا دليل على الولاية على التبديل بعد ذلك.

١١ . وأما دوران الوجوب مدار العيلولة ، فلصحيحة عمر بن يزيد : « سألت أبا عبدالله ٧ عن الرجل يكون عنده الضيف من اخوانه فيحضر يوم الفطرة ، فقال : نعم الفطرة واجبة على كل من يعول من ذكر أو أنثى صغير او كبير حرٍ او مملوك » (٣) وغيرها.

١ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من أبواب زكاة الفطرة ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من أبواب زكاة الفطرة ، حديث ٤ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب زكاة الفطرة ، حديث ٢ .

١٢ . ومنه يتضح الحال في الضيف وأن وجوب دفع الفطرة عنه منوط بصدق كونه يعوله ، فإذا كان شخص ضيفاً على غيره قبل حضور يوم الفطر ثم حضر لزمت فطرته على المضيف فيما إذا صدق أنه يعوله . فصدق عنوان الضيف وحده لا يكفي ، كما لا يلزم بقاؤه طيلة شهر رمضان او في النصف الأخير منه ، وغير ذلك من الاقوال في المسألة .

١٣ . وأما أن الفطرة صاع ، فلصحيحة معاوية بن وهب : « سمعت أبا عبدالله ٧ يقول في الفطرة : جرت السنة بصاع من تمر او صاع من زبيب او صاع من شعير ، فلما كان زمن عثمان وكثرت الخنطة قوموه الناس <sup>(١)</sup> فقال : نصف صاع من بر بصاع من شعير <sup>(٢)</sup> » وغيرها .

وأما مثل صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله ٧ : « صدقة الفطرة ... عن كل انسان نصف صاع من حنطة او شعير او صاع من تمر او زبيب لفقراء المسلمين <sup>(٣)</sup> » وغيرها ، فساقط عن الحجية لهجرانه لدى الاصحاب .

١٤ . وأما أن المدار على القوت الغالب . بالرغم من أن الوارد في بعض الروايات عنوان الغلات الأربع او باضافة غيرها كالأقط . فلصحيحة زرارة وابن مسكان جميعاً عن أبي عبدالله ٧ : « الفطرة على كل قوم مما يغذون عيالهم من لبن او زبيب او غيره <sup>(٤)</sup> » وغيرها ، فإنه لأجلها يلزم حمل ما ورد فيه عنوان الغلات الاربع

١ . ذكر الفيض الكاشاني في الوافي : ١٠ / ٢٥٣ في توضيح المقصود : « انّ الناس كانوا يزكون في البداية من غير الخنطة لقلتها ، فلما كثرت قوموها ووازنوا قيمة الصاع من الشعير بنصف صاع من الخنطة وحكم الخليفة الثالث بدفع نصف صاع من الخنطة ، لأنه يعادل صاعاً من الشعير .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب زكاة الفطرة ، حديث ٨ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب زكاة الفطرة ، حديث ١١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب زكاة الفطرة ، حديث ٦ .



ونحوها على المثاليّة. ويؤكّد ذلك اختلاف الروايات في عدد المذكور فيها.

١٥ . وأما أن مقدار الصاع ما ذكر ، فلأن الصاع يساوي أربعة أمداد ، والميد ثلاثة ارباع الكيلو تقريباً.

١٦ . وأما إجزاء القيمة ، فلموثقة اسحاق بن عمار الصيرفي : «قلت لأبي عبدالله ٧ : جعلت فداك ما تقول في الفطرة يجوز أن أؤدّيها فضّة بقيمة هذه الاشياء التي سميتها؟ قال : نعم ، إن ذلك انفع له يشتري ما يريد» <sup>(١)</sup> وغيرها.

١٧ . وأما أن مصرفها مصرف زكاة المال ، فلأنها مصداق للزكاة والصدقة فيشمّلها اطلاق آية الزكاة الواردة لبيان مصرفها.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب زكاة الفطرة ، حديث ٦ .

## كتاب الخمس

ما يجب فيه الخمس  
أحكام خاصة بفاضل المؤونة  
كيفية تقسيم الخمس

ما يجب فيه الخمس

يجب الخمس في سبعة أشياء :

١ . غنائم الحرب.

٢ . المعادن إذا بلغت قيمتها عشرين ديناراً. ومع الشك في بلوغها ذلك لا يجب التخمس ، والخمس يتعلق بالباقي بعد استثناء مؤونة التحصيل إذا كان المجموع بقطع النظر عن الإستثناء بالغاً حدّ النَّصاب.

٣ . الكنز إذا بلغ عشرين ديناراً أو مئتي درهم وكان من الذهب والفضة المسكوكين. والكلام في المؤونة هو الكلام في المعدن.

٤ . ما أخرج من الماء بالغوص إذا بلغ ديناراً بعد استثناء المؤونة.

٥ . المال المختلط بالحرام إذا لم يتميز ولم يعرف صاحبه ولا مقداره.

٦ . الأرض التي اشتراها الذمّي من مسلم.

٧ . ما يفضل من مؤونة السنّة.

والمستند في ذلك :

١ . أما اصل وجوب الخمس ، فهو من ضروريات الدين. وقد دلّ عليه قوله تعالى : (

واعلموا أنّما غنمتم من شيءٍ فإنّ لله خمسُهُ وللرسول ولذی القربى والیتامي

### والمساكين وابن السبيل ... (١).

ولم يقع الخلاف بيننا وبين غيرنا في اصل وجوبه في الجملة ، وإنما الخلاف في عمومه لغير غنائم الحرب ، فقال غيرنا بالعدم ، وبذلك لا يبقى مورد للخمس في زماننا أو يقل ، بينما المعروف بيننا العموم لوجهين : .

الاول : إن الغنيمة لغة \* تعمّ مطلق الفائدة لا خصوص غنائم الحرب ، كما ورد ذلك في قوله تعالى ( **تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة** ) (٢).

والسياق لا يدل على الاختصاص ، لإمكان أن يكون ذلك من باب تطبيق الكلّي على بعض مصاديقه.

الثاني : الروايات الخاصة الآتية فيما بعد ان شاء الله تعالى.

٢ . وأما ثبوته في غنائم الحرب ، فهو القدر المتيقن من الآية الكريمة بل ذلك موردها.

٣ . وأما المعادن ، فلا إشكال في وجوب الخمس فيها لصحيفة زرارة عن أبي جعفر

٧ : « سألت عن المعادن ما فيها؟ فقال : كل ما كان ركازاً ففيه الخمس » (٣) وغيرها مما هو كثير؛ على أن إطلاق آية الغنيمة كافٍ.

٤ . وأما اعتبار بلوغ قيمتها عشرين ديناراً ، فلصحيفة أحمد بن محمد بن أبي نصر :

« سألت أبا الحسن ٧ عما اخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء؟

١ . الأنفال : ٤١ .

\* . ففي القاموس في مادة غنم : « غَنِمَ بالكسر .... الفوز بالشيء بلا مشقة ». وفي لسان العرب : « الغنم : الفوز بالشيء من غير مشقة ». وفي كتاب العين : ٤ / ٤٢٦ : « الغنم : الفوز بالشيء في غير مشقة ».

٢ . النساء : ٩٤ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ٣ .

قال : ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً «<sup>(١)</sup> .  
 إلا أنها معارضة بروايته الأخرى عن محمد بن علي بن أبي عبد الله عن أبي الحسن ٧ :  
 « سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد ، وعن معادن الذهب والفضة هل  
 فيها زكاة؟ فقال : إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس »<sup>(٢)</sup> .  
 وقد يجمع بينهما بحمل الثانية على الاستحباب والاولى على الوجوب ، فإن تمَّ ذلك  
 والّا طرحنا الثانية لشذوذها وعدم نسبة العمل بها الا الى أبي الصلاح الحلبي .<sup>(٣)</sup>  
 وقد يقال : لا نحتاج الى جمع في البين بعد ضعف الثانية بجهالة راويها .  
 ويمكن الجواب : إن رواية البنزطى عنه . الذى هو من احد الثلاثة بل من اصحاب  
 الإجماع . يرفعها الى مستوى الاعتبار .

٥ . وأما عدم الوجوب مع الشك ، فلاستصحاب عدم بلوغ النصاب بنحو عدم  
 النعتى إذا كان الإخراج تدريجياً أو بنحو عدم الأزلى . بناء على حجتيته . إذا لم يكن كذلك  
 أو للبراءة مع تعذر الرجوع الى الاستصحاب .

٦ . وأما تعلق الخمس بالباقي بعد استثناء مؤونة التحصيل ، فلما ورد عن أبي جعفر  
 الثانى ٧ بنحو القانون الكلى : « الخمس بعد المؤونة »<sup>(٤)</sup> .  
 على أن موضوع وجوب الخمس ليس الا الغنيمة والفائدة . كما دلّت عليه آية الغنيمة  
 . وإنما وجب في المعدن ونحوه لكونه مصداقاً لها ؛ ومن الواضح أن العنوان

١ . وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ١ .  
 ٢ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ٥ .  
 ٣ . الحدائق الناضرة : ١٢ / ٣٣٠ .  
 ٤ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ١ .

المذكور لا يصدق إلا على الباقي بعد استثناء المؤونة.

٧ . وأما أن المدار في النصاب على ملاحظة المجموع دون خصوص الباقي . خلافاً

لصاحب الجواهر <sup>(١)</sup> . فالإطلاق البلوغ في صحيحة البرزطي المتقدمة .

٨ . وأما تعلق الخمس بالكنز ، فمما لا اشكال فيه لصحيحة ابن أبي عمير عن غير

واحد عن أبي عبدالله ٧ : « الخمس على خمسة اشياء : على الكنوز والمعادن والغوص

والغنيمة ... » ؛ ونسى ابن أبي عمير الخامس <sup>(٢)</sup> وغيرها .

ولا يضر اشتغال السند على ارسال بعد كون المرسل ابن أبي عمير ، ودلالة التعبير

المذكور . عن غير واحد . عرفاً على ثلاثة فما فوق ، العدد الذي يبعد فيه بحساب الاحتمال

الاجتماع على الكذب .

٩ . وأما اعتبار البلوغ عشرين ديناراً أو مائتي درهم ، فلصحيحة أحمد بن أبي نصر عن

أبي الحسن الرضا ٧ : « سألته عما يجب فيه الخمس من الكنز ، فقال : ما تجب الزكاة في

مثله ، ففيه الخمس » <sup>(٣)</sup> بعد الالتفات الى أن الزكاة لا تجب إلا في عشرين ديناراً أو مائتي

درهم .

١٠ . وأما اعتبار كونه من الذهب والفضة المسكوكين ، فلأن ذلك مقتضى التعبير في

الصحيحة السابقة ، إذ الزكاة . فيما عدا الغلات والأنعام . لا تجب إلا في الذهب والفضة

المسكوكين .

١١ . وأما أن المدار في ملاحظة المؤونة هو المدار في المعدن ، فلوحدة النكتة .

١ . جواهر الكلام : ١٦ / ٨٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ٧ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ٢ .

- ١٢ . وأما وجوب الخمس فيما اخرج بالغوص ، فلصحيحة ابن أبي عمير المتقدمة وصحيحة عمّار الآتية وغيرهما.
- ١٣ . وأما اعتبار البلوغ ديناراً ، فلصحيحة البيزنطى عن محمد بن على بن أبي عبدالله المتقدمة في المعادن.
- ١٤ . وأما استثناء المؤونة بنحو ما تقدم ، فلما تقدم.
- ١٥ . وأما وجوب الخمس في المختلط ، فلصحيحة عمار بن مروان : « سمعت أبا عبدالله <sup>٧</sup> يقول : فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه والكنوز ، الخمس » <sup>(١)</sup> وغيرها.
- ١٦ . وأما اعتبار عدم التمييز ، فلأنّه مع فرضه يكون لكلّ من المالكين حكمه الخاص.
- ١٧ . وأما اعتبار الجهالة بصاحبه ، فللصحيحة المتقدمة.
- ومع معرفته تصل النوبة الى التصالح لتعيين المقدار المجهول.
- ١٨ . وأما اعتبار الجهالة بمقداره ، فلعدم احتمال وجوب اخراج الخمس علي من علم بأن الحرام أكثر من الخمس بكثير أو اقل منه بكثير ، بل المفهوم من الصحيحة تقدير الحرام بالخمس تعبداً عند الجهل المطلق.
- ١٩ . وأما وجوب الخمس في الأرض التي اشتراها الذمى من المسلم ، فلصحيحة أبي عبيدة الخدّاء : « سمعت أبا جعفر <sup>٧</sup> يقول : أيّما ذمى اشترى من مسلم ارضاً ، فإن عليه الخمس » <sup>(٢)</sup>

١ . وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ١ .

٢٠ . وأما فاضل المؤمنة ، فلم ينسب الخلاف في وجوب الخمس فيه إلا إلى ابن الجنيّد وابن أبي عقيل لعبارة غير واضحة في ذلك. (١)

ويدل على ذلك مضافاً إلى إطلاق آية الغنيمة ، النصوص الخاصة التي كادت أن تبلغ حدّ التواتر ، كموثقة سماعة : « سألت أبا الحسن ٧ عن الخمس فقال : في كل ما افاد الناس من قليل أو كثير » (٢).

وإطلاقها مقيد بما دلّ على كونه بعد المؤمنة ، كما في صحيحة علي بن مهزيار : « كتب إليه ابراهيم بن محمد الهمداني ... فكتب وقرأه علي بن مهزيار : عليه الخمس بعد مؤونته ومؤونة عياله وبعد خراج السلطان » (٣).

وعدم ثبوت وثاقة الهمداني لاتضّر بعد قراءة ابن مهزيار بنفسه لجواب الامام ٧ .

ويدل على ذلك ايضاً : أن المسألة عامّة البلوى ، ولازم ذلك شدة وضوح حكمها في عصر الائمة : ، وحيث لا يتمل أن يكون ذلك الحكم الواضح هو العدم . والألما اتفق الفقهاء إلا من شدّد على الوجوب . فيلزم أن يكون هو الوجوب .

وبهذه الطريقة يمكن التعويض عن التمسك بالإجماع إن اشكل عليه بكونه محتمل المدرك.

١ . جواهر الكلام : ١٦ / ٤٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ٦ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ٤ .



### أحكام خاصّة بفاضل المؤونة

يجب الخمس في مطلق الفائدة وإن لم تكن بالإكتساب خلافاً للمشهور . إلا الميراث المحتسب ، والهدية التي ليس لها خطر ، والمهر و عوض الخلع . بعد استثناء مؤونة السنّة . ومبدأ السنّة بداية حصول الربح في غير المكتسب وبداية التكبس فيه . ويتعلق الخمس من بداية حصوله وإن جاز التأخير الى نهايتها إرفاقاً . ولا خمس في مال الصبي والمجنون .

والمستند في ذلك :

١ . اما وجوبه في مطلق الفائدة ، فلإطلاق آية الغنيمة وبعض النصوص كموثق سماعة المتقدم .

واحتمال الاختصاص بما كان من طريق الاكتساب . إما لدعوى الاجماع ، أو لدعوى أن المسألة ابتلائية ، فلو كان يجب في مطلق الفائدة لاشتهر ، أو لدعوى سقوط مثل موثقة سماعة لإعراض المشهور أو لغير ذلك . قابل للتأمل ، فإنّ عبائر القدماء لم يصرّح فيها بالاختصاص المذكور وإنما اقتصر في مقام التمثيل علي الصناعات والتجارات والزراعات ، بل أنّ بعضها قد صرح فيه بالتعميم .<sup>(١)</sup>

٢ . واما استثناء الميراث المحتسب والهدية المذكورة ، فلصحيحة على بن مهزيار حيث ورد فيها : « .... فالغنائم والفوائد يرحمك الله هي الغنيمة يغنمها المرء ،

١ . ففي الغنبة ، ص ٥٦٩ : «و يجب الخمس أيضاً في الفاضل عن مؤونة الحول على الاقتصاد من كل استفاد بتجارة أو زراعة أو صناعة أو غير ذلك من وجوه الاستفاده اى وجه كان » ، وفي نهاية الشيخ ، ص ١٩٦ : « ويجب الخمس أيضاً في جميع ما يغنمه الإنسان من أرباح التجارات والزراعات وغير ذلك » .

والفائدة يفيدها ، والجائزة من الانسان للانسان التي لها خطر ، والميراث الذى لا يحتسب ...  
« (١).

٣ . وأما استثناء المهر وعوض الخلع ، فقد وجّه بعدم صدق الفائدة عليهما بعد كون الأول فى مقابل منح الزوجة زمام امرها بيد الزوج ، والثانى فى مقابل تنازل الزوج عن الزوجية وحقوقها الثابتة له .

٤ . وأما استثناء المؤونة ، فلمكاتبة الهمدانى المتقدمة وغيرها . هذا فى غير مؤونة تحصيل الربح ، وأما هى فلا يحتاج استثناءها الى دليل لعدم صدق الفائدة إلاّ بلحاظ ما زاد عليها .

٥ . وأما تقدير المؤونة بالسنة ، فلالإطلاق المقامى ، فان مؤونة الشخص تقدّر عادة بالسنة دون الشهور أو الأيام ، وحيث إنّ النصوص اطلقت كلمة المؤونة فلا بدّ وأن يكون ذلك من باب الحوالة على العادة المذكورة .

٦ . وأما تحديد مبدأ السنة بما ذكر ، فهو المشهور . وقد وجّه بأن مصداق سنة الربح عرفاً فى المكتسب هو بداية التكسب ، وفى غيره بداية حصول الفائدة .

٧ . وأما أن التعلق من بداية حصول الفائدة ، فلاستفادة ذلك من آية الغنيمة وموثقة سماعة المتقدمة ، فإن ظاهر « فان لله خمسته » و « ففيه الخمس » إن ذلك من حين صدق الغنيمة والفائدة .

وأما جواز التأخير إرفاقاً ، فقد استدللّ له بأنّ الخمس لما كان بعد استثناء المؤونة المقدّرة بسنة وهى تدريجية الحصول ، فيلزم من ذلك جواز التأخير .

٨ . وأما أنه لا خمس على الصبى والمجنون ، فلإطلاق القلم المرفوع عنهما لقلم

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ، حديث ٥ .

الوضع ايضاً ولا وجه لتخصيصه بقلم التكليف ، فيكون حاكماً على الأدلة الاولية .  
وبعد هذا لا وجه لاحتمال توجه التكليف الى الولى ، وعلى تقدير فرضه فهو منفي  
بالبراءة .

### كيفية تقسيم الخمس

المشهور تقسيم الخمس الى ستة أسهم : ثلاثة منها للإمام ٧ وثلاثة لبنى هاشم . ولا  
يلزم البسط عليهم .

وفي كيفية صرف السهم المبارك للإمام ٧ خلاف .

والمستند فى ذلك :

١ . اما التقسيم الى الستة . خلافاً لقول لم يعرف قائله منّا بالتقسيم الى خمسة ، بحذف  
سهم الله سبحانه<sup>(١)</sup> - فلاية الغنيمة ، فإنه بناء على ارادة مطلق الفائدة من الغنيمة فالأمر  
واضح .

وأما بناء على اختصاصها بغنيمة الحرب ، فالدليل الدال على وجوب الخمس فى بقية  
الاقسام من دون بيان المصرف يدل على لزوم كون التقسيم بالنحو المذكور فى آية الغنيمة  
والآ لأشير الى غيره .

٢ . وأما أن الثلاثة الأولى منها للإمام ٧ ، فلصحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن  
الامام الرضا ٧ : « سئل عن قول الله عزوجل : واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة  
وللرسول ولذى القربى فليل له : فما كان لله فلمن هو؟ فقال : لرسول الله ٩ ، وما كان  
لرسول الله ٩ فهو للإمام . فليل له : أفرأيت إن كان صنف من الأصناف أكثر وصنف اقل ما  
يصنع به؟ قال : ذاك الى الامام ، أرايت أن رسول الله ٩

١ . جواهر الكلام : ١٦ / ٨٩ .

كيف يصنع؟ أليس إنما كان يعطى على ما يري؟ كذلك الامام» (١).

وعلى هذا فهى فى مثل زماننا ترجع الى امامنا المنتظر ارواحنا له الفداء.

وهذا واضح بناء على كون ملكية الامام ٧ لها ملكية شخصية ، وأما بناء على كون ملكيته لها بما هو صاحب منصب . وأن كونه للإمام حيثية تقييدية لا تعليلية ، كما قد يدعم ذلك التعبير فى الصحيحة بالامام دون ابن رسول الله ٩ . فهى راجعة اليه ٧ أيضاً بما أنه صاحب المنصب ويتصرف فيها الفقيه على كلا التقديرين من باب نيابته عن صاحب المنصب وهو الحجة المنتظر ارواحنا له الفداء.

٣ . وأما بالنسبة الى الأسهم الثلاثة الأخيرة ، فالمشهور أنها لخصوص بنيهاشم . خلافاً للعادة<sup>(٢)</sup> ، ولربما ينسب الى ابن الجنيد ايضاً مع استغناء ذى القربي<sup>(٣)</sup> . وادعى الضرورة على ذلك التى لا يحتاج معها الى دليل.

وبعض النصوص ذات السند الضعيف<sup>(٤)</sup> دلت على ذلك ايضاً ، ولا يضر ضعف سندها بعد الضرورة.

٤ . وأما عدم لزوم البسط ، فلأن الآية الكريمة بصدد بيان المصرف دون ملكية كلّ صنف لقرينتين :

أ . انّ الوارد كلمة « اليتامى » و « المساكين » بنحو الجمع المحلّى باللام ، ولازم ذلك بناء على إرادة ظاهر الآية استيعاب جميع افراد اليتامى والمساكين ، وهو لو كان ممكناً غير محتمل فى نفسه.

١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب قسمة الخمس ، حديث ١ .

٢ . المحلى : ٧ / ٣٢٧ ؛ المغني : ٦ / ٤١٣ .

٣ . جواهر الكلام : ١٦ / ٨٨ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب قسمة الخمس ، حديث ٢ .

ب . يلزم حفظ حصة ابن السبيل لو لم يكن موجوداً في البلد ، وهو غير محتمل ايضاً .  
وبذلك يتعيّن كون المقصود بيان المصرفيّة .  
وأما كيفية صرف السهم المبارك زمن الغيبة ، فقد نقل صاحب الحدائق في ذلك أربعة عشر قولاً<sup>(١)</sup> لا يجدى التعرض لها .  
والمعروف بين جملة من المتأخرين ما يلي : إن الأمر في السهم المبارك يدور بين دفنه أو إيداعه مع الوصية به يداً بيداً أو غير ذلك من الاحتمالات التي نقلها صاحب الحدائق والتي يُعرّض فيها السهم المبارك للإتلاف بلا مبرر عقلائي ، فلا بدّ وأن نتصرّف فيه بما نحرز معه رضا الامام ٧ ، وليس ذلك الاّ صرفه في تشييد الدّين ودعائمه ، ومن أوضح مصاديق ذلك صرفه في مجال الحوزات العلمية التي يحفظ الدين ببقائها .  
ويلزم ان يكون ذلك تحت اشراف الفقيه بالدفع اليه أو استئذانه إمّا لضرورة ارتباط الناس بمقام المرجعيّة أو لكون ذلك مقتضى النيابة عن الإمام ٧ . وهذا ان لم يقتضِ الجزم باعتبار اشراف الفقيه ، فلا اقلّ من احتمال ، وهو كافٍ لعدم جواز تصرّف الشخص في الأموال التي لا ترجع اليه إلاّ مع احراز الرضا بنحو الجزم .

---

١ . الحدائق الناضرة : ١٢ / ٤٣٧ .



## كتاب الحج

الحج وأحكام وجوبه  
الصورة الإجمالية للحج  
مواقيت الإحرام  
تفاصيل أفعال العمرة والحج  
محرمات الإحرام





## الحج وأحكام وجوبه

وجوب الحج فوريُّ مرة واحدة مع اجتماع الشرائط . ويصطلح عليها بحجَّة الإسلام . وهي : البلوغ ، والعقل ، والحرية ، والإستطاعة المتحققة بوجودان النفقات اللازمة ذهاباً وإياباً . لمن قصد العودة أو ذهاباً فقط لمن لم يقصدها . وسعة الوقت ، والسلامة على النفس والمال والعرض ، والتمكن من استئناف الوضع المعيشى بعد العودة بدون حرج ، وعدم المزاممة بواجب أهمّ .

والحج مع اختلال هذا الأخير يقع مصداقاً لحج الإسلام وأن كان الفاعل آثماً ، بخلاف اختلال غيره ، فإنّه لا يقع كذلك .

والسعى لتحصيل الاستطاعة غير لازم ولو بقبول الهبة فيما إذا لم تكن مقيّدة بالحج ، أجل مع البذل يجب الحج .

ومن كان بحاجة إلى دار أو زوج أو ما شاكل ذلك من ضروريات الحياة ، يلزمه تقديم الحج إلا مع لزوم الحرج .

وهكذا المرأة التي يمكنها الحج بمهرها أو هدايا الزواج أو ببيع حُلِيِّها التي بإمكانها الاستغناء عنها .

وهكذا من كانت له دار واسعة بإمكانه تبديلها أو بيع بعضها ، فإنّه يلزمه الحج ما دام

لا يلزم الحج.

ومن تمكّن من نفقات الحج قبل مواسمه ، استقرّ عليه الوجوب ولزمه التحفظ على الاستطاعة.

والمستند في ذلك :

١ . الحج من الفرائض الضرورية في الإسلام والتي بُني عليها. قال تعالى : ( **ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإنّ الله غنيّ عن العالمين** )<sup>(١)</sup> وفي الحديث الصحيح : « بُني الإسلام على خمسة أشياء : على الصلاة ، والزكاة ، والحج ، والصوم ، والولاية »<sup>(٢)</sup>. وفي صحيحة ذريح المحاربي عن أبي عبدالله ٧ : « من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يمنعه من ذلك حاجة تجحف به ، أو مرض لا يطيق فيه الحج ، أو سلطان يمنعه فليمت يهودياً أو نصرانياً »<sup>(٣)</sup>.

٢ . وأما أنّه فوري فلربما يكون من ضروريات الفقه. ويدل عليه حكم العقل ، فان الامر وان لم يوضع للفورية الا ان كل واجب يلزم عقلاً الاتيان به فوراً الا إذا حصل وثوق بعدم فواته بالتأخير ، وحيث ان الانسان لا وثوق له عادة بالبقاء الي السنة الثانية ، فيلزمه الإسراع الى الإتيان به.

على ان بالإمكان إستفادة ذلك أيضاً من صحيحة المحاربي المتقدمة ، فإنّ الفورية إذا لم تكن لازمة فلماذا يموت التارك للحج من دون عذر يهودياً أو نصرانياً بعد ما كان التأخير سائغاً.

١ . آل عمران : ٩٧ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب مقدمة العبادات ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب وجوب الحج ، حديث ١ .

٣ . وأما أنه مرّة واحدة فهو من الواضحات أيضاً ، إذ لو كان يجب أكثر من ذلك لاشتهر بعد شدّة الابتلاء بالمسألة والحال لم ينسب الخلاف إلاّ إلى الشيخ الصدوق حيث أفتى بوجوبه في كلّ عام على اهل الجدد. (١) على أنّ بعض الروايات (٢) الآبي لسانها عن التخصيص تدلّ على ذلك أيضاً.

٤ . وأما اشتراط البلوغ والعقل ، فلما تقدم من شرطيهما العامة لكل تكليف؛ مضافاً الى دلالة بعض النصوص الخاصة بالمقام على ذلك. (٣)

٥ . وأما اشتراط الحرية ، فمما لاخلاف فيه. ويدلّ عليه صحيح الفضل بن يونس عن أبي الحسن ٧ : « ... ليس على المملوك حج ولا عمرة حتى يعتق » (٤) وغيره.

٦ . وأما اعتبار توفّر نفقات الحج في تحقق الاستطاعة ، فلصحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبدالله ٧ : « قوله عزّوجلّ : ( ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ) ما يعنى بذلك؟ قال : من كان صحيحاً فيبدنه ، مخليّ سره ، له زادٌ وراحلة » (٥) وغيرها. وحيث لا يَحتمل ارادة خصوص عين الزاد والراحلة فلا بدّ من ارادة ما يعمّ ملك ثمنهما. والتقييد بقيد « اللازمة » يخرج به مثل نفقات هدايا الحج ، فان القدرة عليها لم تؤخذ في الصحيحة فلا تكون معتبرة.

١ . نقل ذلك عنه الحرّ العاملي فيذيل حديث ٣ من باب ٣ من أبواب وجوب الحج وشرائطه. ونصّ كلام الصدوق هكذا : « والذي اعتمده وأفتى به أنّ الحج على اهل الجدة فيكل عام فريضة ». والصواب : الجدد ، بمعنى الغني.

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣ من أبواب وجوب الحج.

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٢ من أبواب وجوب الحج ، حديث ١.

٤ . وسائل الشيعة : باب ١٥ من أبواب وجوب الحج ، حديث ١.

٥ . وسائل الشيعة : باب ٨ من أبواب وجوب الحج ، حديث ٧.

- ٧ . وأما عدم اعتبار نفقة العود لمن لا يريد ذلك ، فواضح لعدم الموجب له . بل يمكن ان يقال ان من يمكنه البقاء في مكة بلا حرج فلا موجب لأخذ نفقة الاياب بعين الاعتبار في حقه ويلزمه السكن هناك لتحقيق الاستطاعة في حقه ، فيشمله اطلاق الآية الكريمة .
- ٨ . وأما اعتبار سعة الوقت ، فلصيرورة التكليف تكليفاً بما لا يطاق بدون فرض ذلك . أجل ، يلزم التحفظ على الاستطاعة إلى السنة الثانية لما سيأتى من لزوم التحفظ عليها متى ما تحققت ، إذ ليس لها وقت مخصوص بعد إطلاق الآية الكريمة .
- ٩ . وأما اعتبار السلامة على ما ذكر ، فيمكن استفادته من الآية الكريمة . لعدم صدق الاستطاعة بدون ذلك . مضافاً الى الروايات الخاصة ، كصحيحة هشام المتقدمة .
- ١٠ . وأما اعتبار التمكن من استئناف الوضع المعيشى بدون الحرج عند الاياب ، فلقاعدة نفى الحرج المستندة لقوله تعالى : (  **ما جعل عليكم في الدين من حرج**  )<sup>(١)</sup> .
- ١١ . وأما اعتبار عدم المزاحم الأهم . كما إذا استلزم الحج فوات علاج لازم لمريض أو التأخير في قضاء لازم لدين . فلدخول المورد تحت باب التزام القاضي بتقديم الأهم ، فان دليل الحج ودليل الواجب الاخر مطلقان ، فيقع التزام بينهما في مقام الامتثال . وهكذا الحال إذا توقف الحج على ارتكاب محرم كركوب الطائرة المغصوبة ، فان المورد يدخل تحت باب التزام فيقدم الأهم .

١٢ . وأما انه يقع الحج مصداقاً لحج الاسلام عند ترك الهم ، فالآن ذلك لازم باب التزاحم . بناء على امكان فكرة الترتب . حيث يكون الأمر بالمهم مشروطاً بترك الإشتغال بالأهم ، فعند عدم الإشتغال به يقع المهم صحيحاً بالأمر الترتبي .

وأما انه لا يقع مصداقاً عند تخلف غير ذلك ، فلأخذه في موضوع حج الاسلام اللازم منه عدم تحققه عند تخلفه ، بخلاف عدم المزاحمة بالأهم فإنه لم يؤخذ كذلك وإنما كان معتبراً من باب المزاحمة .

هذا وهناك رأى . ولعله المشهور . يرى أنّ عدم المزاحمة بواجب آخر . وإن لم يكن أهم . دخيل في الاستطاعة الشرعية ، ولازمه انتفاء الاستطاعة رأساً مع المزاحمة ومن ثمّ عدم وقوع الحج حج اسلام .

١٣ . وأما ان تحصيل الاستطاعة غير لازم ، فالآن مقدمة الوجوب لا يجب تحصيلها كما هو واضح .

١٤ . وأما عدم لزوم قبول الهبة غير المقيّدة بالحج ، فالآن ذلك نحو من الاكتساب الذي تقدّم عدم وجوبه .

وأما إذا كانت مقيّدة به ، فالمناسب وإن كان عدم لزوم قبولها لنفس ماسبق إلاّ أنّ روايات متعددة دلّت على أنّ من عرض عليه الحج وجب عليه ، ففي صحيحة محمد بن مسلم : « قلت لأبي جعفر ٧ : فان عرض عليه الحج فاستحيي ، قال : هو ممن يستطيع الحج ولم يستحيي ولو على حمار أجدع أبتز ... » <sup>(١)</sup> ، ومن الواضح من وُهب له بشرط الحج يصدق عليه : عرض عليه الحج .

ومن ذلك ، يتضح الحال فيمن بذل له ودُعي إليه ، فان الوجوب يستقر عليه

١ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من أبواب وجوب الحج ، حديث ١ .

لصدق عرض الحج عليه.

١٥ . وأما وجوب الحج على من كان بحاجة إلى دار ونحو ذلك ، فلتحقق الإستطاعة .  
المفسرة في صحيحة هشام السابقة بالزاد والراحلة . في حقه .  
أجل ، مع الحرج . المشقة الشديدة . لا يثبت الوجوب لحكومة قاعدة نفي الحرج على  
الأدلة الأولية التي منها دليل وجوب الحج على المستطيع .  
ومن ذلك يتضح الحال في بقية الفروع .

١٦ . وأما الوقت الذي يلزم تحقق الاستطاعة فيه بحيث لا يجوز تفويتها بعد ذلك ، ففيه  
خلاف . وقد اختار جماعة ، منهم الشيخ النائي ، كونه أشهر الحج .<sup>(١)</sup>  
والمناسب عدم التقييد بوقت خاص ، لأن ظاهر الآية الكريمة وجوب الحج كلما  
صدقت الاستطاعة من دون اشتراط وقت خاص ، فلو حصلت في محرم وجب الحج آنذاك ،  
غايته بنحو الواجب المعلق .  
والثمرة تظهر في لزوم التحفظ على الاستطاعة ووجوب تهيئة المقدمات بنحو الواجب  
الموسع .

---

١ . دليل الناسك : ٣٦ ، طبعة مؤسسة المنار .

### الصورة الاجمالية للحج

الحج على ثلاثة أقسام : تمتع وإفراد وقران.  
والتمتع . الذى هو محل ابتلاء المسلمين بشكل عام . مرگب من عمرة وحج متأخر عنها.

والعمرة تبتدى بالإحرام من أحد المواقيت الآتية ، ثم الطواف حول الكعبة ، ثم صلاته ، ثم السعى بين الصفا والمروة ، ثم التقصير.

والحج يبتدى بالإحرام من مكة ، ثم الوقوف فى عرفات من ظهر تاسع ذى الحجة وحتى المغرب ، ثم الوقوف فى المزدلفة من الفجر إلى طلوع الشمس ، ثم رمى جمرة العقبة فى منى يوم العاشر ، ثم الذبح أو النحر فيها فى اليوم المذكور ، ثم الحلق أو التقصير فيها ايضاً ، ثم طواف الحج وصلاته ، ثم السعى ، ثم طواف النساء وصلاته.

ويلزم المبيت فى منى ليلة الحادى والثانى عشر ، ورمى الجمار صبيحة اليومين ، والنفر من منى بعد زوال اليوم الثانى عشر.

وحج الإسلام من حاضرى المسجد الحرام يلزم كونه قراناً أو إفراداً ومن غيرهم تمتعاً . ولا يختلف القران والافراد عن التمتع فى الكيفية المتقدّمة وإنما الإختلاف فى بعض الأمور الجانبية.

### والمستند في ذلك :

١ . أما انقسام الحج إلى الثلاثة ، فمما لاخلاف فيه بين المسلمين. وتدلّ عليه صحيحة معاوية بن عمار : « سمعت ابا عبد الله ٧ يقول : الحج ثلاثة أصناف : حج مفرد وقران وتمتع بالعمرة إلى الحج. وبها أمر رسول الله ٩ والفضل فيها ولا تأمر الناس الا بها »<sup>(١)</sup> وغيرها.

٢ . وأما تركب الحج ممّا ذكر ، فمّمّا لاخلاف فيه ايضاً. ويدلّ عليه قوله تعالي : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج »<sup>(٢)</sup> والروايات الكثيرة.

٣ . وأما كيفية العمرة ، فتدلّ عليها السيرة المتوارثة بين جميع المسلمين يداً بيد من النبي ٩ وصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله ٧ الحاكية لحج رسول الله ٩ وانه : « حين حجّ حجة الاسلام ، خرج في اربع بقين من ذى القعدة حتى أتى الشجرة ، فصلّى بها ، ثم قاد راحلته حتى أتى البيداء ، فاحرم منها واهلّ بالحج ... حتى إذا قدم رسول الله ٩ مكة ، طاف بالبيت وطاف الناس معه ، ثم صلّى ركعتين عند المقام واستلم الحجر ، ثم قال : ابدأ بما بدأ الله عزّوجلّ به فأتى الصفا فبدأ بها ، ثم طاف بين الصفا والمروة سبعاً ، فلما قضى طوافه عند المروة قام خطيباً ، فامرهم ان يخلّوا ويجعلوها عمرة وهو شيء امر الله عزّوجلّ به ، فاحلّ الناس ... وقال سراقه بن مالك بن جعشم الكناني : يا رسول الله علّمنا كأنا خلقنا اليوم ، أرايت هذا الذي امرتنا به لعامنا هذا أو لكل عام؟ فقال رسول الله ٩ : لا ، بل للأبد. وان رجلاً قام ، فقال : يا رسول الله! نخرج حجّاجاً ورؤسنا تقطر؟ فقال رسول الله ٩ : انك لن تؤمن بهذا أبداً »<sup>(٣)</sup> وغيرها.

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب أقسام الحج ، حديث ١ .

٢ . البقرة : ١٩٦ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب أقسام الحج ، حديث ١٤ .



٤ . وأما كيفية الحج ، فقد لانتشر على نص يجمعها كاملة إلا أنّاً في غني عن ذلك بعد اتفاق جميع المسلمين على اصولها الأساسية عدا طواف النساء .  
اضافة إلى أنّها محل ابتلاء جميع المسلمين على طول الزمان ، فعدم اختلافهم فيها يدلّ على تلقّيها من النبي ٩ يداً بيد جزمًا .

٥ . وأما التفصيل بين حاضري المسجد الحرام حيث يجب عليهم القران أو الافراد وبين غيرهم حيث يلزمهم التمتع ، فلقوله تعالى : ( فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ) .<sup>(١)</sup>

والمشهور تفسير « حاضري المسجد الحرام » بمن كان بينه وبين المسجد الحرام دون ثمانية واربعين ميلاً . المساوية لستة عشر فرسخاً أو لما يقرب من تسعين كيلومتراً . لصحيح زرارة : « قلت لأبي جعفر ٧ قول الله عزوجلّ في كتابه : ( ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ) قال : يعنى اهل مكة ليس عليهم متعة ، كلُّ من كان اهله دون ثمانية واربعين ميلاً ذات عرق وعسفان كما يدور حول مكة ، فهو ممن دخل في هذه الآية ، وكلُّ من كان اهله وراء ذلك فعليهم المتعة » .<sup>(٢)</sup>

١ . البقرة : ١٩٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب أقسام الحج ، حديث ٣ .

## مواقيت الإحرام

لا يصح الإحرام الا من المواقيت العشرة وهي : مسجد الشجرة ، ووادي العقيق ، والجحفة ، ويلملم ، وقرن المنازل . وهذه وقتها رسول الله ٩ لاهلها ولمن يمر عليها . ومكة لأحرام حج التمتع ، والمنزل الذي يكون دون الميقات إلى مكة فان لصاحبه الإحرام منه ، والجعرانة لأهل مكة . في حج القران أو الأفراد . أو من كان بحكم اهلها وهو المجاور لها بعد سنتين ، ومحاذة مسجد الشجرة لمن أقام بمكة شهراً ثم أراد الحج من غير طريق اهل المدينة ، وأدى الحل لإحرام العمرة المفردة لمن هو بمكة وأراد الإتيان بها .

## والمستند في ذلك :

١ . أما الخمسة الأولى ، فتدلّ على كونها مواقيت ، صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « من تمام الحج والعمرة ان تحرم من المواقيت التي وقتها رسول الله ٩ لاتجاوزها الا وانت محرم ، فإنه وقت لأهل العراق ولم يكن يومئذ عراق بطن العقيق من قبل اهل العراق ، ووقت لأهل اليمن يلملم ، ووقت لاهل الطائف قرن المنازل ، ووقت لاهل المغرب الجحفة ، وهي مهيبة ، ووقت لاهل المدينة ذا الحليفة . ومن كان منزله خلف هذه المواقيت مما يلي مكة فوقته منزله » <sup>(١)</sup> وغيرها من الروايات الكثيرة .

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب المواقيت ، حديث ٢ .

وهناك كلام في أنّ ذا الحليفة بتمامه ميقات أو خصوص مسجد الشجرة منه أو هما مترادفان. ولكل من الاحتمالات الثلاثة شواهد من الروايات.

ويجدر الالتفات إلى ما لمحت له الصحيحة من : ان توقيت المواقيت المذكورة لإهل الآفاق من قبل النبي ٩ حين لم يكن للاسلام أثرٌ فيها هو من دلائل النبوة.

٢ . وأما انها لا تختص باهلها بل لكل من يمرُّ عليها ، فلصحيحة صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا ٧ : « ... ان رسول الله ٩ وقت المواقيت لأهلها ومن اتى عليها من غير أهلها ... » .<sup>(١)</sup>

٣ . وأما ان مكة ميقات حج التمتع فلا خلاف فيه بين المسلمين. وتدللّ عليه صحيحة عمرو بن حريث الصيرفي : « قلت لأبي عبدالله ٧ : من اين اهلُّ بالحج؟ فقال : ان شئت من رحلك وان شئت من المسجد وان شئت من الطريق » .<sup>(٢)</sup>

٤ . وأما أنّ من كان منزله دون الميقات فهو ميقاته ، فقد دلّت عليه صحيحة معاوية السابقة.

٥ . وأما ان الجعرانة ميقات لمن ذكرناه ، فتدلّ عليه صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله ٧ : « ... إني اريد الجوار بمكة فكيف اصنع؟ قال : إذا رايت الهلال هلال ذي الحجة ، فاخرج إلى الجعرانة فاحرم منها بالحج ... »<sup>(٣)</sup> فانها تدلّ على ان ذلك وظيفة أهل مكة وتسرى إلى غيرهم بالمجاورة.

وأما التحديد بسنتين ، فهو المشهور. ويمكن استفادته من صحيحة عمر بن يزيد : « قال ابو عبدالله ٧ : المجاور بمكة يتمتع بالعمرة الى الحج الى سنتين ، فإذا جاوز

١ . وسائل الشيعة : باب ١٥ من أبواب المواقيت ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢١ من أبواب المواقيت ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٦ من أبواب أقسام الحج ، حديث ١ .

سنتين كان قاطناً» (١) وغيرها.

وفي بعض الروايات التحديد بسنة<sup>(٢)</sup> ولكن لإعراض المشهور عنها تكون ساقطة عن الاعتبار بناء على تمامية كبرى ذلك.

٦ . وأما محاذاة مسجد الشجرة ، فقد دلت على كونها ميقاتاً صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ٧ « من أقام بالمدينة شهراً وهو يريد الحج ، ثم بدا له ان يخرج من غير طريق اهل المدينة الذي ياخذونه ، فليكن احرامه من مسيرة ستة اميال فيكون حذاء الشجرة من البيداء » (٣) وغيرها.

هذا وقد ذهب المشهور الى كفاية المحاذاة لأي ميقات ، لحمل محاذاة مسجد الشجرة الوارد في الصحيحة على المثالية ، كما أشار الى ذلك السيد اليزدي. (٤)

٧ . وأما أن أدنى الحلّ ميقات لما ذكر ، فتدل عليه صحيحة جميل بن دراج : « سألت ابا عبد الله ٧ عن المرأة الحائض إذا قدمت مكة يوم التروية ، قال تمضي كما هي إلى عرفات ، فتجعلها حجة ثم تقيم حتى تطهر ، فتخرج إلى التنعيم فتحرم فتجعلها عمرة. قال ابن أبي عمير : كما صنعت عائشة ». (٥) وموردها وان كان هو العمرة المفردة بعد حج الافراد الا انه يمكن اثبات التعميم الى غير ذلك ، وللخروج إلى غير التنعيم من نقاط ادنى الحل بصحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله ٧ « من أراد ان يخرج من مكة ليعتمر ، احرم من الجعرانة أو الحديبية أو ما اشبههما ». (٦)

١ . وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب أقسام الحج ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب أقسام الحج ، حديث ٣ و ٨ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب المواقيت ، حديث ١ .

٤ . العروة الوثقى : ٢ / ٥٥٤ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٢١ من أبواب أقسام الحج ، حديث ٢ .

٦ . وسائل الشيعة : باب ٢٢ من أبواب المواقيت ، حديث ١ .

## تفاصيل افعال العمرة والحج

### كيفية الإحرام

يلتزم لتحقيق الإحرام :

قصد الفعل الخاص بداعي امتثال أمرالله سبحانه.

والتلفظ بالتلبيات الأربع : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ. لَبَّيْكَ لِشَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ». وبها

يتحقق الإحرام.

ولبس الرجال ثوبين . بعد التجرد عما يحرم لبسه على المحرم . باتّزار احدهما وارتداء

الآخر.

ولا يلزم الاقتصار على الثوبين بل تجوز الزيادة ، كما لاتلزم استدامة لبسهما.

ولاتشترط في صحة الإحرام الطهارة من الحدث.

والمستند في ذلك :

١. أمّا اعتبار قصد الإحرام بداعي امتثال امرالله سبحانه ، فلا أنّ ذلك لازم العبادية.

أمّا كيف ثبت العبادية؟ ذلك بنفس الطريقة التي سوف نثبت بها عبادية الطواف

فيما بعد.

٢ . وأما اعتبار قصد الخصوصية . وكونه احرام حج أو عمرة ، وكون الحج تمتعاً أو غيره وكونه عن نفسه أو غيره وما شاكل ذلك . فلنفس ما تقدّم .

وأما اعتبار التلبيات الأربع ، فلصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « ... التلبية أن تقول : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لِشَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكَ لِشَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ ذَا الْمَعَارِجِ لَبَّيْكَ ... وَاَعْلَمُ إِنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ التَّلْبِيَّاتِ الْإِرْبَعِ الَّتِي كُنَّ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، وَهِيَ الْفَرِيضَةُ ... » (١) وغيرها .

وهي واضحة في أنّ الأربع الأول واجبة دون الباقي . وواضحة أيضاً في اعتبار أدائها بشكلها الصحيح وعدم الاجتزاء بالملحون ، لأنّه ٧ لم يقل ينعقد الإحرام بالتلبيات الأربع ليقال بأنّها تصدق على الملحون أيضاً ، بل قال : أن تقول هكذا ، ومن الواضح أنّه ٧ لا يتلفظ بالملحون ، ومعه فالاجتزاء بغير ذلك يحتاج إلى دليل وهو مفقود .

٣ . وأما أنّه لا ينعقد الإحرام بمجرد لبس الثوبين من دون نيّة أو معها بل لا بدّ من التلبية ، كتكبيرة الإحرام بالنسبة للصلاة ، فلصحيحة حريز عن أبي عبدالله ٧ : « الرجل إذا تهيّأ للإحرام ، فله أن يأتي النساء ما لم يعقد التلبية أو يُلَبِّ » (٢) وغيرها .

٤ . وأما وجوب لبس الثوبين ، فلا خلاف فيه بين المسلمين إلا أنّ الروايات قاصرة عن إثباته ، فإنّ ما يمكن التمسك به : إمّا الروايات الواردة في بيان كيفية الإحرام من قبيل صحيحة معاوية بن وهب : « سألت أبا عبد الله ٧ عن التهيؤ للإحرام ، فقال : اطل بالمدينة فإنّه طهور وتجهّز بكل ما تريد ، وإن شئت إستمتعت بقميصك

١ . وسائل الشيعة : باب ٤٠ من أبواب الإحرام ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من أبواب الإحرام ، حديث ٨ .

حتى تأتي الشجرة فتفيض عليك الماء وتلبس ثوبيك إن شاء الله»<sup>(١)</sup>.  
 أو روايات تجريد الصبيان من فخ ، كصحيحة أيوب أخى اديم : « سئل أبو عبد الله ٧  
 من أين يجرد الصبيان؟ فقال : كان أبي يجردهم من فخ »<sup>(٢)</sup> ، بتقريب أنه لو لا لزوم لبس  
 ثوبي الإحرام لا موجب لتأخير تجريدهم إلى فخ ، بل كان المناسب عدم تجريدهم رأساً.  
 وكلاهما قابل للتأمل :

أما الأول : فلأنَّ الأمر بلبس الثوبين إقترن بالأمر بآداب شرعية مستحبة ، وذلك  
 يزعزع ظهور الأمر في الوجوب.  
 وأما الثاني : فلأنَّ فعل الإمام ٧ لا يدلُّ على الوجوب بل أقصى ما يدل عليه هو  
 الرجحان من الوجوب.

ولعل المناسب في توجيه الوجوب أن يقال : إنَّ وجوب لبس الثوبين من القضايا التي  
 توارثها المسلمون خلفاً عن سلف ، وهو من بديهيات الحج لديهم ، ولا بدَّ أن يكون ذلك  
 قد وصلهم من المعصوم ٧ ، والروايات جاءت مشيرة إلى الإرتكاز المذكور ومعتمدة عليه ،  
 وهو أقوى من الحاجة إلى إثباته من خلال الروايات.

٥ . وأما وجه عدم وجوب لبس الثوبين على المرأة ، فلأنَّ الوجه في الوجوب إمَّا قاعدة  
 الإشتراك أو روايات الحائض ، من قبيل موثقة يونس بن يعقوب : « سألت أبا عبد الله ٧ عن  
 الحائض تريد الإحرام ، قال : تغتسل وتستنفر وتحتشى بالكرسف و

١ . وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب الإحرام ، حديث ٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٤٧ من أبواب الإحرام ، حديث ١ .

تلبس ثوباً دون ثياب إحرامها ، وتستقبل القبلة ولا تدخل المسجد وتَهْلُ بالحج بغير الصلاة «  
(١) ، فإنَّ قوله ٧ « دون ثياب إحرامها » يدلّ على وجوب لبسها ثوبى الإحرام.

### وكلاهما كما تري :

أمّا الأول : فلأنّ مستند قاعدة الإشتراك ليس إلا الضرورة ، والقدر المتيقن منها حالة  
الإتفاق فى جميع الخصائص المحتمل مدخليتها ، والمفروض فى المقام إحتمال خصوصية  
الذكورة.

وأمّا الثاني : فلأنّ التعبير بجملة « دون ثياب إحرامها » يدلّ على مشروطة لبس ثوبى  
الإحرام للمرأة دون الوجوب. مضافاً إلى إشتمال السياق على جملة من المستحبات الذى  
يزعزع الظهور فى الوجوب.

ومع عدم الدليل على الوجوب يكون المرجع البراءة. ويبقى الإحتياط تحفظاً من مخالفة  
المشهور أمراً مناسباً.

٦ . وأمّا لزوم التجرّد عما يحرم لبسه . الذى منه لبس المخيط للرجال وغيره . فلأنّ  
ذلك من لوازم الإحرام الذى يراد تحقيقه.

٧ . وأمّا أنّ لبس الثوبين يلزم أن يكون بنحو الإتزّار والإرتداء ، فلا نعتاد السيرة  
المتوارثة عليه. ولربما يستفاد أيضاً من صحيحة عبدالله بن سنان : « قال أبو عبدالله ٧ : ذكر  
رسول الله ٩ الحج فكتب إلى من بلغه كتابه ممن دخل فى الإسلام ... فلما نزل الشجرة أمر  
الناس بنتف الإبط وحلق العانة والتجرّد فى إزار ورداء ... » (٢).

١ . وسائل الشيعة : باب ٤٨ من أبواب الإحرام ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب أقسام الحج ، حديث ١٠ .



٨ . وأما جواز الزيادة ، فللبراءة بعد عدم الدليل على عدم الجواز . على أنّ بعض الروايات يستفاد منها الجواز<sup>(١)</sup> .

٩ . وأما عدم إعتبار الإستدامة ، فللبراءة بعد عدم الدليل على إعتبارها .

١٠ . وأما عدم إشتراط الطهارة من الحدث ، فللبراءة بعد عدم الدليل .

بل الدليل على عدم الإعتبار موجود ، كموثقة يونس بن يعقوب المتقدمة الواردة في الحائض .

وهل تعتبر الطهارة من الخبث؟ نعم تعتبر في الثوبين طيلة الإحرام لدلالة بعض الروايات على ذلك<sup>(٢)</sup> .

### الطواف

يعتبر في الطواف مضافاً إلى النية : الطهارة من الحدث بقسميه ومن الخبث ، والختان للذكور ، وستر العورة .

ويلزم مضافاً إلى ذلك كون الأشواط سبعة متوالية ، يتدئ كل واحد منها بالحجر الأسود وينتهي به ، مع جعل الكعبة على اليسار في كل حالاته ، وإدخال حجر إسماعيل في المطاف ، والخروج عن الكعبة وشاذرونها ، والسير بخطوات مختارة .  
واعتبر المشهور أن يكون الطواف بين الكعبة ومقام إبراهيم بمقدار ذلك من الجوانب الأخرى .

والمستند في ذلك :

١ . أما اعتبار النية بمعنى قصد الطواف عن امتثال امر الله سبحانه ، فلأن ذلك لازم العبادة .

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٠ من أبواب الإحرام ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٧ من أبواب تروك الإحرام .

أما كيف نثبت عباديته؟ ذلك إما بإرتكاز المتشعبة المتوارث يبدأ بيد عن المعصوم ٧ ، أو لأن الحج ليس لإعبارة عن مجموع الأجزاء التي أحدها الطواف ، وحيث إنه عبادي . لأنه مما بُني ٧ كما في الحديث الشريف <sup>(١)</sup> ولا يحتمل بناء الإسلام على أمر غير عبادي . فيلزم كونه عبادياً أيضاً .

٢ . وأما إشتراطه بالطهارة من الحدث بكلا قسميه ، فلاخلاف فيه . ويدل عليه صحيح على بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام : «سألته عن رجل طاف بالبيت وهو جنب فذكر وهو في الطواف ، قال : يقطع الطواف ولا يعتد بشيء مما طاف . وسألته عن رجل طاف ، ثم ذكر أنه على غير وضوء ، قال : يقطع طوافه ولا يعتد به» <sup>(٢)</sup> وغيره .

٣ . وأما إعتبار الطهارة من الخبث ، فقد يُستدل له بحديث يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله ٧ : « رأيت في ثوبي شيئاً من دم وأنا أطوف ، قال : فاعرف الموضع ثم اخرج فاغسله ثم عد فابن على طوافك » <sup>(٣)</sup> أو بالنسبة المشهور : « الطواف بالبيت صلاة » <sup>(٤)</sup> . إلا أن كلا الحديثين ضعيف السند .

أما الأول فبالحكم بن مسكين في طريق الصدوق <sup>(٥)</sup> وبمحسن بن أحمد في طريق الشيخ <sup>(٥)</sup> .

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٨ من أبواب الطواف ، حديث ٤ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٥٢ من أبواب الطواف ، حديث ١ .

٣ . سنن النسائي : ٥ / ٢٢٢ ؛ سنن الدرهمي : ٢ / ٤٤ .

٤ . لاحظ : مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه : ٤٦ .

٥ . كما يتضح من خلال ملاحظة وسائل الشيعة : باب ٥٢ من أبواب الطواف ، حديث ٢ .

وأما الثاني فلعدم وروده من طرفنا.

ولأجل ذلك مال صاحب المدارك إلى الكراهة ، <sup>(١)</sup> فإنه بعد عدم الدليل على شرطية الطهارة يتمسك بالبراءة لنفيها.

هذا والتنزل إلى الإحتياط تحفظاً من مخالفة المشهور ومخالفة الرواية الأولى التي رواها كلا العلمين أمر لازم.

هذا في الثوبين.

وأما البدن ، فلم ترد رواية تدل على إعتبار الطهارة فيه إلا أن ما دلّ على إعتبارها في الثوبين يدلّ على إعتبارها فيه ، لعدم الفرق بل وللأولوية العرفية. وعليه فالمناسب التنزل إلى الإحتياط في البدن أيضاً.

٤ . وأما إعتبار الختان للذكور ، فلصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ٧ : « الأغلف لا يطوف بالبيت ، ولا بأس أن تطوف المرأة » <sup>(٢)</sup> وغيرها.

وهي كما ترى تشمل غير البالغ أيضاً فيما إذا كان مميزاً ولا تشمل غير المميز ، إذ الوارد فيها التعبير بـ « لا يطوف » ، وغير المميز لا يطوف بل يُطاف به ، ومعه يتمسك بالبراءة عن الشرطية في حقه.

وتظهر الثمرة فيما لو طاف الصبي المميز وهو غير محتون ، فإنه لا يحق له الزواج بعد البلوغ إلا بعد تدارك طواف النساء.

٥ . وأما إعتبار ستر العورة. فهو المشهور ، وقد يستدل له تارة بإطلاق التنزيل في الحديث المشهور المتقدم : « الطواف بالبيت صلاة » أو بالروايات الواردة بلسان :

١ . مدارك الاحكام : ٨ / ١١٧ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٣ من أبواب مقدمات الطواف ، حديث ١ .

« لا يطوفن بالبيت عريان »<sup>(١)</sup>.

والأول قد تقدّم ما فيه. والثاني ضعيف السند في جميع طرقه؛ ومن ثمّ لا يمكن الفتوى بشرطية الستر في الطوف ولا بدّ من التنزّل إلى الاحتياط إلّا بناء على تمامية كبرى الجابرية.

٦. وأما أنّ عدد الأشواط سبعة ، فلا نص صريح يدل عليه إلّا أنّه يمكن التمسك بالسيرة المتوارثة بين جميع المسلمين على ذلك ، وبالروايات الدالة على أنّ من طاف ثمانية يضيف إليها ستة ، كصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما ٨ : قلت له : رجل طاف بالبيت فاستيقن أنّه طاف ثمانية أشواط ، قال : يضيف إليها ستة ، وكذلك إذا استيقن أنّه طاف بين الصفا والمروة ثمانية فليضيف إليها ستة»<sup>(٢)</sup> وغيرها.

٧. وأما إعتبار التوالي ، فلائنه عمل واحد مركب من سبعة أشواط ، وهو لا يصدق عرفاً إلا مع التوالي عرفاً ، كعنوان الأذان والصلاة فإنهما لا يصدقان عرفاً بدون توالٍ بين أجزائهما.

٨. وأما أنّ البدء والختم بالحجر الأسود ، فلصحيحه معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « من اختصر في الحجّ الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ».

(٣)

على أنّ السيرة القطعية المتوارثة بين جميع المسلمين على ذلك تورث الاطمئنان للفقهاء بذلك ، إذ لو كان الواجب غير ذلك لبان.

١. وسائل الشيعة : باب ٥٣ من أبواب الطواف.

٢. وسائل الشيعة : باب ٣٤ من أبواب الطواف ، حديث ١٢.

٣. وسائل الشيعة : باب ٣١ من أبواب الطواف ، حديث ٣.

٩ . وأما أن اللازم جعل الكعبة على يسار الطائف دون يمينه أو إستقبالها أو إستدبارها ، فيعسر إستفادته من النصوص إلا أن السيرة المتوارثة بين جميع المسلمين على الطواف كذلك وأنه الكيفية الصحيحة لاغيرها تورث الإطمئنان بذلك .

١٠ . وأما لزوم إدخال الحجر في الطواف ، بمعنى الطواف خارجه لابينه وبين الكعبة ، فمتسالم عليه . ويشهد له صحيح معاوية المتقدم ، فإن الإختصار في الحجر عبارة أخرى عن الطواف بينه وبين الكعبة .

١١ . وأما لزوم الخروج عن الكعبة ، فلأن اللازم الطواف بالبيت . كما قال تعالى : ( **وليطوفوا بالبيت العتيق** ) <sup>(١)</sup> ، وهو لايتحقق إلا بذلك .

وأما الشاذروان فهو بحكم الكعبة ، لأنه من أساس البيت وقاعدته الباقي بعد عمارته أخيراً .

١٢ . وأما إعتبار الإختيار في الخطوات . بحيث لايكفى ما لو حمله الزحام بنحو ارتفعت رجلاه من الأرض ولم يتحقق منه المشى على الأرض . فلأنه بدون ذلك لاينتسب الطواف إلى المكلف الذى دلّ على إعتباره قوله تعالى : « **وليطوفوا بالبيت العتيق** » .

١٣ . وأما إعتبار أن يكون الطواف ما بين البيت والمقام ، فهو المشهور استناداً إلى رواية محمد بن مسلم : « سألته عن حدّ الطواف بالبيت الذى من خرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت . قال : كان الناس على عهد رسول الله ٩ يطوفون بالبيت والمقام ، وأنتم اليوم تطوفون ما بين المقام وبين البيت ، فكان الحدّ موضع المقام اليوم ، فمن

جازه فليس بطائف. والحدُّ قبل اليوم واليوم واحد قدر ما بين المقام وبين البيت من نواحي البيت كلها ، فمن طاف فتابعد من نواحيه أبعد من مقدار ذلك كان طائفاً بغير البيت بمنزلة من طاف بالمسجد ، لأنَّه طاف في غير حدِّ ، ولاطواف له «<sup>(١)</sup> وبناءً على هذا يلزم يضيُّق محل الطواف من جانب الحجر بعد إعتبار الطواف خارجه.

بيدَّ أنَّه لا بدَّ من حمل الرواية على بيان الأفضلية بقرينة صحيحة الحلبي : « سألت أبا عبد الله ٧ عن الطواف خلف المقام ، قال : ما أحبُّ ذلك وما أرى به بأساً ، فلا تفعله إلا أن لا تجد بُدّاً »<sup>(٢)</sup> الواضحة في جواز الطواف خلف المقام.

هذا كله بقطع النظر عن ضعف سند الأولى بياسين الضير وإلا فالأمر أوضح. وبذلك يتضح وجهة ما ينسب إلى الصدوق من جواز الطواف خارج المقام مطلقاً ولو إختياراً ومن دون عسر.<sup>(٣)</sup>

### ركعتا الطواف

يلزم لكل طواف واجب الإتيان بعده بلافاصل عرفي بركتين خلف المقام أو أحد جانبيه مخيراً في قراءتها بين الجهر والإخفات.

### والمستند في ذلك :

١ . أما أصل وجوب صلاة الطواف ، فلا خلاف فيه بين المسلمين. وتدل عليه السيرة المتوارثة على الإتيان بما بنحو اللزوم ، وقوله تعالى : ( **اتخذوا من مقام إبراهيم**

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٨ من أبواب الطواف ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٨ من أبواب الطواف ، حديث ٢ .

٣ . جواهر الكلام : ١٩ / ٢٩٨ .

مصلي<sup>(١)</sup> بعد الجزم بإعادة صلاة الطواف ، كما يستفاد من سياق الآية والروايات الكبيرة.  
(٢)

- ٢ . وأما إعتبار عدم الفاصل العرفي ، فلصحيحة محمد بن مسلم : « سألت أبا جعفر
- ٧ عن ركعتي طواف الفريضة ، فقال : وقتنهما إذا فرغت من طوافك »<sup>(٣)</sup> وغيرها.
- ٣ . وأما لزوم الإتيان بهما خلف المقام أو أحد جانبيه ، فللاية الكريمة ، فإنَّ إتخاذ المقام مصلياً لا يكون إلا بالصلاة خلفه أو إلى أحد جانبيه.
- اجل ، إذا لم تمكن الصلاة كذلك لشدة الزحام جاز التأخر ، لعدم احتمال سقوط الصلاة رأساً.
- ٤ . وأما التخيير في كيفية القراءة ، فللبراءة عن تعيين إحدى الخصوصيتين بعد عدم الدليل على ذلك.

### السعي

وهو واجب في العمرة والحج سبعة أشواط يبتدئ الشوط الأول وكلّ شوط فردي بالصفاء وينتهي بالمرورة والبقية بالعكس .  
وتعتبر فيه النية دون ستر العورة . وضعاً . والطهارة .

---

١ . البقرة : ١٢٥ .  
٢ . لاحظ : باب ٧٢ وغيره من أبواب الطواف .  
٣ . وسائل الشيعة : باب ٧٦ من أبواب الطواف ، حديث ٧ .

### والمستند في ذلك :

- ١ . أما وجوب السعي في العمرة والحج ، فتفضيه السيرة القطعية المتوارثة يبدأ بيد علي فعله فيهما بنحو اللزوم.  
وتدل عليه صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبدالله ٧ « ... أوليس قال الله عزوجل : ( إن الصفا والمروة من شعائر الله فمنحج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ) ألا ترون أنالطواف بهما واجب مفروض ، لأن الله عزوجل قد ذكره في كتابه وصنعه نبيّه « (١) وغيرها.
- ٢ . وأما أن البداية من الصفا والختم بالمروة دون العكس ، فمضافاً إلى إنعقاد السيرة المتوارثة عليه يمكن استفادته من الروايات الدالة على أن من بدء سعيه بالمروة يعيده ، كما في صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « من بدء بالمروة قبل الصفا ، فليطرح ما سعى ويبدء بالصفا قبل المروة » (١) وغيره.
- ٣ . وأما أن الأشواط سبعة ، فهو من الضروريات بين المسلمين. ويدل عليه صحيح معاوية الآخر : « ... ثم طُف بينهما سبعة أشواط تبدء بالصفا وتختتم بالمروة » . (٢)  
وهو يدل أيضاً على أن الذهاب شوط والإياب شوط وليس المجموع واحداً.
- ٤ . وأما اعتبار النية بمعنى قصد الفعل عن قرينة ، فلما تقدّم في الطواف .
- ٥ . وأما عدم اعتبار ستر العورة ، فللبراءة بعد عدم الدليل.

١ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من أبواب السعي ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب السعي ، حديث ١ .



## ٦ . وهكذا بالنسبة إلى الطهارة بقسميها .

بل إنَّ الدليل هنا قد دلَّ على عدم اعتبار ذلك ، ففي صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « لا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف ، فإنَّ فيه صلاة ، والوضوء أفضل » <sup>(١)</sup> وغيرها دلالة على عدم إعتبار الوضوء في شيء من أعمال الحج عدا الطواف وصلاته ، فإنَّ القضاء إذا لم يكن بمعنى الفعل أداءً ، فبضم عدم احتمال التفصيل بين القضاء والأداء يثبت المطلوب .

### التقصير

يجب في عمرة التمتع بعد السعي التقصير من شعر الرأس أو غيره أو الأظفار . ولا يكفي الحلق ولا النتف . وليس له محل خاص . وبه تحل جميع محرّمات الإحرام عدا الحلق . وتجب فيه نيّة القرية كسائر الأجزاء .

### والمستند في ذلك :

١ . اما أصل وجوب التقصير في عمرة التمتع فمن ضروريات الدين . وهكذا كونه بعد السعي . وتدل عليه أيضا صحيحة معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله ٧ : « إذا فرغت من سعيك وأنت متمتع فقصر من شعرك من جوانبه ولحيتك وخذ من شاربك وقلّم أظفارك وابق منها لحجّك ، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كلّ شيء ... » <sup>(٢)</sup> وغيرها . وهي وإن كانت ظاهرة في اعتبار التقصير من جميع ما ذكر الا أنّه لا بدّ من حمل ذلك على الأفضلية لصحيحة جميل بن دراج وحفص

(١) وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاة الحديث ٣ .

(٢) وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب التقصير الحديث ٤ .

عن أبي عبدالله ٧ « محرم يقصّر من بعض ولا يقصّر من بعض ، قال : يجزيه » (١)

وإطلاقها يدل على الإجتزاء بالتقصير من أى أقسام الشعر.

٢ . وأما عدم الإجتزاء بالحلقة والتفت ، فلا تُهما غير المأمور به ، وإجراؤه عنه يحتاج

إلى دليل وهو مفقود.

٣ . وأما حليّة جميع الحرّات به ، فلتصريح بذلك فى صحيحة معاوية السابقة.

وأما إستثناء الحلقة ، فلصحيحة جميل بن درّاج عن أبي عبدالله ٧ : « متمتع حلق

رأسه بمكة ، قال : إن كان جاهلاً فليس عليه شيء ، وإن تعمد ذلك فى أول شهر الحج

بثلاثين يوماً فليس عليه شيء وإن تعمد بعد الثلاثين يوماً التى يوفّر فيها الشعر للحج فإنّ

عليه دماً يهريقه » (٢) ، فإنّ وجوب التكفير . بعد مضى ثلاثين يوماً من أول شوال الذى هو

أول أشهر الحج . يلزم عرفاً الحرمة . ومعه تكون الصحيحة المذكورة مخصّصة لصحيحة معاوية

السابقة.

هذا ولكن المختار لدى المشهور جواز الحلقة أيضاً بعد التقصير وفتواهم هذه على

خلاف الرواية . بالرغم من وجودها بين أيديهم . تقف حائلاً دون الجزم بالفتوى بالتحريم

وتحتم التنزّل إلى الاحتياط.

٤ . وأما لزوم قصد القرية ، فلما تقدم فى الطواف.

١ . وسائل الشيعة : باب ٣ من أبواب التقصير ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٤ من أبواب التقصير ، حديث ٥ .

## الوقوف بعرفات

يجب بعد الاحرام لحج التمتع . من داخل مكة على ما تقدم ، بنفس كيفية إحرام العمرة إلا بفارق النية . الحضور في عرفات بالوقوف أو الجلوس أو بغير ذلك عن قصد . واعتبر المشهور كونه من ظهر التاسع من ذى الحجة إلى الغروب . والركن من ذلك المسمى .

وتحرم الإفاضة قبل الغروب . وعلى من تعمد ذلك بدنةً .

## والمستند في ذلك :

- ١ . أما أصل وجوب الحضور في عرفات في الجملة ، فمما تقتضيه السيرة القطعية المتوارثة بين المسلمين والمتصلة بزمن النبي ٩ على فعل ذلك بنحو اللزوم . وتدلل على ذلك أيضاً الروايات الآتية الدالة على حرمة الإفاضة قبل الغروب . وفي صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ الحاكى لكيفية حج النبي ٩ : « ... ثم مضى إلى الموقف ، فوقف به ، فجعل الناس يبتدون أخفاف ناقتيه يقفون إلي جنبها فتحاها ، ففعلوا مثل ذلك ، فقال : أيها الناس ! إنه ليس موضع أخفاف ناقتي بالموقف ، ولكن هذا كله موقف ، وأوماً بيده إلى الموقف فتفرق الناس وفعل مثل ذلك بمزدلفة ، فوقف حتى وقع القرص قرص الشمس ثم أفاض ... » <sup>(١)</sup> وفعل المعصوم ٧ وإن كان لا يدل على الوجوب إلا أنه قد يستأنس ذلك منه بعد ضم أنه ٩ كان في صدد تعليم المناسك .
- ٢ . وأما عدم تعين كيفية خاصة في الحضور ، فلاصل البراءة ، والسيرة القطعية

١ . وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب أقسام الحج ، حديث ١ .

المتوارثة ، وصحيح معاوية المتقدم الدال على جلوس النبي ٩ على ناقته ، ولأنه لو كان الواجب كيفية خاصة لاشتهرت بعد شدة الابتلاء بالمسألة.

وعليه ، فاستشكال الفاضل الهندي في الإكتفاء بغير الوقوف من ناحية عدم صدق الوقوف لغة ولا عرفاً<sup>(١)</sup> واضح التأمل.

٣ . وأما اعتبار القصد وعدم الاكتفاء بالنوم أو الإغماء طيلة الفترة ، فلأن ذلك كباقي أفعال الحج التي يلزم فيها القصد عن قرينة.

٤ . وأما وقت الواجب من حيث المنتهي ، فلم يقع فيه خلاف وتدل عليه صحيحة مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله ٧ : « رجل أفاض من عرفات قبل غروب الشمس ، قال : إن كان جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن كان متعمداً فعليه بدنة »<sup>(٢)</sup> وغيرها . وأما من حيث المبدء ، فالمشهور كونه زوال يوم التاسع ، ولكنه لا يستفاد من النصوص بل المستفاد كونه بعد الزوال بمقدار أداء الصلاتين بل وأكثر ، ففي صحيحة معاوية بن عمار : « ... فلما زالت الشمس خرج رسول الله ٩ ومعه قريش وقد إغتسل وقطع التلبية حتى وقف بالمسجد ، فوعظ الناس وأمرهم ونهاهم ، ثم صَلَّى الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ، ثم مضى إلى الموقف فوقف به ... »<sup>(٣)</sup>

والاحتياط . تحفظاً من مخالفة المشهور . يقتضى الإبتداء به من الزوال خصوصاً لمن لا يريد الإشتغال بالغسل ونحوه.

٥ . وأما أن الركن من الوقوف الذي يبطل الحج بتركه عمداً هو المسمى دون

١ . كشف اللثام : ١ / ٣٥٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب أقسام الحج ، حديث ٤ .

المجموع وإن كان ذلك واجباً ، فهو مورد تسالم الأصحاب. ويمكن أن يستفاد من صحة مسمع المتقدمة كلا الحكمين : وجوب الوقوف إلى الغروب وإلا لم تستقر البدنة على من أفاض قبله ، وكون الركن هو المسمّى وإلا يبطل الحج بالإفاضة قبل الغروب. أجل ، أقصى ما يستفاد منها أن المجموع ليس ركناً ولا يستفاد منها أن الركن يتحقق بلحظة ، فان السؤال عن الإفازة قبل الغروب بفترة قصيرة وليس عن الإفازة قبل الغروب بساعات.

وعليه ، فإثبات ركنية المسمّى لا يمكن إلا من خلال تسالم الأصحاب. ٦ . وأما حرمة الإفازة قبل الغروب ووجوب البدنة على من تعمّد ذلك ، فقد دلّت عليه صحة مسمع المتقدمة.

### الوقوف في المزدلفة

بعد إفازة الحاج من عرفات يلزمه الحضور قبل طلوع شمس اليوم العاشر في المزدلفة ويلبث حتى طلوعها.

والمشهور في البداية طلوع الفجر. والركن هو المسمّى ما بين الطلوعين. وقد رُخص للنساء والضعفاء الوقوف ليلاً والإفازة قبل طلوع الفجر إلى منى لرمي جمرة العقبة. والموقف الإختياري في المزدلفة ما ذكر. والإضطرابى لذوى الأعذار المسمّى من طلوع الشمس إلى زوال يوم العيد. وللنساء والضعفاء المسمّى ليلاً كما تقدم.

### والمستند في ذلك :

١ . اما أصل وجوب الحضور في المزدلفة . المشعر الحرام ، جمع . فمما تقتضيه السيرة القطعية المتوارثة. ويدل عليه أيضا قوله تعالى : ( فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ

**المَشْعَرُ الحَرَامُ** <sup>(١)</sup> ، وصحيحة الحلبي السابقة : « ... فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاته الحج » وغيرها. بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل أن يفيض الناس ، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاته الحج فليجعلها عمرة مفردة ، وعليه الحج من قابل <sup>(١)</sup> وغير ذلك.

٢ . وأما وجوب البقاء حتى طلوع الشمس ، فلم يُنقل فيه خلاف . ويمكن إستفادته من صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبدالله ٧ : « لا تجاوز وادي محسّر حتى تطلع الشمس » <sup>(٢)</sup> ، فإنّ وادي محسّر حيث إنه من حدود المشعر الحرام ، فالنهي عن تجاوزه قبل الطلوع يدل على لزوم المكث في المشعر الحرام حتى الطلوع.

٣ . وأما بداية وقت الواجب ، فالمشهور أنه طلوع الفجر .

وقد يستدل له : بصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « أصبح على ظهر بعد ما تُصلى الفجر فقف إن شئت قريباً من الجبل ، وإن شئت حيث شئت فإذا وقفت فاحمدالله عزّوجلّ واثن عليه ... ثم ليكن من قولك : اللهم ربّ المشعر الحرام ... » <sup>(٣)</sup> بتقريب أنّ الأمر بالإصباح في المشعر الحرام يدلّ على عدم جواز التأخير عن طلوع الفجر . وبالروايات المجوزة للنساء والصبيان بالإفاضة ليلاً ، حيث تدلّ على أنّ ما بعد الليل . الذي بدايته طلوع الفجر . هو بداية وقت الوجوب .

وكلاهما قابل للتأمل .

أمّا صحيح معاوية ، فلاشتمال سياقه على المستحبات المانع من الظهور في

١ . البقرة : ١٩٨ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر ، حديث ٢ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١٥ من أبواب الوقوف بالمشعر ، حديث ٢ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ١١ من أبواب الوقوف بالمشعر ، حديث ١ .

الوجوب. بل قد يشكك في دلالة الامر بالاصباح على ارادة الاصبح في المشعر الحرام. وأما روايات الإفاضة ليلاً ، فهي تتلائم أيضاً وكون بداية وقت الوجوب ما بعد طلوع الفجر بساعة أو قبله بساعة مثلاً ولا يختص تلاؤمها مع كون البداية طلوع الفجر فقط. ومن كل هذا يتضح أنّ الحكم بوجوب الحضور من بداية طلوع الفجر مبني على الاحتياط ، تحفظاً من مخالفة المشهور وإلأفصل البراءة ينفي ذلك.

٤ . وأما أنّ الركن هو المسمّى ما بين الطلوعين ، فلصحيحة الحلبي السابقة : « فقد تمّ حجّه إذا ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل أن يفيض الناس ، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج » وغيرها ، فإنّ الإدراك قبل افاضة الناس يتحقق بالمسمّى في فترة الوقوف الواجب.

٥ . وأما الترخيص في الإفاضة ليلاً لمن ذكر ، فلصحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله ٧ : « رخص رسول الله ٩ للنساء والضعفاء أن يفيضوا عن جمع بليل ، وأن يرموا الجمرة بليل ، فإذا أرادوا أن يزوروا البيت وكلّوا من يذبح عنهنّ » <sup>(١)</sup> وغيرها.

٦ . وأما امتداد الموقف الاضطراري ، فلصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « من أفاض من عرفات إلى منى فليرجع وليأت جمعاً وليقف بها وإن كان قد وجد الناس قد أفاضوا من جمع » <sup>(٢)</sup> وغيرها.

وهي وإن لم تُقيّد إمتداد الموقف إلى الزوال إلا أنّ ذلك ورد فيمن لم يدرك كلا

١ . وسائل الشيعة : باب ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر ، حديث ٦ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢١ من أبواب الوقوف بالمشعر ، حديث ١ .

الموقفين ، وهو كاف ، ففي صحيحة عبدالله بن المغيرة : « جاءنا رجل بمني ، فقال : إني لم أدرك الناس بالموقفين جميعاً ... فدخل إسحاق بن عمار على أبي الحسن ٧ فسأله عن ذلك ، فقال : إذا أدرك مزدلفة فوقف بها قبل أن تزول الشمس يوم النحر فقد أدرك الحج » .<sup>(١)</sup>

ثم إنَّ المراد بالركن في المقام ما كان تركه عن عمد ومن دون الضطرار موجباً لفساد الحج ، أمّا إذا كان عن اضطرار فلا يوجب الفساد ، لان ذلك لازم دلالة صحيحة معاوية على تشريع الموقف الاضطراري والاكتفاء به .

### رمي جمرة العقبة

بعد الإفاضة من المزدلفة إلى منى يلزم رمي جمرة العقبة فقط في اليوم العاشر بين طلوع الشمس وغروبها . إلا لمن استثنى كما تقدم ، فإنه يجوز له الرمي ليلة العيد . بسبع حصيات عن قرية ، واحدة تلو الأخرى لادفعة ، مع إحراز وصولها إليها بالرمي . ويعتبر أن تكون من الحرم . واعتبر المشهور أن تكون أبكاراً .

### والمستند في ذلك :

١ . اما وجوب رمي جمرة العقبة يوم العاشر ، فمما تقتضيه السيرة القطعية المتوارثة على فعل ذلك بنحو الوجوب . ويمكن ان يستفاد ذلك من صحيحة أبي بصير المتقدمة الدالة على ترخيص الرسول الأكرم ٦ للنساء في الافاضة بليل ورمي الجمرة ، فان المقصود من الجمرة المعرفة بلام العهد جمرة العقبة . والترخيص

(١) وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث ٦ .



المذكور يدل على وجوب ذلك نهاراً ولأجل خوف الزحام نهاراً رخص في ذلك ليلاً.

٢ . وأما انه بين طلوع الشمس وغروبها ، فلصحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله

٧ : « رمي الجمار من طلوع الشمس الى غروبها » <sup>(١)</sup> وغيرها.

٣ . وأما أنه بسبع حصيات ، فمتسالم عليه بين المسلمين ومتوارث يداً بيد من النبي ٩

ويمكن استفادته من صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ٧ : « رجل أخذ إحدى

وعشرين حصاة فرمى بها فزادت واحدة فلم يدر أيهن نقص . قال : فليرجع وليرم كل واحدة

بحصاة ... » <sup>(٢)</sup> وغيرها ، بتقريب أنها وإن كانت واردة في رمى ما بعد اليوم العاشر إلا أنه

لايحتمل الفرق بين رمى جمرة العقبة مستقلاً يوم العاشر وبين رميها مع الجمرتين الأخريتين ما

بعد العاشر .

٤ . وأما إعتبار القرية ، فلما تقدم في الطواف .

٥ . وأما إعتبار التوالي ، فلا يمكن إستفادته من النصوص بشكل صريح إلا أنه يكفي

لإثباته السيرة المتوارثة على فعل ذلك بنحو اللزوم .

ويؤيد ذلك الروايات الدالة على استحباب التكبير عند رمى كل واحدة من الحصيات

<sup>(٣)</sup> ورميها خذفاً <sup>(٤)</sup> ، فإنه مع اجزاء الرمي دفعة واحدة يلزم الاكتفاء بتكبير واحد وعدم

امكان تحقق الخذف \* .

- 
- ١ . وسائل الشيعة : باب ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر ، حديث ٦ .
  - ٢ . وسائل الشيعة : باب ١٣ من أبواب رمى جمرة العقبة ، حديث ٦ .
  - ٣ . وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب العود إلى منى ، حديث ١ .
  - ٤ . وسائل الشيعة : باب ١١ من أبواب رمى جمرة العقبة .
  - ٥ . وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب رمى جمرة العقبة ، حديث ١ .
  - \* . المراد من الخذف : وضع الحصاة على الإبهام ورميها بظفر السبابة .

- ٦ . وأما اعتبار إحراز الإصابة ، فلأنَّ المطلوب رمى الجمرة لامطلق الرمي ، والإشتغال اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني. مضافاً إلى إستصحاب عدم تحقق الإصابة الواجبة.
- ٧ . وأما اعتبار كون الإصابة بالرمي دون الوضع ، فلأنَّ أحدهما مغاير للآخر ، وبالوضع لا يصدق عنوان الرمي المطلوب.
- ٨ . وأما اعتبار أن تكون من الحرم ، فمما لا إشكال فيه. ويدل عليه صحيح زرارة عن أبي جعفر ٧ : « حصى الجمار إن أخذته من الحرم أجزأك ، وإن أخذته من غير الحرم لم يُجزئك »<sup>(١)</sup> وغيره.
- ٩ . وأما إعتبار أن تكون أباكراً ، فقد ادّعى عليه الإجماع. وقد دلت عليه رواية عبدالأعلى عن أبي عبدالله ٧ : « لاتأخذ من حصى الجمار »<sup>(٢)</sup>. لكنها ضعيفة بسهل. والإجماع على تقدير تحققه لاعتباره به لإحتمال مدركيته.
- ومعه يعود الحكم باعتبار البكارة مبنياً على الاحتياط ، تحفظاً من مخالفة الإجماع المدّعي.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٤ من أبواب رمى جمرة العقبة ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب رمى جمرة العقبة ، حديث ٢ .

## الذبح أو النحر

يجب في حج التمتع . بعد الرمي . ذبح واحد من الغنم أو البقر أو نحر واحد من الإبل في منى عن قربته.

والمشهور لزوم تقسيم الحيوان أثلاثاً : ثلثاً لنفسه ، وثلثاً للفقراء ، وثلثاً للمؤمنين هدية.

والمستند في ذلك :

١ . اما وجوب ما ذكر ، فمما لا خلاف فيه لقوله تعالى : ( **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ** ) <sup>(١)</sup> ، وصحيح زرارة عن أبي جعفر <sup>٧</sup> الوارد في المتمتع : « ... وعليه الهدى . قلت : وما الهدى؟ فقال : فضله بدنة وأوسطه بقرة وآخره شاة » <sup>(٢)</sup> وغيره.

٢ . وأما أنه بعد الرمي ، فلصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبدالله <sup>٧</sup> : « إذا رميت الجمرة فاشتر هديك ... » <sup>(١)</sup> ، وصحيحة أبي بصير المتقدمة فيمن يفيض من المشعر ليلاً من النساء والضعفاء ، وغيرهما.

٣ . وأما أن محله منى ، فلم يُعرف فيه خلاف . ويمكن إستفادته من قوله تعالى : « ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله » <sup>(٢)</sup> ، حيث يدل على أن للهدى محلاً خاصاً معهوداً ، ولا محل يمكن عهده إلا منى .

ويدل عليه أيضاً صحيح منصور بن حازم عن أبي عبدالله <sup>٧</sup> : « رجل يضل هديته فيجده رجل آخر فينحره ، فقال : إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه ،

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) وسائل الشيعة الباب ١٠ من أبواب الذبح الحديث ٥ .

(٣) المبسوط ١ : ٢٠٧ ، والخلاف ٢ : ٢٧٢ .

(٤) وسائل الشيعة الباب ٦ من أبواب أقسام الحج .

وإن كان نحره في غير منى لم يجزه عن صاحبه»<sup>(١)</sup> وغيره.

بل إن السيرة القطعية المتوارثة على تعين ذلك خير دليل عليه.

٤ . وأما اشتراط القرية ، فلما تقدم في الطواف .

٥ . وأما تقسيم الهدى أثلاثاً ، فقد يستدل له بقوله تعالى : « فكلوا منها وأطعموا

البائس الفقير »<sup>(٢)</sup> بعد ضمّه إلى قوله تعالى : ( فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر )<sup>(٣)</sup> ،

فإنّ الآيتين الكريمتين تشتركان في الدلالة على وجوب الأكل ، وتدلل الأولى على وجوب

إطعام البائس الذى هو الفقير غير المتمكن من الخروج والطواف بالأبواب ، والثانية على

وجوب إطعام القانع . الذى يقنع بما أعطى . والمعتر ، وهو المارّ الذى يتوقع إطعامه ، وحيث

إنّ القانع والمعتر لم يؤخذ في مفهومهما عنوان الفقر ، فيكون الاستفادة من مجموع الآيتين لزوم

التقسيم إلى ثلاث حصص بالشكل المتقدم .

هذا وقد ذهب البعض إلى أنّ القانع والمعتر قسمان من الفقير ، وبذلك يكون

الاستفاد من الآيتين لزوم التقسيم إلى قسمين لاثلاثة : قسم للحاج نفسه وقسم للفقراء .

ثمّ إنّ وجوب الأكل على تقدير القول به يختص بالمتمكّن كما هو واضح .

إلا أنّ أصل وجوبه محل تأمل لقرب احتمال أن يكون الأمر به وارداً مورد توهم الحظر

ومن ثمّ يكون المقصود منه نفي التحريم .

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٨ من أبواب الذبح ، حديث ٢ .

٢ . الحج : ٢٨ .

٣ . الحج : ٣٦ .

## الحلق أو التقصير

يجب . بعد الرمي والذبح . الحلق عن قربة في منى .  
والمشهور إعتبار أن يكون في اليوم العاشر نهاراً .  
وعلى المرأة التقصير . والرجل بالخيار بينه وبين الحلق في غير حجه الأول . وأما فيه ،  
فمورد خلاف .

## والمستند في ذلك :

١ . أما وجوب الحلق أو التقصير في الجملة ، فمما تقتضيه السيرة القطعية المتوارثة  
على الإتيان بذلك بنحو الوجوب .

وقد يستفاد ذلك من قوله تعالى : ( لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ  
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِذَا شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ... ) <sup>(١)</sup> ، ( وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ  
لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ... ) <sup>(٢)</sup> .

٢ . وأما أن ذلك بعد الرمي والذبح ، فهو المشهور . ويمكن إستفادته من صحيحة  
جميل عن أبي عبدالله ٧ : « سألته عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق ، قال : لا ينبغي إلا  
أن يكون ناسياً ، ثم قال : إن رسول الله ٩ أتاه أناس يوم النحر ، فقال بعضهم : يا رسول  
الله حلقت قبل أن أذبح وقال بعضهم : حلقت قبل أن أرمي ، فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي لهم  
أن يقدموه إلا آخروه ولا شيئاً كان ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قدموه ، فقال : لا حرج « <sup>(٣)</sup>  
وغيرها فإنها تدلّ على أن وظيفة الحلق بعد الذبح ، وحيث إن الذبح بعد

١ . الفتح : ٢٧ .

٢ . البقرة : ١٩٦ .

٣ . من لايحضره الفقيه : ٢ / ٣٠١ ؛ وسائل الشيعة : باب ٣٩ من أبواب الذبح ، حديث ٤ .

الرمى على ما تقدّم ، فيكون الحلق متأخراً عن كليهما.

٣ . وأما إعتبار القرية ، فلما تقدم في الطواف .

٤ . وأما إعتبار أن يكون في منى ، فلما ورد من أن الناسى يرجع إلى منى للحلق فيها أو إلقاء شعره فيها ، كما في صحيحة الحلبي : « سألت أبا عبد الله ٧ عن رجل نسي أن يقصر من شعره أو يلقفه حتى إرتحل من منى ، قال : يرجع إلى منى حتى يلقى شعره بها حلقاً كان أو تقصيراً <sup>(١)</sup> » وغيرها ، فإنها تدل على المطلوب .

٥ . وأما إعتباره يوم العيد نهاراً ، فاستدل له بالتأسي والسيرة المتوارثة .

وكلاهما قابل للتأمل .

أما الأول فلما تقدم أكثر من مرة .

وأما الثاني فالأنّ السيرة إنعقدت على أصل لزوم الحلق وليس على تعينه في النهار .  
وعليه فلا دليل على إعتبار الإيقاع في النهار من يوم العيد ، ومقتضى البراءة نفي ذلك وإن كان الإحتياط حسناً .

٧ . وأما أن الرجل بالخيار في غير حجّه الأول بين الحلق والتقصير ، فيكفي لإثباته

البراءة عن الخصوصية بل وللدليل على التخيير ، وهو ما سيأتي .

وأما الحج الأول ، فقد دلّت خمس روايات أو أكثر على تعيين الحلق فيه ، كصحيحة معاوية عن أبي عبد الله ٧ : « ينبغي للضرورة أن يخلق . وإن كان قد حجّ فإن شاء قصر وإن شاء حلق فإن لبّد شعره أو عقّصه فإنّ عليه الحلق وليس له التقصير » <sup>(٢)</sup>

١ . وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب الحلق والتقصير ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب الحلق والتقصير ، حديث ١ .

وغيرها ، فإنها تدل على أنّ الصرورة يخلق ، وغيره بالخيار إلا إذا كان قد لبّد شعر رأسه بالصمغ أو العسل أو نحوهما لدفع القمل أو عقّصه وعقده بعد جمعه .

وإذا قيل : إنّ معاوية نفسه قد روى عن أبي عبد الله ٧ : « إذا احرمت فعقّصت شعر رأسك أو لبّدته ، فقد وجب عليك الحلق وليس لك التقصير ، وإن أنت لم تفعل فمخير لك التقصير . والحلق في الحج أفضل ... » <sup>(١)</sup> وهو دالّ باطلاقه على أنّ غير الملبّد والمعقّص بالخيار ولو في الحج الأول .

قلنا : المقصود بقريئة روايته الأولى أنّه بالخيار في غير الصرورة . بل قد يقال بكون الخطاب شخصيّا وفي واقعة خاصة ، ولعلّه ٧ قد أحرز أنّ حج معاوية ليس صرورة .

وعليه فالمناسب تعيّن الحلق في الحج الأول . ولا أقل من التنزل إلى الاحتياط .

### طواف الحج وصلاته والسعي وطواف النساء وصلاته

يجب . بعد الحلق أو التقصير . العود إلى مكة المكرمة لأداء مناسك ثلاثة : طواف الحج وصلاته ، والسعي ، وطواف النساء وصلاته . وكيفية ذلك كما تقدّم في عمرة التمتع .

### والمستند في ذلك :

١ . أمّا وجوب الأعمال الثلاثة ، فمما تقتضيه السيرة القطعية المتوارثة على فعلها بنحو اللزوم . والروايات في ذلك فوق حدّ الإحصاء .

٢ . وأمّا أنّها متأخرة عن الحلق والتقصير ، فلا خلاف في ذلك . وتدل عليه صحيحة جميل المتقدّمة .

١ . وسائل الشيعة : باب ٧ من أبواب الحلق والتقصير ، حديث ٨ .

٣ . وأما أنّ الكيفية واحدة ، فلصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « ... فإذا أتيت البيت يوم النحر ... طف بالبيت سبعة أشواط كما وصفتُ لك يوم قدمت مكة ، ثم صلّ عند مقام إبراهيم ركعتين ... ، ثم اخرج إلى الصفا فاصعد عليه واصنع كما صنعتَ يوم دخلتَ مكة ... » (١) وغيرها.

### المبيت بمنى والنفر

يجب على الحاج المبيت بمنى ليلة الحادى والثانى عشر ، والنفر بعد الزوال من اليوم الثانى عشر إن أراد النفر الأول .  
ولا يجب عليه المبيت ليلة الثالث عشر إلا إذا لم يتقّ الصيد أو دخل عليه الليل فى اليوم الثانى عشر وهو فى منى .  
والمبيت الواجب ليس بلحاظ تمام الليلة بل فى أحد نصفها .

### والمستند فى ذلك :

١ . أما أنّ المبيت واجب فى الليلتين المذكورتين ، فمما انعقدت عليه السيرة القطعية المتوارثة ، وتدلّ عليه أيضاً صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « لا تبت ليلالى التشريق إلا بمنى ، فإن بتّ فى غيرها فعليك دم . فإن خرجت أول الليل فلا ينتصف الليل إلا وأنت فى منى إلا أن يكون شغلُك نُسُكًا أو قد خرجت من مكة (٢) .  
وإن خرجت بعد نص الليل فلا يضرك أن تصبح فى غيرها » (٣) وغيرها .

١ . وسائل الشيعة : باب ٤ من أبواب زيارة البيت ، حديث ١ .

٢ . أى يستثنى من وجوب المبيت بمنى فى احد النصفين اثنان : من كان النسك . العبادة . شغلاً له بمكة ، ومن خرج من مكة متوجّهاً الى منى وحلّ عليه الصبح قبل أن يصل إليها .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب العود إلى منى ، حديث ٨ .



بل يمكن استفادة ذلك في الجملة من قوله تعالى : ( **واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى** ) <sup>(١)</sup> ، فإنَّ المقصود من الأيام المعدودات أيام التشريق ، كما ورد في النصوص. <sup>(٢)</sup>

٢ . وأما أنَّ المبيت ليلة الثالث عشر واجب على من لم يتق الصيد ، فلاآية الكريمة المتقدمة بعد تفسيرها بصحيفة حماد عن أبي عبدالله ٧ : « ... فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ... لمن اتقى ، فقال : اتقى الصيد » <sup>(٣)</sup> وغيرها.

وأما وجوبه على من دخل عليه الليل ، فلصحيفة الحلبي عن أبي عبدالله ٧ : « من تعجل في يومين فلاينفر حتى تزول الشمس ، فإن أدركه المساء بات ولم ينفر » <sup>(٤)</sup> وغيرها.

٣ . وأما لزوم كون النفر الأول بعد الزوال وجواز كون النفر الثاني قبل الزوال ، فيستفادان معاً من صحيفة الحلبي المتقدمة.

أما الأول : فواضح.

وأما الثاني : فكذلك بعد الالتفات الى أنَّ قيد « حتى تزول الشمس » ذكر في الأول ولم يذكر في الثاني.

٤ . وأما عدم وجوب المبيت تمام الليلة والاكتفاء بأحد النصفين ، فلم يقع فيه خلاف ، وإنما الخلاف في أنَّ أيّ واحد من النصفين يلزم اختياره. والمشهور علي لزوم اختيار النصف الاول.

١ . البقرة : ٢٠٣ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٨ من أبواب العود إلى مني .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١١ من أبواب العود إلى مني ، حديث ٣ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من أبواب العود إلى مني ، حديث ١ .

ولعل ذلك بإعتبار أنّ عنوان البيوتة المأمور به في النصوص لا يصدق عرفاً إلا على من بات من بداية الليل.

وهو . على تقدير تماميته ينفع لو لم تدل النصوص نفسها على التخيير ، ولكنها قد دلت على ذلك ، كما في صحيحة معاوية بن عمار السابقة وغيرها .  
ثم إنّ المبيت بمنى في احد النصفين وإن كان واجباً إلاّ أنّه يستثنى منه بعض على ما يستفاد من صحيحة معاوية المتقدمة .

### رمى الجمار

يجب في اليوم الحادى والثانى عشر رمى الجمار الثلاث : الأولى ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة بنفس الكيفية المذكورة في رمى جمرة العقبة يوم العاشر .

### والمستند في ذلك :

١ . أمّا وجوب الرمى في اليومين المذكورين ، فلا نص صحيح يدل بالمطابقة عليه إلاّ أنّه تكفيينا السيرة القطعية المتوارثة على فعل ذلك بنحو اللزوم من قبل جميع المسلمين .  
وفي صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « ارم في كل يوم عند زوال الشمس وقُل كما قُلْتَ حين رميت جمرة العقبة »<sup>(١)</sup> .  
ويمكن التشكيك في إستفادة الوجوب منها بإعتبار إشتغال السياق على بعض المستحبات الموجب لتزعزع ظهورها فيه .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١٢ من أبواب رمى جمرة العقبة ، حديث ١ .

وفي صحيحة عبدالله بن سنان : « سألت أبا عبدالله ٧ عن رجل أفاض من جمع حتى إنتهى إلى منى ، فعرض له عارض ، فلم يرم حتى غابت الشمس ، قال : يرمى إذا أصبح مرتين : مرّةً لما فاته والأخرى ليومه الذى يصبح فيه ، وليفرّق بينهما يكون أحدهما بكرة وهى للأمس والأخرى عند زوال الشمس » <sup>(١)</sup>. وهى وإن دلت على الوجوب فى اليوم الحادى عشر ولكن لا استفاد منها الوجوب لليوم الثانى عشر. وعليه ينحصر المدرك بالسيرة المتوارثة.

٢ . وأما أنّ الرمى فى اليومين المذكورين يلزم أن يكون بالترتيب المتقدم ، فلصحيحة معاوية بن عمار عن أبى عبدالله ٧ « الرجل يرمى الجمار منكوسة. قال : يُعيدُها على الوسطى وجمرة العقبة » <sup>(٢)</sup>.

٣ . وأما أنّ الكيفية واحدة ، فلا إطلاق النصوص المتقدمة عند البحث عن كيفية رمى جمرة العقبة.

١ . وسائل الشيعة : باب ١٥ من أبواب رمى جمرة العقبة ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب العود إلى منى ، حديث ١ .

## محرمات الاحرام

إذا إنعقد الإحرام حُرِّمَت جملة من الأشياء ، بعضها على مطلق الحرم ، وبعضها على خصوص الرجال ، وبعضها على خصوص النساء ، فالأقسام على هذا ثلاثة نقتصر على الإشارة لخصوص القسم الأول منها.

### صيد البر

لا يجوز للمحرم الصيد البري إصطياداً وذبْحاً وأكلاً وإمساكاً وإعانة ولو بالإشارة ، بخلاف البحري فإنه يجوز فيه ذلك.

والمستند في ذلك :

١ . أمّا حرمة الصيد البري بمختلف الأساليب المذكورة ، فمتسالم عليها . ويدل عليها قوله تعالى : « وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا » <sup>(١)</sup> ، فإنه بإطلاقه يشمل جميع ما ذكر . ودلّ على حرمة خصوص القتل قوله تعالى : ( **يا أيّها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حُرْم** ) . <sup>(٢)</sup>

١ . البقرة : ٩٦ .

٢ . البقرة : ٩٥ .

والروايات كثيرة ، كصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله ٧ : « لاتستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام ، ولا أنت حلال في الحرم ، ولا تدلن عليه محلاً ولا محرماً فيصطاده ، ولا تُشر إليه فيستحل من أجلك ، فإن فيه فداء لمن تعمده » (١) وغيرها.

والصحيحة تدل على أنّ حرمة الصيد ليست من شؤون الإحرام فقط بل هي من شؤون الحرم أيضاً.

٢ . وأما حليّة صيد البحر ، فيمكن إستفادتها من آية تحريم صيد البر بمفهومها . ومع التنزل وتسليم أنّ الوصف لامفهوم له ، فيكفي لإثبات ذلك أنّ المستفاد منها تحريم صيد البر فقط ويعود صيد البحر لادليل على حرمة ، فيتمسك لإثبات حليته بأصل البراءة . بل لاجابة الى كل هذا بعد آية حلّ صيد البحر الآتية .

هذا لو نظرنا إلى الآية الأولى فقط . أمّا لو نظرنا إلى الآية الثانية وصحيحة الحلبي كان المقتضى لتحريم صيد البحر . وهو الإطلاق . تاماً ، ولكن نرفع اليد عنه لقوله تعالى : « أُحِلَّ لَكُمْ صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيّارة » (٢) ، فإنّه ناظر إلى حالة الإحرام كما يظهر من السياق بعد مراجعة الآية الكريمة .

### الإستمتاع

يجرم على المحرم : الجماع ، والتقبيل ولو بدون شهوة ، والمس بشهوة ، والنظر المؤذي إلى الإمناء . ولايجرم غير ذلك .

ويجزم أيضاً الإستمتاع وإجراء عقد الزواج ويقع باطلاً .

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب تروك الاحرام ، حديث ١ .

٢ . البقرة : ٩٦ .

### والمستند في ذلك :

١ . وأما حرمة الجماع ، فلقوله تعالى : ( الحج أشهر معلومات فمن فرّضَ فيهنّ الحج فلا رَفَثَ ولا فسوق ولا جدال في الحج )<sup>(١)</sup> ، فإنّ الرفث هو الجماع حسب تفسير النصوص<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان ذلك غير شامل لمثل إحرام العمرة المفردة ، فيمكن التمسك بإطلاق كلمة « الإحرام » في صحيحة حريز عن أبي عبدالله ٧ : « الرجل إذا تهيأ للإحرام فله أن يأتي النساء ما لم يعقد التلبية »<sup>(٣)</sup> وغيرها.

٢ . وأما حرمة التقبيل ولو بدون شهوة ، فلصحيح مسمع أبي سيار عن أبي عبدالله ٧ : « يا أبا سيار : إنّ حال المحرم ضيقة ، فمن قبّل امرأته على غير شهوة وهو مُحْرِمٌ فعليه دم شاة ... »<sup>(٤)</sup> بعد ضمّ فهم العرف الحرمة من ثبوت الكفارة.

٣ . وأما حرمة المس بشهوة ، فلصحيح مسمع المتقدم ، حيث ورد في ذيله : « ومن مسَّ امرأته بيده وهو مُحْرِمٌ على شهوة فعليه دم شاة ومن نظر إلى امرأته نظر شهوة فأمنى فعليه جزور ... »<sup>(٥)</sup> بالتقريب المتقدم.

ومنه يعرف الوجه في حرمة النظر المؤدّي إلى الإماء.

٤ . وأما عدم حرمة غير ذلك ، فللبراءة بعد عدم الدليل على التحريم.

٥ . وأما الاستمنا ، فهو وإن كان مُحْرَمًا في غير حالة الإحرام أيضاً إلاّ أنّه لو

١ . البقرة : ١٩٧ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٤ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب كفارات الاستمتاع ، حديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ، حديث ٣ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ، حديث ٣ .

شككنا في ذلك ، فلا يمكن رفع اليد عن حرمة في حالة الإحرام لصحيح عبدالرحمن بن الحجاج : « سألت أبا الحسن ٧ عن الرجل يعبث بأهله وهو مُحْرِمٌ حتى يمضي من غير جماع أو يفعل ذلك في شهر رمضان ماذا عليهما؟ قال : عليهما جميعاً الكفارة ، مثل ما على الذي يجامع » <sup>(١)</sup> بالتقريب المتقدم. والمفهوم عرفاً من ثبوت الكفارة كونها لخصوصية الإيماء دون العبث بالأهل.

٦ . وأما حرمة العقد وبطلانه ، فيدلّ عليهما صحيح عبدالله بن المغيرة عن أبي عبدالله ٧ : « ليس للمحرّم أن يتزوَّج ولا يزوّج وإن تزوّج أو زوّج مُحِلّاً ، فتزويجُهُ باطلٌ » <sup>(٢)</sup> وغيره.

### الطيب

يَحْرُمُ على المُحرّم إستعمال الطيب شَمّاً وأكلاً وإطلاءاً. وفي عموم الحكم لكل طيب أو خصوص الزعفران والعُود والمسك والورس والعنبر خلاف.

ولا يمسك المُحرّم أنفه من الرائحة الكريهة ويمسك من الرائحة الطيبة.

### والمستند في ذلك :

١ . أما حرمة الطيب في الجملة ، فمما لا خلاف فيها ، وإنما الخلاف في عمومها لمطلق الطيب أو خصوص بعض أفراده.

١ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٤ من أبواب تروك الاحرام ، حديث ١ .

والروايات على طائفتين : طائفة تعم كل طيب وطائفة تختص ببعض أفراده. مثال الأولي : صحيحة الحلبي ومحمد بن مسلم عن أبي عبدالله ٧ : « المحرم يمسك على أنفه من الريح الطيبة ولا يمسك على أنفه من الريح الخبيثة ». (١)

ومثال الثانية : صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « لا تمس شيئاً من الطيب وأنت محرم ولا من الدهن. وامسك على أنفك من الريح الطيبة ولا تمسك عليها من الريح المنيئة ، فإنه لا ينبغي للمحرم أن يلدذ بريح طيبة وإتق الطيب في زادك ... وإنما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء : المسك والعنبر والورس والزعفران ... ». (٢)

والجمع العرفي يقتضى تخصيص الطائفة الأولى المطلقة بالطائفة الثانية المصروفة بالحصص في الأقسام المذكورة ، فتكون النتيجة هي إختصاص الحرمة بخصوص ما ذكر. هكذا قد يقال. ولعل الأوجه أن يقال : إن تخصيص الأربعة المتقدمة بالذكر هو لأجل كونها الأفراد الراقية للطيب ذلك الزمان ، وفي زماننا حدثت أنواع أرقى من تلك ولا نختل حليتها وحرمة تلك بالخصوص بعد وضوح أنّ حرمة الأربعة ليس إلا من باب منافاة رائحتها الطيبة لروح الإحرام. ولعل تعبير الإمام ٧ في نفس صحيحة معاوية : « فإنه لا ينبغي للمحرم أن يتلذذ بريح طيبة » واضح في ذلك. وعليه يتعين الحكم بحرمة كل طيب لا يقل شأناً من الأربعة.

٢ . وأما حرمة جميع أنحاء الاستعمال ، فلإطلاق التعليل في صحيحة معاوية : « فإنه

لا ينبغي للمحرم ان يتلذذ بريح طيبة » ، بل وللتصريح بحرمة الأكل فيها وفي غيرها.

١ . وسائل الشيعة : باب ٢٤ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٨ من أبواب تروك الاحرام ، حديث ٨ .



٣. وأما حرمة الإمساك من الرائحة الكريهة ولزومه من الرائحة الطيبة ، فللتصريح به في صحيحة معاوية السابقة وغيرها.

### التزيّن

يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ مَطْلَقَ التَّزْيِينِ إِلَّا الْخَاتَمَ وَخُلَى الْمَرْأَةَ الْمُعْتَادَةَ لَهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِشَرَطِ عَدَمِ إِظْهَارِهَا لِلرِّجَالِ.

والمستند في ذلك :

١. أما حرمة مطلق التزيّن ، فلإطلاق التعليل في صحيحة حريز عن أبي عبدالله ٧ : « لا تنظر في المرأة وأنت مُحْرِمٌ لأنه من الزينة » <sup>(١)</sup> وغيرها.
٢. وأما استثناء الخاتم ، فلموثقة عمّار عن أبي عبدالله ٧ : « تلبس المرأة المحرّمة الخاتم من ذهب » <sup>(٢)</sup> . وهي بإطلاقها تشمل ما إذا كان معدوداً من الزينة كما هو الغالب.
٣. وأما استثناء الخُلَى المعتادة للمرأة بالشرط المتقدم ، فلصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج : « سألت أبا الحسن ٧ عن المرأة يكون عليها الخُلَى والخلخال ... تُحْرَمُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهَا وَقَدْ كَانَتْ تَلْبَسُهُ فِي بَيْتِهَا قَبْلَ حِجِّهَا ، أَنْتَزَعَهُ إِذَا أَحْرَمَتْ أَوْ تَتْرَكَهُ عَلَى حَالِهِ؟ قَالَ : تُحْرَمُ فِيهِ وَتَلْبَسُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُظْهَرَهُ لِلرِّجَالِ فِي مَرْكَبِهَا وَمَسِيرِهَا » <sup>(٣)</sup>.

١. وسائل الشيعة : باب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٣.

٢. وسائل الشيعة : باب ٤٦ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٥.

٣. وسائل الشيعة : باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١.

## النظر إلى المرأة

- ١ . أمّا حرمة النظر إلى المرأة في الجملة ، فلصحيحة حماد عن أبي عبدالله ٧ : « لا تنظر في المرأة وأنت مُحْرَمٌ فَإِنَّهُ مِنَ الزينة »<sup>(١)</sup> وغيرها.
- ٢ . وأمّا الاختصاص بما إذا كان النظر للزينة ، فقد وقع محلاً للخلاف . والمختار للمشهور الإطلاق ومنهم الشيخ النائيني في مناسكه .<sup>(٢)</sup>
- ويمكن توجيهه بأن قوله « فَإِنَّهُ مِنَ الزينة » يدل على تنزيل كل نظر إلى المرأة منزلة الزينة ، فيكون مُحْرَمًا ، وليس المقصود : فيما إذا قصدت الزينة . وفيه : إنَّ المقصود تنزيل الأفراد المتعارفة من النظر إلى المرأة منزلة ذلك ، دون مثل النظر للتأكد من عدم وجود حاجب على البشرة مثلاً ، فإنَّ التنزيل المذكور في مثل ذلك غير مستساغ عرفاً .
- ومع التسليم تكفيينا صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « لا تنظر المرأة المُحْرَمَة في المرأة للزينة » .<sup>(٣)</sup>

## الإكتحال

لا يجوز الاكتحال بالكحل الأسود للزينة ، ويجوز للضرورة .

والمستند في ذلك :

- ١ . أمّا حرمة الإكتحال في الجملة ، فلا إشكال فيها ، وإنما الإشكال في حدودها ،

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١ .

٢ . دليل المناسك : ١٥٣ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١ .

فإنّ النصوص قد اختلفت في ذلك ، فبعضها دلّ على الحرمة مطلقاً ، وبعضها دلّ على الحرمة في خصوص الأسود ، وبعضها دلّ على الجواز إذا لم يكن للزينة ، وبعضها دلّ على الحرمة إذا كان بالأسود ويقصد الزينة.

مثال الأول : صحيحة الحلبي : « سألت أبا عبد الله ٧ عن المرأة تكتحل وهي مُحْرمة؟ قال : لا تكتحل ... »<sup>(١)</sup>.

ومثال الثاني : صحيحة حريز عن أبي عبد الله ٧ : « لا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد ، إنّ السواد زينة »<sup>(٢)</sup>.

ومثال الثالث : صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ٧ : « لا بأس أن يكتحل وهو مُحْرِم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه ، فأما للزينة فلا »<sup>(٣)</sup>.

ومثال الرابع : صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله ٧ : « ... وتكتحل المرأة المحرمة بالكحل كلّهُ إلا كحل أسود لزينة »<sup>(٤)</sup>.

والمناسب الأخذ بالطائفة الأخيرة لأنّها أخص من الجميع ، فتخصّص ماسواها وتكون النتيجة حرمة الاكتحال بالأسود إذا كان يقصد الزينة.

والاحتياط بترك الاكتحال بالكحل الأسود مطلقاً بل وبغيره إذا كان يقصد الزينة أمر لازم لظهور بعض الروايات المتقدمة وغيرها في حرمة ذلك وإن اقتضت الصناعة التخصيص بما تقدّم.

## ٢ . وأما الجواز في حالة الضرورة ، فللبراءة بعد القصور في المقتضي . وعلي

١ . وسائل الشيعة : باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١٤ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٤ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١٣ .

تقدير تماميته يمكن التمسك بقاعدة : « ما جعل عليكم في الدين من حرج »<sup>(١)</sup> ، وقاعدة  
نفس الإضطرار المستندة لقوله ٩ : « رُفِعَ عن أمتي ما اضطرروا إليه »<sup>(٢)</sup> وبقطع النظر عن  
كل ذلك تكفينا النصوص الخاصة في المقام<sup>(٣)</sup>.

## إخراج الدم

لا يجوز للمُحْرَم إخراج الدم إلالضرورة أو بسبب السواك.

والمستند في ذلك :

- ١ . أمّا حرمة إخراج الدم في الجملة ، فلصحيحة معاوية بن عمار : « سألت  
أبا عبد الله ٧ عن المُحْرَم كيف يحك رأسه؟ قال : بأظفيره ما لم يُدِم أو يقطع الشعر »<sup>(٤)</sup> وغيره.
- ٢ . وأمّا الجواز للضرورة ، فلما تقدم في الإكتحال للضرورة.
- ٣ . وأمّا إستثناء حالة السواك ، فلصحيحة معاوية عن أبي عبد الله ٧ : « قلت :  
المُحْرَم يستاك؟ قال : نعم . قلت : فإن أدمى يستاك؟ قال : نعم هو من السُّنة »<sup>(٥)</sup>.

---

١ . الحج : ٧٨ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ، حديث ١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١٠ - ١٤ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٧١ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١ .

٥ . وسائل الشيعة : باب ٧١ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٤ .

## الفسوق

يُحرم الفسوق حالة الإحرام بشكل آكد. وهو الكذب والسب والمفاخرة.  
والمراد من المفاخرة ما إستلزم نفى فضيلة عن الآخرين.

والمستند في ذلك :

١. أمّا حرمة الفسوق في الجملة ، فمما لا إشكال فيها لقوله تعالى : « الحجُّ أشهر معلومات فمن فرض فيهنّ الحج فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج » (١).
- وقد فسّر الفسوق في صحيحة معاوية بن عمار : « قال أبو عبد الله ٧ : إذا أحرمت فعليك بتقوي الله ... فإنّ الله يقول : « فمن فرض فيهنّ الحج فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج » ، فالرث : الجماع ، والفسوق : الكذب والسباب ، والجدال : قول الرجل لا والله وبلى والله » (٢) وغيرها بالكذب والسباب. وهو بالمعنى المذكور وإن كان ثابت الحرمة بقطع النظر عن الإحرام إلا أنّ فيه آكد.
- وبهذا يتّضح أنّ تفسير الفسوق بخصوص الكذب على الله أو رسوله أو أحد الأئمة صلوات الله عليهم كما هو المختار لبعض (٣) لاوجه له بعد إطلاق الصحيحة.
٢. وأمّا تفسيره بالمفاخرة أيضاً ، فلصحيحة على بن جعفر : « سألت أخي موسى ٧ عن الرث والفسوق والجدال ما هو؟ وما على من فعله؟ فقال : الرث : جماع النساء ، والفسوق : الكذب والمفاخرة ، والجدال : قول الرجل : « لا والله » و « بلى والله » (٤).

١. البقرة : ١٩٧.

٢. وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب تروك الإحرام ، حديث ١.

٣. المهذب لابن البراج : ١ / ٢٢١ ؛ الغنية لابن زهرة : ٥١٣.

٤. وسائل الشيعة : باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٤.

وقد يقال كما في الحدائق الناضرة : إنَّ الصحيحة المذكورة تتعارض مع سابقتها فيما عدا الكذب. وبعد التساقط يؤخذ بالمتفق عليه منهما وي طرح المختلف فيه من كل من الجانبين<sup>(١)</sup>.

وفيه : إنَّ المناسب الحكم بجرمة المفاخرة والسباب أيضاً ، لأنَّ صحيحة معاوية صريحة في حرمة السباب ، وظاهرة بإطلاق مفهومها في نفي حرمة المفاخرة ، بينما صحيحة على بن جعفر صريحة في حرمة المفاخرة وظاهرة بإطلاق مفهومها في نفي حرمة السباب على عكس الأولى فيقيد إطلاق مفهوم كل واحدة بصراحة الأخرى طبقاً لقاعدة الجمع العرفي التي تقول : إذا اجتمع ظاهر وصريح متنافيان كانت صراحة الصريح قرينة على تأويل ظهور الظاهر.

٣ . وأما تفسير المفاخرة بما ذكر ، فالأنَّ بيان الشخص فضيلة لنفسه بدون نفيها عن غيره إما ليس من المفاخرة لغة أو هي منصرفه عن ذلك عرفاً إذ الافتخار بمجرد لا محذور فيه شرعاً وليس مصداقاً للفسوق الذي طبقته الصحيحة على المفاخرة.

### الجدال

يُحْرَمُ الجِدَالُ عَلَى الْمُحْرَمِ. وهو قول : « لا والله » أو « بلى والله ». وفي إختصاص التحريم بحالة المخاصمة وبخصوص اللفظين المذكورين خلاف.

والمستند في ذلك :

١ . أما تحريم الجدل باللفظين المذكورين ، فللآية الكريمة السابقة بضميمة تفسير الصحيحتين.

٢. وأما المخاصمة ، فقد يقال بعدم اعتبارها لإطلاق التفسير في الصحيحتين .  
والأرجح إعتبارها ، لأنَّ التفسير وإن كان مطلقاً إلا أنَّه لما كان تفسيراً للجدال  
المأخوذ في مفهومه الخصومة عرفاً ، فيكون السكوت عن إعتبار ذلك من باب وضوح  
الإعتبار . على أنَّ التصدير بلكمة « لا » و « بلي » يساعد على إعتبار ذلك .  
٣. وأما خصوص اللفظين المذكورين ، فالمشهور إعتباره لاختصاص التفسير بذلك .  
وقد يقال بعدم الإعتبار لموثق أبي بصير عن أبي عبدالله ٧ : « إذا حلف الرجل ثلاثة  
إيمان وهو صادق وهو مُحْرِمٌ فعليه دم يهريقه . وإذا حلف يميناً واحدة كاذباً فقد جادل فعليه  
دم يهريقه » ، <sup>(١)</sup> فإنَّ مقتضى إطلاق « ثلاثة إيمان » التعميم .  
وفيه : أنَّ الموثق ناظر الى التفصيل بين الحلف الصادق والكاذب في مسألة الكفارة  
وليس في مقام بيان أنَّ مطلق الحلف يوجب الكفارة ليتمسك بإطلاقه لإثبات تحريم الحلف  
بغير اللفظين المذكورين . ومع التنزل يتحقّق التعارض والتساقط ويتمسك بالبراءة لنفى التحريم  
في غير اللفظين .

#### قتل هوامّ الجسد

لا يجوز للمُحْرِمِ قتل القمل . بل قيل في غيره أيضاً . في حالة عدم الضرر .

والمستند في ذلك :

١ . أمّا عدم جواز قتل القمل ، فلموثق زرارة : « سألت أبا عبدالله ٧ هل يحك

١ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام ، حديث ٧ .

المُحْرِمُ رَأْسَهُ وَيَغْتَسِلُ بِالْمَاءِ؟ قَالَ : يَحْكُ رَأْسَهُ مَا لَمْ يَتَعَمَّدْ قَتْلَ دَابَّةٍ «<sup>(١)</sup> ، فَإِنَّ مَا يَكُونُ فِي الرَّأْسِ عَادَةً هُوَ الْقَمَلُ .

٢ . وَأَمَّا غَيْرُ الْقَمَلِ كَالْبِقِ وَالْبِرْغوثِ ، فَقَدْ يَتَمَسَّكُ حُرْمَةَ قَتْلِهِ بِإِطْلَاقِ كَلِمَةِ « دَابَّةٍ » فِي الْمَوْثِقِ السَّابِقِ .

وَلَكِنَّهُ كَمَا تَرَى ، فَإِنَّ مَا يَكُونُ فِي الرَّأْسِ عَادَةً هُوَ الْقَمَلُ دُونَ غَيْرِهِ .  
وَقَدْ يَتَمَسَّكُ لِذَلِكَ بِحَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٧ : « إِتَّقِ قَتْلَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا ... »<sup>(٢)</sup> . وَلَكِنَّهُ ضَعِيفُ السَّنَدِ بِإِبْرَاهِيمِ النَّخَعِيِّ ، فَإِنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ .  
وَعَلَيْهِ فَالْحُكْمُ بِحُرْمَةِ قَتْلِ غَيْرِ الْقَمَلِ غَيْرُ مُمْكِنٍ إِلَّا بِنَحْوِ الْإِحْتِيَاظِ .

٣ . وَأَمَّا الْحُكْمُ بِالْجَوَازِ فِي حَالَةِ النَّضْرِ ، فَلِقَاعِدَةِ نَفْيِ الضَّرْرِ . وَيُمْكِنُ أَيْضًا التَّمَسُّكُ فِي غَيْرِ الْقَمَلِ وَنَحْوِهِ . بِنَاءً عَلَى حُرْمَةِ قَتْلِهِ . بِصَحِيحِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٧ : « ... كُلُّ شَيْءٍ أَرَادَكَ فَاقْتُلْهُ » .<sup>(٣)</sup>

## الإِذْهَانُ

لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ الْإِذْهَانَ وَلَوْ بِمَا لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ لِعِلَاجٍ .

وَالْمُسْتَنْدُ فِي ذَلِكَ :

١ . أَمَّا حُرْمَةُ أَصْلِ الْإِذْهَانِ ، فَهِيَ الْمَشْهُورُ لِصَحِيحَةِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٧ : « ... وَادَّهَنَ بِمَا شِئْتَ مِنَ الدُّهْنِ حِينَ تَرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ ، فَإِذَا أَحْرَمْتَ ، فَقَدْ حُرِّمَ عَلَيْكَ

١ . وسائل الشيعة : باب ٧٣ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٤ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٩ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٩ .



الدهن حتى تحل»<sup>(١)</sup> وغيرها.

وقد رواها جميع المشايخ الثلاثة بإسناد صحيح ، فراجع .

ولانتعارض بصحيحة هشام بن سالم : « قال له ابن أبي يعفور : ما تقول في دهنه بعد الغسل للإحرام؟ فقال : قبل وبعد ومع ليس به بأس ... »<sup>(٢)</sup> لأن ذلك ناظر إلى ما قبل الإحرام .

٢ . وأما التعميم ، فالإطلاق صحيحة الحلبي .

٣ . وأما الجواز مع الحاجة ، فالأئمة مع وصولها إلى حدّ الإضطرار أو التضرر فواضح ،

لقاعدة نفي الإضطرار المستندة لقوله ٩ : « رفع عن أمّتي ... ما اضطرّوا إليه »<sup>(٣)</sup> .

وقاعدة نفي الضرر المستندة إلى قوله ٩ : « لا ضرر ولا ضرار »<sup>(٤)</sup> ، بناءً على كون

المقصود نفي الحكم الشرعي الذي ينشأ منه الضرر ، كما هو مختار الشيخ الأنصاري .

وأما مع عدم الوصول لذلك ، فلصحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله ٧ : « إذا

خرج بالمحرم الخراج أو الدّمّل فليبطّئه وليداوه بسمن أو زيت »<sup>(٥)</sup> وغيرها ، فإنّها بإطلاقها تدلّ على المطلوب .

- 
- ١ . وسائل الشيعة : باب ٢٩ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١ .
  - ٢ . وسائل الشيعة : باب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٦ .
  - ٣ . وسائل الشيعة : باب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ، حديث ١ .
  - ٤ . وسائل الشيعة : باب ١٢ من أبواب أحياء الموات ، حديث ٣ .
  - ٥ . وسائل الشيعة : باب ٣١ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١ .

## إزالة الشعر عن البدن

لا يجوز للمحرم إزالة الشعر عن بدنه أو بدن غيره ولو محلاً. كما لا يجوز أزالته بواسطة الخل أيضاً. ويجوز الحك مع الشك في سقوط بعض الشعر بسبه.

والمستند في ذلك :

١. أما حرمة الإزالة بالخلق ، فلقوله تعالى : ( وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ )<sup>(١)</sup> فإنه بإطلاقه شامل للحج والعمرة بما لهما من أقسام.

وأما حرمتها ولو بغيره فلصحيحة حريز عن أبي عبدالله ٧ : « لا بأس أن يحتجم المحرم ما لم يخلق أو يقطع الشعر »<sup>(٢)</sup> وغيرها ، فإنها شاملة للشعر في أي جزء من البدن إما لإطلاقها أو لفهم عدم الخصوصية.

٢ . وأما عدم جواز إزالته عن بدن غيره المُحِل أيضاً ، فلصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبدالله ٧ : « لا يأخذ المحرم من شعر الحلال »<sup>(٣)</sup>.

٣ . وأما عدم جواز إزالته عن بدن غيره المُحَرَّم ، فلاستفادة ذلك من الصحيح السابق ، فإن الإقتصار على الأخذ من شعر الحلال هو عرفاً من باب الإقتصار على بيان الفرد الخفي وليس لخصوصية فيه.

٤ . وأما عدم جواز إزالته بواسطة المُحِل ، فلاطلاق صحيحة حريز المتقدمة . ويمكن أن يقال أيضاً : ان المفهوم عرفاً من حرمة قطع المحرم شعره حرمة ذلك

١ . وسائل الشيعة : باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ٥ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٦٣ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١ .

عليه ولو تسبيهاً وبواسطة غيره.

٥ . وأما جواز الحك عند عدم الجزم بسقوط شعر بسببه ، فللاستصحاب الإستقبالي .  
وعلى تقدير عدم حجيته يمكن التمسك بالبراءة في الشبهة الموضوعية .

### تقليم الأظفار

لا يجوز للمُحرم قصُّ أظفاره ولا تقليمها إلاّ حالة الضرر والأذي .

والمستند في ذلك :

١ . أمّا حرمة القص ، فلصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ٧ : « سألته عن  
المحرم تطول أظفاره ، قال : لا يقصّ شيئاً منها إن استطاع ، فان كانت تؤذيه فليقصّها وليطعم  
مكان كل ظفر قبضة من طعام » <sup>(١)</sup> وغيرها .

وموردها وإن كان هو القص إلاّ أنّه يمكن أن يستفاد منها حرمة التقليم أيضاً . ومع  
التنزل يمكن التمسك بصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ : « من قلم أظفاره ناسياً أو ساهياً أو  
جاهلاً ، فلا شيء عليه . ومن فعله متعمداً فعليه دم » <sup>(١)</sup> .

والمراد من الأظافر ما يشمل البعض ولا تختص بتقليم المجموع .

٢ . وأمّا إستثناء حالة الأذي ، فلصحيحة معاوية السابقة .

وبالأولى تدلّ على الجواز حالة الضرر . مضافاً إلى إمكان التمسك بقاعدة نفى الضرر  
وغيرها .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١٠ من أبواب بقية كفارات الإحرام ، حديث ٥ .

## الإرتماس

لا يجوز للمحرم رمس كامل رأسه في الماء. وفي جواز الرمس في غير الماء خلاف.

والمستند في ذلك :

١. أمّا حرمة رمس الرأس في الجملة ، فلصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ٧ : « سمعته يقول : لا تمسّ الريحان وأنت محرم ... ولا ترقس في ماء تدخل فيه رأسك » (١) وغيرها.

وهل حرمة الإرتماس لكونه مصداقاً لتغطية الرأس كى يترتب على ذلك إختصاصها بالرجال وعمومها لرمس بعض الرأس وبغير الماء أيضاً ، أو ذلك لكونه بما هو هو قد توجهت له الحرمة؟

ظاهر الصحيحة هو الثاني. بل إنّ الإرتماس ليس من مصاديق التغطية عرفاً.

٢. وأمّا إعتبار رمس كامل الرأس ، فلأن ذلك ظاهر الصحيحة.

٣. وأمّا الرمس في غير الماء ، فالمناسب جوازه لأصالة البراءة بعد إختصاص الصحيحة بالرمس في الماء.

أجل ، بناء على كون حرمة الإرتماس من فروع التغطية يكون المناسب التعميم. ولكن قد عرفت كونه مخالفاً للظاهر.

## حمل السلاح

لا يجوز للمحرم لبس السلاح وحمله. وقيل بعموم الحكم لآلات الوقاية.

---

١. وسائل الشيعة : باب ٥٨ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١.

### والمستند في ذلك :

- ١ . أمّا عدم جواز لبس السلاح ، فلصحيحة الحلبي عن أبي عبدالله ٧ : « إنّ المحرم إذا خاف العدو يلبس السلاح ، فلا كفارة عليه » <sup>(١)</sup> وغيرها ، فإنّ مفهومها يدل على عدم جواز ذلك مع عدم الخوف.
- ٢ . وأمّا الحمل ، فيمكن الحكم بحرمته فيما إذا عُدَّ المحرم مسلّحاً لعدم احتمال خصوصية للبس.
- أجل ، لا يكفي أن يكون السلاح إلى جانب المحرم أو في متاعه بنحو لا يُعدُّ مسلّحاً لأصالة البراءة بعد عدم شمول الصحيحة لذلك.
- ٣ . وأمّا التعميم لآلات الوقاية ، فلا وجه له بعد عدم شمول عنوان السلاح لها.
- على أنّ للسلاح خصوصية محتملة . وهي التعدّي على حرمة الحرم الذي جعل آمناً . غير ثابتة فيها ، ومعه فلا يمكن التمسك بتنقيح المناط أيضاً.

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٥٤ من أبواب تروك الإحرام ، حديث ١ .

وفي تهذيب الاحكام : ٥ / ٣٨٧ : « فلبس السلاح ... » .



## كتاب الجهاد

وجوب الجهاد  
أحكام مرتبطة بالجهاد  
أحكام مرتبطة بالأراضي





## وجوب الجهاد

جهاد الكفار واجب مع وجود الإمام ٧ حتى يسلموا أو يُعطوا الجزية إن كانوا من أهل الكتاب أو حتى يسلموا إن كانوا من غيرهم. وقيل بلزوم ذلك عصر الغيبة أيضاً. والوجوب المذكور كفايًّا. وشرطه التكليف والذكورة والقدرة. هذا في الجهاد. وأما الدفاع إذا دهم المسلمين عدوٌّ يخشى منه على بيضة الإسلام ، فواجب بشرط القدرة لا غير إتفاقاً.

وهكذا إذا كان المسلم في أرض المشركين وغشاهم عدوٌّ خاف منه على نفسه. وإذا اقتتل طائفتان من المسلمين وجب الإصلاح بينهما فإن لم يُجدِ وجب قتال الباغية حتى تفيء الى أمرالله سبحانه. ويجرم الجهاد في الأشهر الحُرْم أو في الحَرْم إلا أن يبدأ الخصم بذلك.

والمستند في ذلك :

١. أما وجوب الجهاد في الجملة ، فهو من ضروريات الدين.

ويدلّ عليه أيضاً قوله تعالى : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (١)

، « فليقاتل في

سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة» <sup>(١)</sup> وغيره من الآيات الكثيرة. والروايات في ذلك فوق حدّ الإحصاء <sup>(٢)</sup>.

٢. وأما أنّ الوجوب ثابت مع وجود الإمام ٧ ، فلا تَه القدر المتيقّن من أدلّة وجوب الجهاد.

٣. وأما التخيير بين الأمرين في أهل الكتاب ، فلقوله تعالى : ( قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ) <sup>(٣)</sup>.

٤. وأما تعيين القتال حتى يتحقق الإسلام في غير أهل الكتاب ، فلأنّ الآية الكريمة المتقدّمة الدالّة على أخذ الجزية مختصّة بأهل الكتاب ويبقى إطلاق الآيات المتقدّمة على وجوب القتال حتى تحقق الإسلام على حاله بالنسبة الى غيرهم. هذا مضافاً الى دلالة جملة من الروايات على ذلك <sup>(٤)</sup>.

٥. وأما وجه القول بشمول الوجوب لعصر الغيبة أيضاً ، فيكفي فيه إطلاق الآيات الكريمة المتقدّمة. ولادليل على التقييد سوى أحد أمور ثلاثة :

أ. صحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله ٧ : « كلّ راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله عزّوجلّ » <sup>(٥)</sup> وغيرها ممّا دلّ على حرمة الخروج

١. النساء : ٧٤.

٢. راجع : الباب ١ ، وما بعده من أبواب جهاد العدو في وسائل الشيعة.

٣. التوبة : ٢٩.

٤. وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب جهاد العدو.

٥. وسائل الشيعة : باب ١٣ من أبواب جهاد العدو ، حديث ٦.

بالسيف قبل قيام القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف.

**والجواب عنها واضح** ، لعدم نظرها الى قتال الكفار للدعوة الى الإسلام بل إمّا الى الثورات الداخلية التي كان يقوم بها بعض العلويين ضد السلطة العباسية بدوافع خاصة وغير إسلامية ، أو الى بعض الحركات التي كانت تقوم تحت شعار المهدوية.

ب . رواية أو صحيحة بشير عن أبي عبدالله ٧ : « قلت له : إني رأيت في المنام أني قلت لك : إن القتال مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير فقلت لي : نعم هو كذلك . فقال أبو عبدالله : هو كذلك هو كذلك » <sup>(١)</sup> ونحوها غيرها . إلا أنّها لو تمّت سنداً قاصرة دلالةً ، لكونها ناظرة الى الخروج مع الظالم والقتال معه .

ج . التمسك بالإجماع المدعى على الشرطيّة .

وهو . لو كان ثابتاً حقاً . محتمل المدرك ، وبالإمكان إستناده الى الروايات التي تقدّم ضعف دلالتها . وقد صرح صاحب الجواهر بما ذكر وأنّه لولا الإجماع فبالإمكان المناقشة في الشرطية لعموم أدلة الجهاد ، ويظهر منه الميل الى نفي الشرطية بل اختيار ذلك . <sup>(٢)</sup> ومن خلال ما ذكرناه ، يتّضح أنّ القول المذكور هو المناسب لما يقتضيه إطلاق الأدلة .

٦ . وأمّا أنّ الوجوب كفائي ، فلا إنّ الغرض ما دام يتأتّى بقيام جماعة به فلا وجه للعينية . أجل ، عند عدم قيام من به الكفاية يصير عينياً .

١ . وسائل الشيعة : باب ١٢ من أبواب جهاد العدو ، حديث ١ .

٢ . جواهر الكلام : ٢١ / ١٤ .

- ٧ . وأما اشتراطه بالتكليف والقدرة ، فلكونهما من الشرائط العامة على ما تقدم .  
وأما اشتراطه بالذكر ، فلان عقاد السيرة القطعية زمن الرسول الأعظم ٩ علي عفو  
النساء عن ذلك . على أن بالإمكان إستفادة ذلك من بعض الروايات الخاصة<sup>(١)</sup> .
- ٨ . وأما وجوب الدفاع في الحالة المتقدمة ، فلضرورة وجوب الحفاظ على بيضة  
الإسلام على الجميع مع القدرة .
- ٩ . وأما لزوم ذلك على المسلم في أرض المشركين ، فلوجوب الحفاظ على النفس من  
الهلاك لقوله تعالى : « ولاتلقوا بأيديكم الى التهلكة » .<sup>(٢)</sup> مضافاً الى دلالة صحيحة طلحة  
بن زيد عن أبي عبدالله ٧ : « سألته عن رجل دخل أرض الحرب بأمان فغزا القوم الذين  
دخل عليهم قوم آخرون ، قال : على المسلم أن يمنع نفسه ويقاوم عن حكم الله وحكم  
رسوله ، وأما أن يقاوم الكفار على حكم الجور وسنتهم فلا يحل له ذلك »<sup>(٣)</sup> .  
وطلحة وإن لم يوثق إلا أنه يكفي للاعتماد على رواياته تعبير الشيخ عن كتابه بكونه  
معتمداً .<sup>(٤)</sup>
- ١٠ . وأما حكم الطائفتين المقتلتين من المسلمين ، فيدل عليه قوله تعالى : « وإن  
طائفتان من المؤمنين أقتلتا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي  
حتى تفيء الى أمر الله »<sup>(٥)</sup> .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ٤ من أبواب جهاد العدو ، حديث ١ .  
٢ . البقرة : ١٩٠ .  
٣ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب جهاد العدو ، حديث ٣ .  
٤ . فهرست الشيخ الطوسي : ص ٨٦ ، رقم ٣٦٢ .  
٥ . الحجرات : ٩ .

١١ . وأما حرمة القتال في الأشهر الحُرْم ، فلقوله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير » <sup>(١)</sup> ، « فإذا أنسلخ الأشهر الحُرْم فاقتلوا المشركين » <sup>(٢)</sup> .

١٢ . وأما جوازه مع بدء الخصم ، فلا نَه آنذاك دفاع تقتضيه الضرورة ولقوله تعالى : « الشهر الحرام بالشهر الحرام والحُرْمات قصاص فمن أعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما أعتدى عليكم » <sup>(٣)</sup> .

١٣ . وأما حرمة عند الحَرَم إلا مع البدأة ، فلقوله تعالى : « ولا تُقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يُقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم » <sup>(٤)</sup> بعد ضمّ عدم القول في حرمة القتال بين كونه في المكان القريب من المسجد الحرام والبعيد عنه مادام ذلك في الحرم ، هذا مضافاً الى نكتة الدفاع المتقدمة.

---

١ . البقرة : ٢١٤ .

٢ . التوبة : ٥ .

٣ . البقرة : ١٩٠ .

٤ . البقرة : ١٩١ .

## أحكام الجهاد

الجهاد كما يجب بالنفس كفاية ، وكذلك بالمال فيجبان كفاية معاً على القادر .  
ومع التمكن من أحدهما فقط كان هو الواجب .  
والفرار من الزحف محرّم إلا لتحرّف في القتال او تحيُز الى فئة. (١)  
والهجرة عن بلد الكفر واجبة لمن يضعف عن اقامة واجبات الاسلام إلا لمن لا يتمكن  
على ذلك وهو المستضعف من الرجال والنساء والولدان .  
وتستحب المراقبة لحفظ الثغور إلا اذا كانت البلاد الاسلامية في معرض الخطر فتجب .

والمستند في ذلك :

١ . أمّا وجوب الجهاد بالمال ايضاً ، فلقوله تعالى : ( **إنفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا  
بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون** ) (٢) وغيره من الآيات  
الكريمة . على أنّ الدعوة الى الإسلام لما كانت واجبة بالضرورة ، كان ما

---

١ . التحرّف هو من الحرف بمعنى الطرف والجانب ، والمراد : الابتعاد من وسط المعركة الى جانبها ، ليتمكن الكثر  
على العدو بشكل أقوى .

والتحيُز من الحيُز بمعنى المكان ، والمراد : الذهاب الى مكان آخر فيه جماعة من المسلمين تمكن الاستعانة

تتوقف عليه واجباً بالضرورة ايضاً.

وأما كون ذلك بنحو الكفاية ايضاً ، فلتأتى الغرض بذلك.

وأما وجوب أحدهما عند القدرة عليه دون الآخر ، فلكونه مقتضى إستقلالية وجوب

كل واحد منهما.

٢ . وأما حرمة الفرار إلا في الحالتين ، فلقوله تعالى : ( يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ

الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ \* وَمَنْ يُؤْمَرْ بِمُؤْنَةٍ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مَتَحَيِّزًا إِلَى

فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبئس المصير ) (١).

٣ . وأما وجوب الهجرة من بلد الكفر في الحالة المتقدمة ، فلقوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ

تَوَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ

أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ

الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ... ) (٢). والروايات في ذلك كثيرة. (٣)

٤ . وأما استحباب المراقبة ، فهو من الأمور المسلمة. ويدل عليه ما رواه محمد بن

مسلم ووزارة عن أبي جعفر وأبي عبدالله ٧ : « الرباط ثلاثة أيام وأكثره وأربعون يوماً ، فاذا

كان ذلك فهو جهاد » (٤) وغيره.

وأما وجوبه في حالة المعرضية للخطر ، فلوجوب الحفاظ على الإسلام وأرضه.

١ . الأنفال : ١٥ .

٢ . النساء : ٩٧ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٣٦ من أبواب جهاد العدو .

٤ . وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب جهاد العدو ، حديث ١ .

## أحكام بالأراضي

الأرض المفتوحة عنوة اذا كانت محيية حالة الفتح ، ملك لجميع المسلمين . وأمرها بيد وليّ الأمر ، فله تقبيلها مقابل الخراج بما يراه صلاحاً . ولا يجوز بيع رقبته ولا وقفها ولا هبتها . ويصرف وليّ الأمر الخراج في المصالح العامة للمسلمين . وذلك معنى ملكية جميع المسلمين لها .

وإذا كانت مبيّنة ، فهي لمن أحيها ، وهكذا كل أرض مبيّنة .

### والمستند في ذلك :

١ . أما ملكية الارض المفتوحة عنوة لجميع المسلمين ، فتدلّ عليها صحيحة محمد الحلبي الواردة في أرض السواد : <sup>(١)</sup> « سئل أبو عبدالله ٧ عن السواد ما منزلته؟ فقال : هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم ولمن يدخل في الاسلام بعد اليوم ولمن لم يخلق بعد . فقلت : الشراء من الدهاقين <sup>(٢)</sup> ، قال : لا يصلح إلا أن تشتري منهم على أن يصيرها للمسلمين ، فإذا شاء وليّ الأمر أن يأخذها أخذها ... » <sup>(٣)</sup> وغيرها .

---

١ . وهي أرض العراق المفتوحة عنوة زمن الخليفة الثاني .

٢ . الدهقان بكسر الدال وضمّها ، يطلق على رئيس القرية ، والتاجر ، وم له مال وعقار ، وهو اسم اعجمي مركب من (ده) و (قان) .

٣ . وسائل الشيعة : باب ٢١ من أبواب عقد البيع ، حديث ٤ .



٢ . وأما أن أمرها بيد وليّ الأمر ، فلائذ ذلك مقتضى ملكيتها لجميع المسلمين ، على أن الصحيحة السابقة واضحة في ذلك. ومن ذلك يتضح الوجه في عدم جواز بيعها وما شاكله. نعم يجوز بيع الحق لعدم المانع من ذلك.

٣ . وأما صرفُ الحاصل فيما ذكر ، فلائذ ذلك معنى ملكية جميع المسلمين لها ، ولا يتصور معنى صحيح لها غير ذلك ، على أن بعض الروايات قد دلت عليه كمرسلة حمّاد بن عيسى عن بعض أصحابه<sup>(١)</sup>.

٤ . وأما أن الأرض الميتة حالة الفتح ملك لمن أحيها ، فلصحيحة زرارة عن أبي جعفر ٧ عن رسول الله ٩ : « من أحيى أرضاً مواتاً فهي له »<sup>(٢)</sup> وغيرها ، فانها باطلاقها تشمل الموات من المفتوح عنوة.

لا يقال : إن الإطلاق المذكور معارض بإطلاق ما دلّ على أن الأرض المفتوحة عنوة لجميع المسلمين بما في ذلك الموات حالة الفتح ، فلماذا الترجيح للأول؟  
فإنه يقال : لم يثبت الإطلاق الثاني ، فإنّ صحيحة الحلبي واردة في أرض السواد وهي محياة حالة الفتح ، ولاتوجد رواية أخرى يمكن التمسك بإطلاقها.

١ . وسائل الشيعة : باب ٤١ من أبواب جهاد العدو ، حديث ٢ .

٢ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب احياء الموات ، حديث ٦ .



الأمر بالمعروف

و

النهي عن المنكر



الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان أكيدان . بنحو الكفاية . إذا كان المعروف بالغاً حَدَّ الوجوب . ولا يختص ذلك بصنف .

وشروط الوجوب معرفتهما ، واحتمال التأثير ، والإصرار ، وتنجزهما ، وعدم لزوم الضّرر على الأمر أو غيره .

ولهما مراتب ثلاث : الإنكار بالقلب ، ثم باللسان ، ثم باليد . ولا ينتقل الى اللاحقة مع إجداء السابقة .

وفي جواز الإنتقال الى الجرح أو القتل خلاف .

ويتأكد الوجوب على المكلف بالنسبة الى أهله .

والمستند في ذلك :

١ . أمّا أصل وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فمتسالم عليه بل هو بالغ حَدَّ الضرورة . ويمكن إستفادته من قوله تعالى : ( ولتكن منكم أُمَّةٌ يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ) <sup>(١)</sup> ، ( يا بُيَّيِّ أَقِمِ الصلوة وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر ... ) <sup>(٢)</sup> ، ( خُذِ العفو وأمر بالعرف ... ) <sup>(٣)</sup> بعد

١ . آل عمران : ١٠٤ .

٢ . لقمان : ١٧ .

ضم قاعدة الأسوة المستفادة من قوله تعالى ( **لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة** )<sup>(١)</sup> وفي رواية محمد بن عرفة : « سمعت أبا الحسن الرضا  $\gamma$  يقول : لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهينَّ عن المنكر أو ليستعملنَّ عليكم شراركم فيدعو خياركم فلايستجاب لهم »<sup>(٢)</sup>. وفي روايته الأخرى : « إذا أمّتي تواكلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فليأذنوا بوقاع من الله ». <sup>(٣)</sup>

بل قيل بالوجوب عقلاً بقطع النظر عن ورود الشرع به وإن أمكنت المناقشة بعدم حكم العقل بالإلزام بل بالرجحان.

٢ . وأما كون الوجوب بنحو الكفاية ، فقد وقع محلاً للخلاف فقيل بكونه عينياً تمسكاً بالأصل وظاهر الخطابات المتوجهة الى الجميع . لكن ذلك مدفوع بعدم المعنى للعينية بعد إمكان تأتّي الغرض بفعل البعض ، ومعه لا يبقى مجال للتمسك بالأصل .

كما أنّ التمسك بظاهر الخطابات لاوجه له بعد كون الخطاب في الكفائي عاماً أيضاً ، حيث يتوجه التكليف في البداية الى الجميع ولكنه يسقط بفعل البعض . ومما يؤكّد الكفائية الآية الأولى بناء على كون « من » للتبويض . ثم إنّه اذا حصل الجزم بأحد الإحتمالين أخذنا به وإلا وصلت النوبة إلى الأصل

١ . الأعراف : ١٩٩ .

٢ . الأحزاب : ٢١ .

٣ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب الأمر والنهي ، حديث ٤ .

٤ . وسائل الشيعة : باب ١ من أبواب الأمر والنهي ، حديث ٥ .

العملي وهو يقتضى الكفائية ، للشك في توجّه التكليف بعد تصدّي البعض له .  
لا يقال : إنّ الخطاب في البداية حيث هو متوجّه الى الجميع ، فالشك عند تصدّي  
البعض له شك في السقوط ، وهو مجرى لقاعدة الاشتغال والاستصحاب .  
فإنّه يقال : إنّ الخطاب في الكفائي في البداية وإن كان موجّها الى كل فرد لكنه  
مشروط بعدم قيام الآخرين به .

وتظهر الثمرة بين الاحتمالين فيما لو تصدّى من به الكفاية ولم يتحقق الغرض بعد ،  
فعلى الكفائية يسقط عن البقية بخلافه على العينية .  
وهذه الثمرة إن تمت فيها وإلا فتصوّر الثمرة بين الإحتمالين مشكل .

٣ . وأما تقييد المعروف ببلوغه حدّ الوجوب ، فألأنّه بدونه يكون مستحباً والأمر به  
كذلك . وأما عدم تقييد المنكر ، فلعدم تصوّر ذلك فيه .

٤ . وأما عدم اختصاص الأمر والنهي بصنف - كالحاكم السياسى ورجال الدين  
فلإطلاق الأدلة وعدم المقيّد لها .

وقد يستدل على التقييد بالآية الأولى المتقدمة وبقوله تعالى : ( الذين إن مكّناهم في  
الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر )<sup>(١)</sup> .  
ويردّ الأول : أنّ الآية المتقدمة أدلّ على العكس حيث وجّهت التكليف الى الجميع  
بتهيئة أمة .

والثاني : بأنّ وصف المتمكّنين في الأرض بذلك لا يدلّ على إختصاص الوظيفة بهم .

٥ . وأما إشتراط الوجوب بالمعرفة ، فلأنَّ القدرة على إمتثال التكليف بالأمر بما هو معروف والنهي عما هو منكر فرع العلم بأتهما كذلك.

وهل هي شرط للوجوب او للواجب؟ مقتضى إطلاق الخطابات هو الثاني.  
وعلى هذا يجب التعلم على من يعلم بأنَّ بعض الناس في مجتمعه يرتكب المعصية ويترك الطاعة من دون تمييز بينهما. أجل ، مع الشك في صدور ذلك لا يجب التعلم لعدم إحراز موضوع الخطاب ، ومقتضى الأصل البراءة وبالتالي لا يجب الأمر والنهي.

ولئن وجب التعلُّم فذلك من باب وجوب التفقه في الدين ، وهو مطلب آخر.  
هذا إلا أنَّ المنسوب الى جملة من الأعلام إختيار كونه شرطاً للوجوب تمسكاً برواية مسعدة بن صدقة عن أبي عبدالله ٧ : « سمعته يقول وسئل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أوجب هو على الأمة جمعياً؟ فقال : لا . ف قيل له : ولم؟ قال : إنما هو على القويِّ المطاع العالم بالمعروف من المنكر لاعلى الضعيف الذي لا يهتدى سبيلاً الى أيِّ من أيِّ يقول من الحق إلى الباطل. <sup>(١)</sup> والدليل على ذلك كتاب الله عزوجل قوله : «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » فهذا خاص غير عام...» .<sup>(٢)</sup>  
وفيه : أنَّ سند الرواية ضعيف بمسعدة فأنه لم يوثق.

وقد تُقَرَّب شرطية العلم لأصل التكليف بأنَّ الواجب النهي عن المنكر ، والمنكر

---

١ . قال في الوافي : ١٥ / ١٨٢ : « يقول من الحق الى الباطل ، كأنه من كلام الراوى ومعناه أنَّهم يدعون الناس من

الحق الى الباطل لعدم اهتدائهم سبيلاً اليهما ... » .

٢ . وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب الأمر والنهي ، حديث ١ .



بمثابة الموضوع للحكم ، والمقصود متى ما تحقق المنكر خارجاً وجب الردع عنه ، فإذا لم يعلم بالمنكر فلا يجرز تحقق الموضوع ، وبالتالي لا تحرز فعلية التكليف ليجب التعلم .  
وفيه : إنّ هذا وجيه لو لم يعلم المكلف إجمالاً بصدور بعض المنكرات بالفعل او على طول خط الزمان فى مجتمعه الذى يعيش فيه ، أمّا العلم كذلك . كما يقتضيه الواقع فى كل زمان . فلا يتم ما ذكر .

٦ . وأما اعتبار احتمال التأثير ، فللزوم اللغوية بدون ذلك .

وهل يعتبر عدم الظن بعدم التأثير؟ كلاً ، لإطلاق الخطابات وعدم لزوم محذور اللغوية .

ثم أنّ احتمال التأثير ليس شرطاً فى جميع مراتب النهى الآتية وإتّما هو شرط فى الأخيرتين دون الأولى التى هى الردع بالقلب ، فإنّ تلك من لوازم الإيمان ولامعنى لإشراطها بذلك بل هى ليست من مصاديق الأمر والنهى .

٧ . وأما اعتبار الإصرار ، فلعدم الموضوع لهما بدون ذلك بل قد يجرّمان آنذاك

للعنوان الثانوي .

وهل يسقط التكليف بالظن بعدم الإصرار؟ قد يقال : كلاً ، لإطلاق الخطابات والاقتصار على المتيقن فى تقييده .

والمناسب سقوطه مادام يحتمل عدم الإصرار ، لأنّ الإصرار مادام قيماً فى الموضوع ، فمع عدم إحراره لا يجرز الموضوع وبالتالي يكون التمسك بالإطلاق تمسكاً به فى الشبهة المصدقية ، وحيث إنّّه لا يجوز فلا يبقى مانع من الرجوع الى أصل البراءة .

٨ . وأما اعتبار التنجّز ، فالأثمة بدونه ، كما لو كان المرتكب معذوراً لاشتباهه في الموضوع او في الحكم اجتهاداً او تقليداً . لا يصدق المنكر في حقه ليلزم ردعه نعم اذا تكرر الإشتباه وكان المورد ممّا يهتمّ به الشارع المقدس ، فلأبدّ من التنبيه . وهكذا لو فرض أنّ وقوع المشتبه سبب لتشجيع الآخرين على المعصية وصدورها فإنّه يجب التنبيه حذراً من صدور العصيان من الآخرين وليس من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٩ . وأما اعتبار عدم الضرر ، فلقاعدة نفى الضرر ، المنصوص عليها في صحيحة زرارة<sup>(١)</sup> وغيرها بناءً على ما هو المشهور من تفسيرها بنفى الحكم الذي ينشأ منه الضرر . ويستثنى من ذلك ما إذا كان المورد مهمّاً وبجاجة الى الأمر والنهي بالرغم من لزوم الضرر ، فيلزمان مادام يعلم ببقاء ملاكهما حتى مع لزوم الضرر . والطريق لإحراز الضرر لا يختص بالعلم بل يكفي الخوف ، لأثمة طريق عقلائي في مثل ذلك ولم يرد عنه ردع شرعي فيستكشف إمضاءه .

١٠ . وأما المراتب الثلاث ، فالدال عليها من السنّة الشريفة ضعيف كما لا يوجد عليها دال من الكتاب الكريم الا أنّا في غنيّ عن ذلك ، فإنّ الأولى من لوازم الايمان التي لا تنفك عنه بناءً على تفسيرها بالانزعاج القلبي لا باظهار الإنزعاج والإعراض وإلا كانت كالأخيرتين من مصاديق الأمر والنهي ، بل لو تصوّرنا مرتبة رابعة حكمنا بوجودها بلا حاجة الى دليل خاص ، تمسكاً بإطلاق أدلة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

---

١ . وسائل الشيعة : باب ١٢ من أبواب احياء الموات ، حديث ٣ .

١١ . وأما الانتقال الى اللاحقة بتعدّر السابقة ، فلا دليل معتبر من الروايات عليه إلا أنّ بالإمكان إثبات ذلك بتقريبين : أحدهما : إنّ من يقرأ نصوص الباب يفهم ان الغرض تحقيق المعروف والإقلاع عن المنكر فإذا فُرض إمكان تحقيق ذلك بالمرتبة الأخف فليس عقلائياً الإنتقال الى الأشد ولا تجوز ذلك.

ثانيتها : التمسك بقانون ( **أذع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن** )<sup>(١)</sup> ، فإنّ الدعوة بالحكمة لاتتم إلا بالتدرج .  
وبهذا يتّضح أنّ إطلاق خطابات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لايمكن التمسك به بعد ما ذكر .

كما يتضح لزوم التدرج في كلّ واحدة من المراتب اذا كانت قابلة للتفاوت .  
١٢ . وفي جواز الجرح والقتل ، كلام ، ينبغي تسرية ذلك الى الضرب ايضاً . وذلك  
لأمرين :

أحدهما : إنّ الأمر والنهي لا يصدقان إلا على ما كان أمراً ونهياً بالقول واللسان ولا يعتمنان ما كان ضرباً او جرحاً او قتلاً ، ومعه تبقى الأمور المذكورة تحت دليل الحرمة .  
وفيه : إنّ المفهوم من النصوص مطلويّة تحقيق المعروف والإرتداع عن المنكر بأى وسيلة أمكنت ولا خصوصية للألفاظ .

ثانيتها : على تقدير تسليم عمومية الأمر والنهي لما ذكر يقع ذلك طرفاً للمعارضة مع أدلّة حرمة إيذاء المؤمن وضربه وجرحه وقتله . وبعد المعارضة

ينبغي الرجوع إلى إستصحاب الحرمة الحاكم على أصالة البراءة.  
وفيه : إنَّ دليل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ناظر الى العنوان الثانوي ، بينما دليل حرمة الإيذاء ونحوه ناظر الى العنوان الأوَّلي ، وعند المعارضة بين دليلين من هذا القبيل يُقدّم الأول بلا خلاف.

والمناسب أن يقال : أمّا القتل فلا يجوز ، لأنّ المفهوم من أدلة النهي نهى الشخص عن المنكر ، فلا بدّ من إفتراض بقاء الشخص ليُنهى عن المنكر.  
وأما بالنسبة الى الضرب والجرح ، فلا محذور في التمسك بإطلاق الخطابات لإثبات وجوبهما.

أجل ، مقتضى الإحتياط بالنسبة الى الجرح الإستئذان من الحاكم الشرعي تحفظاً على النظام من الإختلال والمهرج والمرج لو جاز ذلك لكل أحد.

١٣ . وأمّا التأكيد بلحاظ الأهل ، فلثبوت مسؤولية خاصة على ربّ الأسرة إتجاه أفراد عائلته ، لقوله تعالى : ( يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ )<sup>(١)</sup>.

ثمّ إنّّه يتأكد وجوب فعل المعروف وترك المنكر وتتأكد المسؤولية على المعلّم بلحاظ التلاميذ ، والمملك بلحاظ الرعيّة ، ورجل الدين بلحاظ أفراد المجتمع المؤمن؛ فإنّ التزيّي بلباس المعروف وخلع رداء المنكر يحقق بنفسه أسلوباً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال صاحب الجواهر : « من أعظم أفراد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خصوصاً بالنسبة الى رجل الدين أن يلبس رداء المعروف واجبه ومندوبه وينزع

رداء المنكر محرّمه ومكروهه ويستكمل نفسه بالأخلاق الكريمة ويُزَهِّها عن الأخلاق الذميمة ، فإنّ ذلك منه سبب تام لفعل الناس المعروف ونزعهم المنكر «<sup>(١)</sup> .

بل يمكن أن يقال : إنّ سموّ المنزلة بنفسه سبب لتضاعف العقوبة وازديادها كما يستفاد ذلك بوضوح من القاعدة القرآنية : « يا نساء النبي من يأت منكنّ بفاحشةٍ مبينةٍ يُضاعَف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً ، ومن يُقنّت منكنّ الله ورسوله وتعمل صالحاً نؤتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقاً كريماً »<sup>(٢)</sup> .

---

١ . جواهر الكلام : ٢١ / ٣٨٢ .

٢ . الأحزاب : ٣٠ .



## الفهرست

٥	المقدمة.....
٧	خصائص هذا الكتاب ومميزاته.....
١٣	كيف تطوّر فقه أهل البيت :.....
١٥	الفقه لغةً واصطلاحاً.....
١٦	مدرسة النصّ ومدرسة الرأي.....
١٩	لماذا الحاجة الى مصدر ثالث.....
٢٠	مناقشة أهل البيت لمدرسة الرأي.....
٢١	أهل البيت امتداد لسنة الرسول.....
٢٤	مصادر التشريع في فقه أهل البيت.....
٢٦	مستندات حقانية مدرسة أهل البيت :.....
٢٨	الأدوار الثلاثة لفقه أهل البيت :.....
٣٨	منهجة الأبواب الفقهية.....
٣٩	كتاب الطهارة.....
٤١	اقسام المياه واحكامها.....
٤١	تقسيم الماء.....
٤٣	المطلق واحكامه.....
٤٥	ماء المطر.....

٤٧	احكام التخلّي
٤٧	ستر العورة
٤٨	احكام خاصة بالتخلّي
٥١	الوضوء
٥١	كيفية الوضوء
٥٦	شروط الوضوء
٥٩	نواقض الوضوء
٦٠	متى يجب الوضوء
٦١	احكام خاصة بالوضوء
٦٣	الغسل
٦٣	غسل الجنابة وسببه
٦٥	غسل الجنابة وبعض احكامه
٦٧	المحرمات على الجنب
٧٠	الحيض وبعض احكامه الخاصة
٧٤	الاستحاضة وبعض احكامها
٧٦	النفاس وبعض احكامه الخاصة
٧٨	الموت ومس الميت
٨٠	تغسيل الميت
٨٢	التحنيط
٨٣	تكفين الميت
٨٣	الصلاة على الميت
٨٦	الدفن



٨٦.....	مسّ الميت
<b>٨٨</b> .....	<b>التيمم</b>
٨٨.....	كيفية التيمم
٩١.....	مسوغات التيمم
٩٣.....	وضوء الجبيرة وغسلها
<b>٩٥</b> .....	<b>النجاسات</b>
٩٥.....	البول والغائط
٩٦.....	المني والميتة
٩٨.....	الدم
١٠٠.....	الخمر والنيذ المسكر والفقاع
١٠٣.....	الكافر
١٠٤.....	بقية النجاسات
<b>١٠٦</b> .....	<b>المطهرات</b>
١٠٦.....	الماء
١١٠.....	الارض
١١٢.....	الشمس
١١٢.....	الإستحالة
١١٣.....	الانقلاب
١١٣.....	الانتقال
١١٤.....	الإسلام
١١٤.....	التبعية
١١٥.....	زوال عين النجاسة

١١٦.....	الغيبة.....
١١٧.....	استبراء الجلال.....
١١٨.....	خروج الدم من الذبيحة.....
١١٩.....	كتاب الصلاة.....
١٢١.....	الصلاة الواجبة.....
١٢١.....	الصلاة اليومية.....
١٢٢.....	شروط الصلاة.....
١٢٢.....	اوقات اليومية.....
١٢٩.....	علامات الاوقات وبعض احكامها.....
١٣٢.....	القبلة.....
١٣٣.....	الطهارة.....
١٣٥.....	ستر العورة.....
١٣٨.....	مكان المصلى.....
١٣٩.....	أجزاء الصلاة.....
١٣٩.....	النية.....
١٤١.....	تكبيرة الإحرام.....
١٤٢.....	القيام.....
١٤٣.....	القراءة.....
١٤٥.....	الركوع.....
١٤٧.....	السجود.....
١٥٠.....	التشهد.....
١٥١.....	التسليم.....

١٥٢	..... احكام الشكوك
١٥٩	..... صلاة المسافر.
١٦٥	..... قواطع السفر
١٦٧	..... صلاة الجماعة
١٧٣	..... صلاة الجمعة
١٧٧	..... كتاب الصوم.
١٧٩	..... مفطرات الصوم.
١٨٧	..... شرائط صحة الصوم
١٩٢	..... أحكام عامة للصوم
١٩٧	..... أحكام الإعتكاف
٢٠١	..... كتاب الزكاة
٢٠٣	..... بيم تتعلق الزكاة؟
٢٠٤	..... شرائط عامة
٢٠٥	..... شرائط الوجوب في الأنعام
٢٠٩	..... شرائط الوجوب في النقدين
٢١١	..... شرائط الوجوب في الغلات
٢١٣	..... المستحقون للزكاة
٢١٥	..... اوصاف المستحقين
٢١٩	..... احكام عامة
٢٢٠	..... زكاة الفطرة
٢٢٦	..... كتاب الخمس
٢٢٧	..... ما يجب فيه الخمس

٢٣٣	أحكام خاصّة بفاضل المؤونة.....
٢٣٥	كيفية تقسيم الخمس.....
٢٣٩	كتاب الحج.....
٢٤١	الحج وأحكام وجوبه.....
٢٤٧	الصورة الاجمالية للحج.....
٢٥٠	مواقيت الإحرام.....
٢٥٣	تفاصيل افعال العمرة والحج.....
٢٥٣	كيفية الإحرام.....
٢٥٧	الطواف.....
٢٦٢	ركعتا الطواف.....
٢٦٣	السعى.....
٢٦٥	التقصير.....
٢٦٧	الوقوف بعرفات.....
٢٦٩	الوقوف في المزدلفة.....
٢٧٢	رمى جمرة العقبة.....
٢٧٥	الذبح أو النحر.....
٢٧٧	الحلق أو التقصير.....
٢٧٩	طواف الحج وصلاته والسعى وطواف النساء وصلاته.....
٢٨٠	المبيت بمنى والنفر.....
٢٨٢	رمى الجمار.....
٢٨٤	محرمات الاحرام.....
٢٨٤	صيد البر.....

٣٣٣	الفهرست
٢٨٥	الإستمتاع
٢٨٧	الطيب
٢٨٩	التزيّن
٢٩٠	النظر إلى المرأة
٢٩٠	الإكتحال
٢٩٢	إخراج الدم
٢٩٣	الفسوق
٢٩٤	الجدال
٢٩٥	قتل هوائّ الجسد
٢٩٦	الإدّهان
٢٩٨	إزالة الشّعْر عن البدن
٢٩٩	تقليم الأظفار
٣٠٠	الإرتماس
٣٠٠	حمل السلاح
٣٠٣	كتاب الجهاد
٣٠٥	وجوب الجهاد
٣١٠	أحكام مرتبطة بالجهاد
٣١٢	أحكام مرتبطة بالأراضى
٣١٥	كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٢٧	الفهرست